

اليمن

بين الثورة والثورة المضادة



د. محمد أحمد علي المخلافي
اليمن بين الثورة والمضادة

مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر

القاهرة - ش الشيخ معروف متفرع من ش شمبليون - عمارة ج - وسط البلد

تلفون: +20225743534

البريد الإلكتروني: arweqhxxx@gmail.com

رقم الإيداع: 2019/ 3541

الترقيم الدولي: ISBN: 978-977-774-497-3

الطبعة الأولى
2019

أروقة
arweqhxxx@gmail.com

د. محمد أحمد علي المخلافي

اليمن
بين الثورة والثورة المضادة

دراسات

مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر

مقدمة

ليس وضع اليمن الراهن نتاج حالة طارئة، إنما نتاجًا لتراكم خلفه فساد الحكم، والانحراف بالسلطة عن مسار مشروع بناء الدولة، وبالنتيجة، غياب دولة القانون والعدالة، وبخاصة بعد اجتياح الجنوب في حرب 1994م، واغتنام دولة الجنوب، وتفكيك وتدمير أسس وبنى وتحويلها إلى حالة فيد خاصة، وإقطاعات لأمرء الحرب، والقضاء على شراكة الجنوب في السلطة والثروة؛ وهو تراكم استدعى اندلاع الحراك الجنوبي عام 2007م والثورة الشبابية الشعبية في 11 فبراير 2011م. وفي ظل انسداد سياسي كانت حرب 1994م ملمحه الرئيسي- كما سبقت الإشارة - وما نتج عنها من آثار كارثية أهمها: الانتقال من حالة الدولة الرخوة إلى حالة الفشل: اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، وصار الفساد نظامًا متحكمًا في كل مقدرات البلاد؛ وهو مما جعل نظام الحكم عاجزًا عن إدارة البلاد، ونتجت عن ذلك حالة من عدم اكتراث الحكام بالمجتمع ومعاناته، والاكتفاء بديمقراطية شكلية، مع السعي لتوريث الحكم. وكان التأثير الأكبر لاندلاع ثورة التغيير في تلك اللحظات راجعًا إلى عاملين رئيسين: أولهما ثورات الربيع العربي، وثانيهما وضع المعارضة خطة لمناهضة إجراء انتخابات غير ديمقراطية، والعمل من أجل التغيير السلمي.

ولأن الهدف من الثورة الشبابية الشعبية كان التغيير السلمي الديمقراطي الذي يهدف إلى استرداد الشعب لحقه في الحكم؛ فقد سعت القوى السياسية الداعمة لثورة التغيير إلى التوافق لتحقيق نقل السلطة، وإنجاز عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال اتفاق مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتفاق بشأن آلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن الموقعتين في 23 نوفمبر 2011م، وصدرت قرارات مجلس الأمن داعمة لعملية الانتقال.

لكن هذا التغيير افتقد القوى الداعمة، بانصراف هذه القوى بعضها عن البعض في وقت مبكر من عملية التحول، بينما اعتمد النظام القديم- بقيادة علي عبدالله صالح وعائلته- استراتيجية إفشال التغيير استعدادًا لثورته المضادة، والزج بالبلاد في حرب أهلية تحرق الأخضر واليابس، وتمكن من تحقيقها؛ بسبب استمرار النظام القديم، دونما تغيير حقيقي؛ والأهم والأخطر عدم نقل السلطة فعليًا؛ إذ واصل ذلك النظام وجوده من خلال مجلس النواب، ومجلس الشورى، والقضاء، والمؤسسات العسكرية والأمنية بعقيدتهما غير الوطنية، والسلطة المحلية، وكل أجهزة الدولة الأخرى، وما نُقل من السلطة كان مجرد نقل جزئي شكلي وبسيط، من خلال مشاركة القوى الداعمة للتغيير بنصف الحكومة، وتولي نائب الرئيس، ثم الرئيس الانتقالي لرئاسة الدولة، مع استمرار الرئيس السابق في صدارة العملية السياسية، ورئاسة الحزب الحاكم، علاوة على انخراط الحركة الحوثية المسلحة في العمل

السياسي، من دون أن تتخلى عن السلاح والدعم الخارجي بالمال والسلاح.

وكان لبقاء الرئيس السابق خلف الستار لإدارة الحكم من خلال أجهزة السلطة التنفيذية المركزية ومجلس النواب ووحدات الجيش والأمن، وكذا بقاء المجالس المحلية والمحافظين الأثر البالغ في توفير شروط الثورة المضادة، وإشعال الحرب الأهلية.

كاد اليمنيون أن يتجاوز التعثر بإنجاز مهام الفترة الانتقالية، من خلال نجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والبدء بخطوات تحقيق ما تبقى من مهماتها بإعداد مسودة الدستور على ضوء المبادئ والأسس التي وضعها مؤتمر الحوار الوطني. وكانت الخطوة الثانية طرح مسودة الدستور للنقاش، والاستفتاء عليه من الشعب، ثم وضع التشريعات اللازمة للانتقال إلى الدولة الاتحادية وإجراء الانتخابات العامة: الرئاسية والنيابية. وأمام هذا التحول انتقلت قوى الثورة المضادة من أعمال التخريب وضرب المنشآت والمصالح الحيوية، خاصة منشآت الطاقة، إلى عمل انقلابي تمكن من إخراج اليمن من العملية الانتقالية للعودة إلى مرحلة الصراع والعنف والحروب التي لم تتوقف حتى الآن، وأظهرت الثورة المضادة تحالفات ومقاصد جديدة طائفية ومناطقية ذات ارتباط إقليمي، تستهدف اليمن في سياق استهداف الأمة العربية.

تكونت الثورة المضادة من تحالف النظام البائد (عائلة الحوثي) والنظام القديم (عائلة علي عبدالله صالح)، لكن هذا التحالف ظل خفياً حتى تنفيذ المرحلة الأولى من الانقلاب على العملية السياسية

والسلطة الشرعية، وذلك باجتياح العاصمة صنعاء بالمليشيات المسلحة في 21 سبتمبر 2014م وبرز ذلك التحالف بصورة أوضح في الطور الثاني من الانقلاب، من خلال الاستيلاء على كل مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء، ووضع رئيس الجمهورية والحكومة قيد الإقامة الجبرية؛ وذلك بتاريخ 19 يناير 2015م، وإشعال حرب أهلية في كل أرجاء الوطن.

يقوم تحالف الثورة المضادة على عوامل من شأنها أن تمزق النسيج الاجتماعي اليمني، بمسعى طائفة السيطرة على الشعب والعودة بحكم اليمن إلى القرون الوسطى، ومن تلك العوامل ما يهدد أمن الإقليم واستقراره والسلام والأمن الدوليين؛ إذ تقوم الحركة الحوثية على أيديولوجيا طائفية تتكون من عناصر معقدة؛ تتمثل في التمييز: العرقي والمذهبي والجغرافي، وهو ما استغله علي عبدالله صالح لتحويل الجزء الأكبر من الجيش والأمن إلى مليشيات (خاصة الحرس الجمهوري والأمن المركزي)، والدفع بهم وبالحوثيين للاستيلاء على محافظات تستهدفها أيديولوجية التمييز؛ وهي محافظات لا تعد حاضنة لقوى الثورة المضادة، وتمثل الغالبية العظمى من سكان اليمن: الشرق والجنوب والغرب والوسط، علاوة على عدم قبول الغالبية من مواطني شمال الشمال للتمييز العرقي، لكنهم وضعوا رهائن في قبضة المليشيات.

لقد ساق الانقلابيون شباب أنصارهم وأطفالهم إلى الموت، للانتصار للأموات، وزجوا بالضحايا في ظروف تؤدي إلى هلاكهم وقتلهم؛ وهو ما أدى فعلاً إلى هلاك الكثير من الشباب والنساء

والأطفال وقتلهم؛ ثأراً للأموات، أو انتقاماً من الأموات. هل يؤدي قتل الأحياء إلى انتصار الأموات والثأر من أموات آخرين؟. بالتأكيد لا؛ إنها الخرافة، بيد أنها خرافة تستخدمها أقلية قليلة من الشعب؛ لاحتكار السلطة والثروة، بدعوى التفوق العرقي والجغرافي ووهم النسب، لكنها خرافة قتلت وجرحت عشرات الآلاف من أبناء الشعب، وهم من أبناء الفقراء البسطاء - القاتل والمقتول - بالخرافة يجري التحكم بالقاتل المعتدي، واستباحة دم المقتول ضحية العدوان، حتى إنهم حولوا أبناء الفقراء المؤمنين بالخرافة إلى أدوات للموت، لا قيمة لهم إلا باستخدام أجسادهم للموت والحرب والدمار.

بيد أن هذا كله ما كان ليحدث لولا الخذلان الذي أصاب قوى التغيير وسلطة الفترة الانتقالية، وتحلي أحزاب فاعلة عن دور اللقاء المشترك الذي لولاه ما نجحت ثورة 2011م في جعل الجميع في الداخل والخارج يسلم بضرورة التغيير، ونقل السلطة بوسائل ديمقراطية نصت عليها المبادرة الخليجية بوضوح، من خلال النص على نقل السلطة بطريقة توافقية، وبما يحقق طموح اليمنيين في التغيير والإصلاح، وتحديد مهام الفترة الانتقالية؛ بإعداد الدستور والاستفتاء عليه، وإجراء انتخابات نيابية ورئاسية طبقاً للدستور الجديد، وتكليف الرئيس الانتقالي لرئيس الحزب الحاصل على العدد الأكبر من الأصوات بتشكيل الحكومة، وانتهاء ولاية الرئيس الانتقالي بتنصيب الرئيس المنتخب طبقاً للدستور الجديد. وبهذا الخذلان نجحت الثورة المضادة في

إيقاف الانتقال الديمقراطي، وتنفيذ عدوانها على الدولة والمجتمع، وإدخال البلاد في حرب مدمرة لا طائل منها.

وكان من الطبيعي أن يؤدي مسعى التّسيد الطائفي لتحالف النظام البائد والنظام القديم، بالعنف وقوة السلاح، وإقامة حكم شبه فاشي، إلى بروز مقاومة شعبية واسعة في كل المحافظات خاصة، الجنوبية والوسطى والشرقية. وفي الوقت ذاته إيجاد بيئة حاضنة في هذه المحافظات للتنظيمات الإرهابية؛ كالقاعدة وداعش وغيرهما، وأن يؤدي استهداف العروبة- في موطنها الأول لصالح أمة أخرى- إلى التصدي العربي لهذا العدوان على اليمن والعروبة، ومنع تفكك البلاد، وتهديد الأمن والسلام الدوليين.

لقد استدعت الثورة المضادة التدخل العربي، من خلال المجاهرة باستدعاء التدخل الإيراني، وإعلان تسليم إيران المؤسسات السيادية الممثلة في الموانئ البحرية والجوية، فور اجتياح المليشيات للعاصمة صنعاء.

وأدى العدوان العسكري الشامل على الداخل الوطني بعباءة غير وطنية إلى خلق مناخ موات للدعوة الطائفية. وأفاد الانقلابيون والتنظيمات الإرهابية من هذا المناخ، بدوافع المنافسة وإثبات الوجود، وسعت أحزاب سياسية كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في التحول إلى أحزاب سياسية- مدنية لاستغلالها؛ ومكّنت التنظيم السروري- الذي يخترق حزب التجمع اليمني للإصلاح والجماعات السلفية- من البروز بقوة ومن داخل صفوف الأحزاب الداعمة للشرعية كنسق ثانٍ للثورة

المضادة للحفاظ على النظام القديم، ورفض التغيير برفض مخرجات مؤتمر الحوار الوطني. وكان التحاق هذا النسق بالثورة المضادة بهدف الإفادة من الموقف الشعبي الراض للانقلاب، وكسب الجماهير الغاضبة؛ لاستخدامهم بشعارات طائفية في الثورة المضادة عندما يحين الوقت، وفي حالة فشل الثورة المضادة في نسقها الأول.

من هنا، فإن إخراج اليمن من محنته - بإنهاء الانقلاب والحرب، واستعادة اللحمة الوطنية، وإشاعة ثقافة التسامح بدلاً عن الكراهية الدينية والعنصرية - يحتاج إلى إقامة كتلة تاريخية للتغيير، يمثل نواتها اللقاء المشترك، بعد تخلص أحزابه مما علق بها من شوائب سلبية سببتها الحرب والعودة إلى مسار الأحزاب السياسية المدنية. وأياً كان حظ هذا التوجه من النجاح ومستوى واقعيته؛ فلا مناص من إيجاد كتلة تاريخية عابرة للمناطقية والسلالية والمذهبية والجهوية.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن العديد من الأسئلة، ومنها أسئلة رئيسة: لماذا وكيف تمكنت الثورة المضادة من الزج باليمن في حرب أهلية؟ وهل كان يمكن تجنب ذلك وتحقيق الانتقال؟ هل ينجح الانقلاب في حكم اليمن بالقوة واستعادة النظام القديم والبائد؟ لقد استدعى الانقلاب التدخل الخارجي؛ وهو ما أثر في مستقبل البلاد ووحدته؟ استخدمت الثورة المضادة القوة في حل مشكل داخلي؛ فما مصير الوحدة اليمنية بعد ما حدث؟ هل يمكن أن يتخلى الانقلابيون عن الانقلاب لتحقيق السلام؟ ومتى؟

هذه الأسئلة وغيرها تحاول الدراسة تقديم الإجابات عنها،
مباشرة أو ضمناً، وبدون الالتزام بترتيب الأسئلة.

ثورة 11 فبراير 2011م وسيورتها

اندلعت الثورة الشبابية الشعبية في 11 فبراير 2011م في اليمن كله، بعد أن مضت 4 سنوات على اندلاع الحراك الجنوبي السلمي، وبعد انسداد سياسي طويل منذ حرب 1994م وبعد انتقال الدولة في اليمن من مرحلة الدولة الرخوة إلى مرحلة حافة الدولة الفاشلة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، وصيرورة الفساد نظامًا متحكمًا، ووصول النخبة الحاكمة إلى العجز الفعلي عن الحكم؛ ومن ثمَّ، إلى حالة من عدم الاكتراث بالمجتمع ومعاناته، والاكتفاء بديمقراطية الواجهة، والسعي لتوريث الحكم؛ وفي ظل هذه الظروف المواتية للثورة ثمة عاملان مباشران كان لهما أثر في اندلاعها في تلك اللحظات؛ وهما:

الأول- نجاح الثورة في كل في تونس ومصر في إسقاط العائلتين الحاكميتين، وكان يوم 11 فبراير هو اليوم الذي استقال فيه رئيس النظام المصري.

الآخر- وضع اللقاء المشترك وشركاؤه، برنامجًا احتجاجيًا سلميًا، ضمن خطة تمتد من يناير حتى 27 أبريل 2011م، لمناهضة إجراء انتخابات غير ديمقراطية كانت السلطة تسعى للتفرد بها، وبدأ بتنفيذ الخطة منذ مطلع يناير، وحشد الجماهير تحت شعار (الهبة الشعبية).

وضع العامل الأول سقفاً للهدف العام للثورة، أعلى من السقف الذي وضعه اللقاء المشترك وشركاؤه، أي تغيير شروط إجراء انتخابات

حرة ونزيهة. وتمثل هدف الثورة في التغيير بمواجهة استراتيجية البقاء، وتوريث الحكم بتحقيق إقامة الدولة المدنية الحديثة، وعبر اللقاء المشترك عن تلك الأهداف - من خلال شعارات غير أيديولوجية - أهمها: شعار (التغيير)، فأعلن بعد اندلاع الثورة بأيام دعم الثورة، وتبنى شعارها (التغيير).

واتسمت الثورة الشبابية الشعبية بسمتين رئيسيتين:

الأولى- سلميتها، من جهة نساء ورجال الثورة، إذ تصدى الشباب في الساحات والمسيرات لإرهاب الدولة ورصاصاتها بأجسادهم.
الأخرى- مدنيته، إذ تمثل قوام صفوف الثورة بالمجتمع المدني وعلى وجه الخصوص الشباب: منهم الطلاب، والمرأة، الذين لعبوا الدور الأساسي في التضحية والتعبئة الثورية.

اتخذت الثورة طابعاً سلمياً ديمقراطياً. ويرجع ذلك إلى أن القوى المدنية قامت بالدور الأساس فيها، وكان ضحاياها من الشباب، بما في ذلك أبناء القبائل الذين شاركوا في الاعتصامات في ساحات الحرية والتغيير وفي المسيرات والمظاهرات ولم يحملوا السلاح، وبذلك استطاعت الثورة وبدماء الثوار حقن دماء اليمينيين، ومنع انزلاق البلاد إلى حرب أهلية، وهو عكس ما قامت به الثورة المضادة بعد ثلاث سنوات من عمر الثورة، كما يتبين لاحقاً، وكان نجاح الثورة المضادة بدون شك بسبب عوامل إخفاق حماية عملية التغيير.

عوامل الإخفاق:

أدى عدد من عوامل الإخفاق إلى تمكين الثورة المضادة من الانقلاب على العملية السياسية، ومنع الانتقال الديمقراطي، ومن هذه العوامل ما يرجع إلى الثورة نفسها وإلى قواها، ومنها ما يعود إلى الثورة المضادة وقواها. ونتوقف هنا عند عاملين رئيسيين؛ هما: الخذلان في صفوف قوى الثورة، والاستراتيجية التي اتبعتها النظام القديم لإفشال الثورة:

الخدلان في صفوف قوى الثورة:

بدأ الخلاف يدب في صفوف القوى الداعمة للثورة وهي لا تزال في ساحات الحرية والتغيير، في البداية بخلافات جزئية وبسيطة؛ مثل التنافس للسيطرة على منصات الخطابة وعلى قيادة الحركات الشبابية المشتركة، وإن ظل القاسم المشترك والمتمثل في التغيير وإقامة الدولة المدنية الحديثة قائماً.

عند الانتقال إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل كان السعي لتحقيق أمرين:

الأول- الحفاظ على ما تم التوافق عليه في وثيقة الإنقاذ الوطني، ولاسيما ما يتعلق بأسس النظام السياسي الديمقراطي وحقوق الإنسان.

الآخر- التوصل إلى توافق بشأن القضايا التي ظلت خلافية بين أحزاب اللقاء المشترك، وفي مقدمتها التوافق على شكل الدولة.

ويمكن ممثلو أحزاب اللقاء المشترك من التوافق على الأمرين، أي الحفاظ على ما ورد من توافق في وثيقة الإنقاذ وعلى الأخذ بشكل

الدولة الاتحادية المكونة من عدد من الأقاليم. غير أن هيئات بعض الأحزاب لم توافق على ما تم التوصل إليه من اتفاق مع ممثليها، وطرحت تصوراتها المختلفة في مؤتمر الحوار الوطني وصارت الأحزاب الداعمة للثورة يواجه بعضها البعض في مؤتمر الحوار الوطني، خاصة الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح، وترتب على ذلك التقاء موضوعي بين التجمع اليمني للإصلاح وحزب النظام القديم (المؤتمر الشعبي العام)، وخاصة فيما يتعلق بتقسيم الدولة الاتحادية إلى إقليمين (الاشتراكي)، وستة أقاليم (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح)، وموضوع العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان.

وتجلى هذا الخلاف في الكتل البرلمانية والفريق الحكومي للقاء المشترك؛ ومن ثم، في أداء البرلمان والحكومة في الفترة الانتقالية، وفي إنجاز مهام الفترة الانتقالية وعملية نقل السلطة برمتها.

لقد نجحت فكرة التغيير بفعل تضافر جهود تحالف اللقاء المشترك وشركائه (المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية)، ووضوح الرؤية لتحقيق الانتقال الديمقراطي، وهي رؤية أُنْفَقَ على أسسها في وثيقة (رؤية للإنقاذ الوطني)؛ ومن ثم، نجاح الثورة الشبابية الشعبية السلمية في قبول الجميع بضرورة تغيير النظام التسلطي، عبر فترة انتقالية تدار بالتوافق بين التحالف والنظام القديم وحزبه، وكانت الخطوة العملية الأولى هي الشراكة في تشكيل الحكومة، وتوقفت الشراكة ونقل السلطة عند هذا المستوى. ولكن ما أن تشكلت الحكومة، حتى ظهر التباعد وعوامل الفرقة بين أحزاب اللقاء المشترك، وغاب التنسيق المشترك

لتحقيق الخطوات العملية المنفذة لمهام المرحلة الانتقالية الثانية بعد انتخاب الرئيس، وبرزت لدى الشريك الجديد نوازع النظام القديم الذي ما زال في الواقع قائمًا وأكثر حضورًا، مثل تقاليد دولة الغنيمة، وعلى وجه الخصوص، السعي للحصول على أنصبة في الوظيفة العامة. وعلى الرغم من الاتفاق في إطار الهيئة العليا للقاء المشترك، وبمشاركة من قيادة المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية والفريق الحكومي في احترام الوظيفة العامة وحيادها، وإخضاعها للتدوير الوظيفي، فإن هذا الأمر ظل سببًا للخلاف بين أحزاب اللقاء المشترك، وكانت ردة الفعل سلبية بعدم إحداث تدوير وظيفي وفقًا لقانون التدوير الوظيفي وكذا اللائحة التنفيذية ومدونة الحكم الرشيد¹، اللتين أصدرتهما حكومة الوفاق الوطني، وترتب على هذا الموقف السلبي أمران:

الأول- استمرار سيطرة النظام القديم على الوظيفة العامة، والتي كانت معيار التعيين فيها الولاء، وليس التأهيل والكفاءة.

الآخر- اتخاذ موقف سلبي من الحكومة وافتقادها للدعم، وهكذا عمل فريق اللقاء المشترك وشركاؤه في الحكومة، بدون أي مستوى من التنسيق مع المجلس الوطني لقوى الثورة، وكذلك الحال في مجلس النواب عدا حالات استثنائية؛ وهو مما جعل مبدأ اتخاذ القرار بالتوافق في الحكومة

¹ - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (204) لسنة 2012م بشأن الحكم الرشيد بعد إقرارها من مجلس الوزراء، ووافق مجلس الوزراء على اللائحة التنفيذية لقانون التدوير الوظيفي بقراره رقم (141) لعام 2012م وصدرت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (214) لسنة 2012م.

ومجلس النواب لصالح المؤتمر الشعبي العام وحلفائه (النظام القديم) الذي اعتمد استراتيجية الفشل، وتمكن فريقه في الحكومة من إفشال تنفيذ الكثير من مهام الفترة الانتقالية ونقل السلطة؛ ومن أبرز أمثلة ذلك: إفشال إقرار مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وإفشال قرار مشروع قانون استرداد الأموال المنهوبة، وإفشال نقل السلطة المحلية بعد انتهاء ولاية المجالس المحلية، وإفشال إسهام الحكومة في أعمال مؤتمر الحوار الوطني وتقديم الرؤى إلى المؤتمر، ومن ذلك، مقترح بمبادئ الدستور الجديد وأسس، وعدد من مشاريع القوانين الأخرى، وجرت إعاقة أُقِرَّ في الحكومة عند طرحه في مجلس النواب؛ من ذلك: مشروع قانون بشأن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، ومشروع قانون الاتجار بالبشر، ومشروع قانون انضمام اليمن إلى نظام روما الخاص بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ومشروع قانون انضمام اليمن إلى اتفاقية الحماية من الاختفاء القسري¹، وغيرها من القوانين ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان وإنهاء مظالم الماضي.

استراتيجية الفشل:

كان لقبول النظام القديم بإشراكه في الحكومة الجزئية الوحيدة التي نُقلت فيها السلطة، في إطار اعتماده استراتيجية الفشل التي تمكن بها من منع التغيير وإعاقة أو تأخير إنجاز مهام المرحلة الانتقالية الثانية،

¹ - راجع: تقرير عن مهام ودور وزارة الشؤون القانونية خلال الفترة الانتقالية، وزارة الشؤون القانونية، صنعاء ابريل 2014م ص25-26.

بما في ذلك، إطالة مدة انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، وأداء الحكومة ورئاسة الدولة؛ وذلك لمنع أي تغيير أو تقدم يمكن أن تحرزه الحكومة. وتمكن من تنفيذ هذه الاستراتيجية بفضل احتفاظه بالتحكم بهيئات الدولة وأجهزتها، واستمرار سيطرته عليها؛ وذلك يشمل الهيئة التشريعية ومؤسستي الجيش والأمن، والأجهزة الرقابية والتنفيذية. وتمثلت شراكة اللقاء المشترك وشركائه بمجرد المناصفة في الوزراء لا غير. وأي وزير من هؤلاء حاول إحداث تغييرات في وزارته، وإنجاز مهام تدرج ضمن خطوات التغيير، أو باتجاه التحديث؛ جرى استخدام الآلية الإعلامية الضخمة التي يملكها المؤتمر الشعبي العام، وبالمال العام وخبرة أجهزة الأمن الموالية للعائلة في مجال الكيد السياسي، لشن حملة تشويه وإرهاب ضده، واستهداف حياته، واستخدام مجلس النواب بصورة فجّة مباشرة لتنفيذ هذه الاستراتيجية وترهيب الوزراء وابتزازهم. أما فريق النظام القديم في الحكومة؛ فقد كان محكومًا كليًا باستراتيجية الفشل ومنفذًا لها، عدا عدد محدود من الوزراء الذين واجهوا الضغوط نفسها والابتزاز والاعتقال المعنوي بالتشويه؛ بالإفادة من خبرات المخبرين المزدوجين واستخدام الوسائل الجماهيرية والجديدة للإعلام:

تلفزيون، صحافة مكتوبة، فيس بوك، تويتر، يوتيوب، وكان النظام القديم يدير حربًا ضد التغيير والحكومة، ويعد للثورة المضادة من خلال نسقين: الأول مليشيات علي عبدالله صالح والحوثي، والنسق الآخر، التنظيم السروري، بينما قوى التغيير كانت منصرفة عن إدارة المعركة.

وإلى هذا يعود جانب رئيس من تعثر إنجاز مهام الحكومة الخاصة بالفترة الانتقالية، ووقوعها بين مخالف النظام القديم واستراتيجيته المتوحشة التي أضعفت الكثير من أعضاء الحكومة في ظل غياب تام لدعم اللقاء المشترك للحكومة، بمن في ذلك، ممثلوه. بل إن بعض وسائل إعلام اللقاء المشترك قد شاركت إعلام المؤتمر الشعبي العام في تشويه وزراء يمثلون أحزابًا في اللقاء المشترك من دون أدنى شعور بالمسؤولية.

وهكذا افتقر التغيير إلى القوى الداعمة له بعد أن قام اللقاء المشترك وشركاؤه بخذلان ممثليه في الحكومة، واعتماد النظام القديم استراتيجية الفشل وتنفيذها بالاستناد إلى استمرار النظام بدون تغيير وعدم نقل السلطة، في حين افتقد الطرف المتبني للتغيير (اللقاء المشترك وشركاؤه) استراتيجية دعم التغيير لمساندة خطوات الحكومة الهادفة لتحقيق مهام الفترة الانتقالية.

عدم نقل السلطة:

لا يمكن تحقيق التغيير في إدارة الدولة بالشراكة في جزء من الحكومة، إنما بتغيير النظام القديم ونقل السلطة. غير أن النظام القديم واصل سيطرته على هيئات الدولة ومؤسساتها: مجلس النواب، مجلس الشورى، المؤسسات العسكرية والأمنية، والأجهزة الرقابية، والسلطة المحلية؛ ومن ثم، لم يكن بالإمكان موضوعيًا إعمال مبادئ الحكم الرشيد، أو دحر الفساد، أو إحداث تحول في العقيدة العسكرية

والأمنية. وكانت مهمة إنهاء حالة الفشل التي وصلت إليها الإدارة الحكومية في ظل النظام القديم -تتطلب إنهاء احتكار الوظيفة العامة والشعور بامتلاكها، وذلك بتطبيق التدوير الوظيفي. وعلى الرغم من إقرار الحكومة للائحة التنفيذية لقانون التدوير الوظيفي ومدونة الحكم الرشيد- لم يطبق التدوير الوظيفي عملياً، فيما عدا بعض الاستثناءات في عدد محدود من الوزارات؛ وهو مما جعل حتى الوزارات التي تولاهها وزراء من المجلس الوطني (اللقاء المشترك وشركاؤه) تعمل في سياق النظام القديم وسلطته.

وقد جددت الحكومة التزامها بالتدوير الوظيفي في سياق معالجة آثار حرب 1994؛ وذلك من خلال مصفوفة الإجراءات التنفيذية للنقاط العشرين والإحدى عشرة نقطة، غير أنها لم تطبق.

أدى كل هذا إلى تمكين النظام القديم من استخدام جهاز الدولة؛ لمنع التغيير، وإعاقة تنفيذ مهام الفترة الانتقالية، وتمكينه من تحويل القوات المسلحة والأمن إلى مليشيات تخضع لأمر الرئيس السابق وعائلته، وتحولت السلطة المحلية إلى آلية للحشد والتمويل؛ لتنفيذ الانقلاب على العملية السياسية وعلى شرعية المرحلة الانتقالية، واستخدم مجلسي النواب والشورى لتبرير الثورة المضادة، سواء النسق الأول الذي استخدم السلاح والعنف، أو النسق الآخر الذي استخدم الفتوى؛ لتكفير التغيير، وعلى الأخص مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

بيد أن هذا الإخفاق لا يعني فشل ثورة 11 فبراير 2011م؛ لأن هذه الثورة قد جعلت الجميع يسلم بضرورة التغيير والانتقال الديمقراطي، وهو أمر ثابت في المبادرة الخليجية، وآلية تنفيذها، وقرارات مجلس الأمن، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، إذن صار الانتقال الديمقراطي إرادة وطنية ودولية، وثورة فبراير سيرورة ماضية في تحقيق أهدافها، ومحاولة إعاقتها مآلها الفشل، أي الزوال، وسيكون مصير الانقلاب الزوال، والثورة المضادة الفشل؛ لأنها ضد الإرادة الوطنية والدولية، وإلقرار المبادرة الخليجية دلالة خاصة لسيرورة ثورة فبراير، وضرورة التغيير، والانتقال الديمقراطي؛ إذ حددت المبادرة هدفها بنقل السلطة بطريقة سلسة وآمنة وبتوافق وطني؛ لمنع انزلاق البلاد إلى الفوضى والعنف. وإذا كانت الثورة المضادة قد تمكنت من انحراف هذا المسار، لكن الغاية من نقل السلطة ما زالت قائمة؛ وهي -وفقاً للمبادرة الخليجية- تحقيق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح من خلال إعداد دستور جديد، والاستفتاء عليه، وإجراء انتخابات نيابية، وتشكيل حكومة من قبل رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات.

إذن فثورة فبراير سيرورة تشق طريقها في مسار صعب، ولكنها ستحقق هدفها في نقل السلطة وتحقيق الانتقال الديمقراطي والتغيير. إذن فمثلت هذه العوامل الرئيسة الثلاثة، يضاف إليها تلكؤ المجتمع الدولي والداعمين للانتقال الديمقراطي في تقديم الدعم الاقتصادي لليمن - عوامل إخفاق لعملية التغيير بالتوافق الوطني، فكان

ذلك سبب التخلي عن التغيير الثوري المتمثل في درء الحرب الأهلية،
ومكن النظام القديم من الإعداد لحرب أهلية في شمال اليمن وجنوبه.

الفترة الانتقالية

كان الشباب والمرأة الأكثر تعبيراً عن رغبتهم في المشاركة في صنع القرار، سواء أكان أثناء الثورة أم في مؤتمر الحوار الوطني الشامل. واستجابة لذلك نص الاتفاق بشأن آلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي على: "أن لشعبنا، بما فيه الشباب، تطلعات مشروعة إلى التغيير" ف أ - ب. ونصت الفقرة (20) على إشراك الشباب والمرأة في مؤتمر الحوار الوطني، وعلى أن تمثل المرأة ضمن جميع الأطراف المشاركة¹.

وبدأت عملية التحول في ظروف صعبة ومعقدة، داخلياً وإقليمياً ودولياً.

داخلياً: كان التحدي الأول أمام التحول والانتقال الديمقراطي يتمثل في بقاء النظام القديم، وهذا بدوره أوجد تحديات جسيمة: اقتصادية وسياسية واجتماعية، إذ أن بقاء النظام القديم واستمراره في مؤسسات وأجهزة الدولة، كل قد مكنه من إعاقة معالجة المشكلات الضخمة التي

¹ - تنص الفقرة (20) من الاتفاق بشأن آلية تنفيذ العملية الانتقالية على: ((مع بداية المرحلة الانتقالية الثانية يدعو الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق الوطني إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل لكل القوى والفعاليات السياسية بمن فيها من الشباب والحراك الجنوبي والحوثيين وسائر الأحزاب وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع النسائي وينبغي تمثيل المرأة ضمن جميع الأطراف المشاركة)).

ورثها: اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، ومكنته من التحضير لثورة مضادة، بدأت بتفجير المنشآت الحيوية؛ كالكهرباء وأنابيب النفط. وتَقَوَّت بالتدريج؛ فصارت تحشد للثورة المضادة الإمكانيات البشرية والمادية، وبالمقابل صارت قدرات الثورة الشبابية الشعبية تتآكل بالتدريج؛ وصولًا إلى افتراق عملي لقواها المنظمة ممثلة باللقاء المشترك وشركائه (المجلس الوطني لقوى الثورة الشبابية الشعبية)؛ وهو مما جعل بعض الأحزاب تذهب إلى دعم الثورة المضادة كحزب الحق. والتحق بالثورة المضادة عناصر من كل أحزاب اللقاء المشترك، وتمكنت هذه العناصر في حزبي اتحاد القوى الشعبية، وحزب البعث العربي الاشتراكي من الاستيلاء على القرار في الحزبين.

إقليميًا ودوليًا: انشغلت دول الإقليم والعالم بالحروب في بلدان الثورات الشعبية الأخرى: سوريا وليبيا؛ وهو مما جعل الدعم الاقتصادي لليمن بمستوى غاية في الضعف، كما أن هذه الدول اتخذت موقفًا متوجسًا من بعض القوى التي كان لها الأثر الأكبر في إنجاح ثورة 11 فبراير 2011م، وتوجه التوجس بدرجة أساسية نحو التجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني وبدوافع مختلفة.

يضاف إلى ذلك صعوبات عملية التحول نفسها، وانعدام اليقين بإمكان تحقيق التحول، لاسيما أن هذا التحول لم يكن قطعًا مع الماضي؛ إنما عن طريق تغيير توافقي، وعبر عملية حوار، وبمشاركة حزب وعناصر النظام التسلطي الذي كان يعد للثورة المضادة؛ ومن ثم، تم إفشال عملية التحول السلمي عبر الحوار، بالإضافة إلى صعوبة التغلب

على الفشل الاقتصادي، باستعادة الخدمات الأساسية، ناهيك عن استعادة التنمية.

التحديات:

تمثّل التحدي الأكبر في امتلاك النظام القديم للقوة المادية بوجوده في السلطة والتحكم فيها، وامتلاكه الأموال المنهوبة واختراقه قوى الثورة. وكان مرد ذلك عدم نقل السلطة وعدم تفكيك المنظومة الرئاسية والعسكرية والأمنية والتشريعية والقضائية للرئيس السابق وعائلته. وتحكمت في هذا الأمر ضرورة تخريب اليمن الحرب الأهلية. وكان البديل الانتقال الديمقراطي السلمي، بتوافق مدعوم بإجماع وطني. وكان الحوار الوطني الشامل طريق هذا التوافق. وأتت نتائج هذا الحوار الوطني لصالح العملية السياسية والانتقال الديمقراطي؛ وهو مما جعل النظام القديم وحليفه البائد يلجآن إلى استخدام القوة والاستيلاء على السلطة، بالانقلاب المسلح والهيمنة على أجزاء من البلاد بالسلاح، ولأن الثورة المضادة كانت تستهدف منع الانتقال الديمقراطي؛ فقد استخدمت النسق الثاني لها بإصدار الفتاوى ضد مخرجات الحوار الوطني، وتكفير الدستور قبل إعداده، فقد بدأت الثورة المضادة انقلابها بمنع مناقشة مسودة الدستور من قبل نسقها الأول.

وهكذا كانت التحديات الرئيسة: استمرار النظام القديم، وأن التحول لم يكن عبر القطيعة مع الماضي، إنما عبر التوافق، والتغلب على الفشل الاقتصادي القائم، والمتمثل في عدم استمرار الخدمات الأساسية

والفقر والبطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وإنهاء إفلاس الدولة في ظل تلك الدعم الدولي بما في ذلك الإقليمي، وكأن دول الإقليم لم تدرك أن الدعم الاقتصادي دعم للعملية السياسية وأن فقدان هذا الدعم خذلان لعملية التحول وإفشال للعملية السياسية، وهو الأمر الذي أسهم في تشجيع النظام القديم، وحليفه البائد على إعلان الثورة المضادة وإشعال الحرب الأهلية.

الدستور:

تتطلب عملية التحول عقدًا اجتماعيًا جديدًا يبدأ من الدستور. وكانت العملية تتطلب إسقاط الدستور القديم. وعلى الرغم من أن عملية التحول لم تأت نتيجة لقطيعة كاملة مع الماضي وإنما عبر الحوار؛ فإنها تَطَلَّبُ التحول، وخاصة في شكل الدولة، والحكم الرشيد، والعدالة الانتقالية، وحقوق الإنسان- إسقاط الدستور القديم، ووضع دستور جديد يقوم على الأسس والمبادئ المقررة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل. لقد كان للتحول في الشهور الأولى من الفترة الانتقالية، أو عملية الانتقال، تأثير حاسم في مسار هذه العملية، وأدى التلكؤ إلى تشجيع إعاقتهما.

لقد قامت وحدة القوى الداعمة للديمقراطية: "اللقاء المشترك وشركاؤه": الشباب والمرأة والمجتمع المدني، في بادئ الأمر بالدور الرئيس في اعتراف الجميع، بما في ذلك النظام القديم، بضرورة التحول الديمقراطي. لكن خذلان أحزاب اللقاء المشترك نفسها، وخذلان

بعضها بعضًا وانقسامها، دعمًا موقف القوى المناهضة للتغيير والديمقراطية، وإن ظل دور المرأة والشباب والمجتمع المدني حاسمًا في أن تأتي مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل لصالح التحول الديمقراطي، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

واعترافًا بدور المرأة والشباب والمجتمع المدني، نصت الفقرة (26) من آلية تنفيذ العملية الانتقالية على أن تمثل المرأة تمثيلًا مناسبًا في جميع مؤسسات الدولة¹، بالإضافة إلى نص الفقرة (20) على تمثيل الشباب والمرأة والمجتمع المدني في مؤتمر الحوار الوطني، ووجوب تمثيل المرأة ضمن جميع الأطراف المشاركة².

جاء مؤتمر الحوار الوطني بعد تفكك القوى الداعمة للتغيير وانقسامها، لكن دور المرأة والشباب والمجتمع المدني ظل مؤثرًا في مؤتمر الحوار. واعترافًا بهذا الدور، أكدت مخرجات المؤتمر على ضرورة تمثيل المرأة بنسبة 30 %، والشباب بنسبة 20 %، في كل هيئات ومؤسسات الدولة والمجتمع³.

¹ - تنص الفقرة (26) من اتفاق آلية تنفيذ العملية الانتقالية وفقًا لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقعة في 23 نوفمبر 2011م على أن: ((تتمثل المرأة تمثيلًا مناسبًا في جميع المؤسسات التي جرت الإشارة إليها في هذه الآلية)).

² - انظر المادة (20)، سابق.

³ - انظر مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

الفترة الزمنية للفترة الانتقالية:

بدأت الفترة الانتقالية بتوقيع مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وآلية تنفيذها في 23 نوفمبر 2011م.

لم تحدد المبادرة الخليجية مدى زمنياً للفترة الانتقالية، وإنما حددت غايتها ومهماتها وتحقيق هذه الغاية والمهام تنتهي الفترة الانتقالية، أما الغاية فهي نقل السلطة عبر انتقال ديمقراطي توافقي، وإنجاز مهمات رئيسة ثلاث؛ هي: إعداد الدستور والاستفتاء عليه، وإجراء انتخابات برلمانية، وتشكيل حكومة من قبل الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات؛ ثم أتت آلية تنفيذ العملية الانتقالية لتوسيع المشاركة الديمقراطية في عملية الانتقال الديمقراطي، ورسم المسار المستقبلي بإقرار عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وإضافة مهمتين ليس بالإمكان نقل السلطة بدونهما؛ وهما: هيكلة الجيش وتحقيق العدالة الانتقالية.

وقسمت المرحلة الانتقالية إلى مرحلتين: بدأت المرحلة الأولى مع بدء تنفيذ المبادرة والآلية التنفيذية، وانتهت بتنصيب الرئيس عبدربه منصور هادي عقب إجراء الانتخابات الرئاسية، وتم تنصيب الرئيس بتاريخ 25 / 2 / 2012م. وبدأت المرحلة الثانية من هذا التاريخ، وحددت مدتها بمعايير: معيار زمني ومعيار موضوعي، أي بإنجاز مهام المرحلة الانتقالية، وربط المعيار الزمني بالمعيار الموضوعي لإدراك صعوبة إنجاز تلك المهام. وحدد المعيار الزمني بمدة عامين، لكن بشرط تحقيق المعيار الموضوعي؛ وذلك بربط انتهاء الفترة الانتقالية بمرحلتها الثانية،

بإنجاز مهمة إجراء الانتخابات العامة: النيابية والرئاسية، وفقاً للدستور الجديد، وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد¹.

استنفدت الفترة الزمنية بالإعداد لمؤتمر الحوار الوطني وانعقاده، إذ لم تُنجز مهماته واعتماد مقرراته إلا في 18 مارس 2014م، وكانت السلوكيات والتصرفات لحزب النظام القديم وحلفائه من الأسباب الرئيسة لإعاقة أعمال المؤتمر، وحتى قبوله بالدولة الاتحادية لم يتم إلا باتفاق خاص مع رئيس الجمهورية، وظل يعارض معايير الترشيح لرئاسة الجمهورية وهيئات الدولة الأخرى، وينازع في شرعيتها حتى بعد إقرارها من مؤتمر الحوار؛ وذلك لغايتين: الانقلاب على العملية السياسية، ومخرجات الحوار الوطني بحجة انتهاء المرحلة الانتقالية؛ وهذا ما تم بانقلاب فاشي، والأخرى عدم التسليم بمخرجات الحوار التي تحقق نقل السلطة. وكجزء من عملية التحضير للثورة المضادة، تواصل النزاع حول نتائج مؤتمر الحوار الوطني، على الرغم من أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني قد حسمت الجدل بشأن الفترة الزمنية للفترة الانتقالية، حيث حددت الفترة الزمنية لإنجاز مهمات ما تبقى من الفترة الانتقالية بطريقتين:

¹ - نصت الفقرة (24) من آلية تنفيذ العملية الانتقالية على أن: ((تنتهي مدة ولاية الرئيس وفقاً للفقرة (7) من هذه الآلية لدى تنصيب الرئيس الجديد المنتخب حسب =الأصول وفقاً للدستور الجديد))، والفقرة (7) نصت على أن: ((ب-تبدأ المرحلة الثانية ومدتها عامان مع تنصيب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة وتنتهي بإجراء الانتخابات العامة وفقاً للدستور الجديد وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد)).

الأولى: مدة عام من تاريخ انتهاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل، أي من تاريخ 18 مارس 2014م، وذلك لإنجاز المهام العاجلة كتففيذ النقاط العشرين واستتباب الأمن، وتنفيذ مهام إعداد الدستور والاستفتاء عليه¹.

بدأ تنفيذ المهمات الرئيسة بتشكيل اللجنة الدستورية التي أنجزت مسودة الدستور في شهر يناير 2015م، ولكن أتى هذا المنجز بعد أن تمكنت الثورة المضادة من الاستيلاء على العاصمة وعلى مؤسسات الدولة؛ ومن ثم، تمكنت ميليشياتها من منع طرح مسودة الدستور - في اجتماع الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني - وذلك بتاريخ 2014/1/17م².

وفيما يتعلق بمهام الفترة الانتقالية المتبقية بعد الاستفتاء على الدستور، والمتمثلة في قيام الدولة الاتحادية، وإجراء الانتخابات العامة،

¹ - انظر ضمانات مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل حيث تنص تحت عنوان المهام التنفيذية اللازمة والانتخابات على أن: ((يتم تنفيذ المهام التالية وفق جدول زمني محدد خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ انتهاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل: المحطة الأولى: الاستفتاء على الدستور أ. تشكيل لجنة صياغة الدستور.

ب إنجاز السجل الانتخابي.

ج صياغة الدستور.

د. الإشراف على صياغة الدستور وإقرار مسودة الدستور.

هـ التحضير للاستفتاء على الدستور من قبل اللجنة العليا للانتخابات.

و. الاستفتاء على الدستور)).

² - تم المنع باعتقال مدير مكتب رئاسة الجمهورية وهو في طريقه إلى الاجتماع حاملاً معه مسودة الدستور.

وفقاً لأحكام الدستور المستفتى عليه، أحالت ضمانات تنفيذ المخرجات تحديد المدة إلى الدستور الجديد،¹ وحددت المادة (421) من مسودة الدستور هذه المدة بعام ونصف، العام يتم خلالها إجراء انتخابات مجلس نواب الاتحاد، وانتخابات مجالس نواب الأقاليم والانتخابات الرئاسية والمحلية.²

مرحلة التأسيس ومهامها:

مرحلة ما بعد الحوار الوطني: هي مرحلة تأسيس الدولة الاتحادية المدنية الديمقراطية الحديثة. وانطلاقاً من إدراك المخاطر الكامنة في استمرار النظام التسلطي القديم، وما وصلت إليه البلاد من فوضى وانقسامات، طُرحت على مؤتمر الحوار الوطني رؤى لضمان تنفيذ ما تبقى من مهمات الفترة الانتقالية والشراكة في بناء الدولة، ومن ذلك رؤية الحزب الاشتراكي اليمني بشأن ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وطُرحت على مكونات المؤتمر. حددت رؤية الحزب الاشتراكي اليمني أهدافاً رئيسة ثلاثة للضمانات:

¹ - نصت الضمانات على أن: ((تحدد المدة الزمنية لفترة قيام سلطات الدولة الإقليمية والاتحادية وإجراء الانتخابات العامة وفقاً لأحكام الدستور المستفتى عليه)).

² - تنص المادة (421) من مسودة الدستور على أن: ((تجري انتخابات مجلس النواب الاتحادي ومجلس الاتحاد وانتخابات مجلس نواب الأقاليم في وقت واحد خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ تنفذ الدستور، ويجري الإعداد للانتخابات الرئاسية والمحلية خلال مدة ستة أشهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية)).

الأول- حماية مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، من خلال الشراكة والتوافق في التنفيذ والإدارة لما تبقى من مهام المرحلة الانتقالية وتأسيس الدولة.

الثاني- مواجهة تحديات النظام التسلطي القديم؛ أي مواجهة التفكك والانحيار بتأسيس الدولة الجديدة، التي يتم فيها استبدال الهيئات والأجهزة المسيطر عليها من النظام القديم بهيئات وأجهزة جديدة تقوم على الشراكة.

الثالث- بناء الدولة القادرة على حماية نفسها وحماية المجتمع من عودة الحكم التسلطي، من خلال مرحلة التأسيس التي يتم فيها توفير شروط الانتقال الديمقراطي، بوضع المقومات التشريعية والمؤسسية للدولة الاتحادية.

حددت رؤية الحزب الاشتراكي اليمني، بناءً على اتفاقية آلية تنفيذ العملية الانتقالية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، المهمات الانتقالية ببناء المؤسسات القادرة على حماية الدولة، أي الجيش والأمن، وتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والإصلاح المؤسسي، وإصدار التشريعات الخاصة بتأسيس الدولة الاتحادية، وفي المقدمة منها إعداد الدستور والاستفتاء عليه، وإصدار قانون الانتخابات، وإنجاز السجل الانتخابي الجديد، وتهيئة البلاد لانتخابات حرة نزيهة، وإنهاء سيطرة النظام التسلطي القديم على مفاصل السلطة، وإنجاز مهمة تحقيق الانتقال إلى شكل الدولة الجديد (الدولة الاتحادية) على أرض الواقع تشريعياً ومؤسسياً.

وإدراكًا لمخاطر سعي النظام القديم للانقلاب على شرعية الفترة الانتقالية، ولرغبة الجماعة الحوثية في المشاركة في إدارة المرحلة، اقترحت الرؤية آلية قانونية مؤسسية استثنائية تتوافق عليها مكونات مؤتمر الحوار الوطني، تتمثل في إعلان دستوري يحدد مهام المرحلة التأسيسية ومدتها، واقترحت أن تكون المدة خمس سنوات. وبموجب الإجراء الاستثنائي التوافقي، عُلقَ العمل بالدستور. ويترتب على ذلك حل مجلسي النواب والشورى، وتعليق العمل بقانون السلطة المحلية، فيما يتصل بالمجالس المحلية التي انتهت ولايتها في 20 سبتمبر 2013م، وتشكيل هيئات المرحلة التأسيسية بالتوافق، على أن تشارك فيها كل مكونات مؤتمر الحوار الوطني، التي تكون جمعية تأسيسية تتولى التشريع، ومجلس مستشارين، وحكومة وسلطة محليتين.

وقد طُرحت هذه الرؤية على مؤتمر الحوار الوطني، الذي أخذ ببعض ما جاء فيها في وثيقة ضمانات مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، لكن جرى تجاهل الضمانات الخاصة بمواجهة مخاطر الثورة المضادة، وانقلاب النظام القديم والشراكة في تأسيس الدولة الاتحادية، عند تحديد آليات التنفيذ. وعلى الرغم من أن رؤية الحزب الاشتراكي كانت تنطلق من المنهج العام؛ لم تُقدّم المخرجات بوضوح منها وإن اقتبست منها بعض الأفكار المكثفة، إذ اعتمدت ضمانات مخرجات مؤتمر الحوار مبدأي الشراكة والتوافق، وحدد مبدأ الشراكة بكونه الشراكة الوطنية الواسعة، وبأن الشركاء في وضع أسس بناء المستقبل يكونون شركاء في تنفيذها، أي أن الشركاء في مؤتمر الحوار الوطني

يكونون شركاء في تنفيذ مخرجاته. أما مبدأ التوافق فيعني حسابان التوافق شرعية المرحلة الانتقالية وعملية الانتقال السياسي، ويستمر هذا التوافق حتى إجراء الانتخابات العامة، أي إلى نهاية الفترة الانتقالية.

حددت الضمانات مهام ما تبقى من الفترة الانتقالية ومنها:

إعداد مسودة الدستور والاستفتاء عليه، والعمل على إنهاء جميع النزاعات المسلحة، واستكمال عودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها، وإنهاء المظاهر المسلحة في المدن، وإخلاء المدن من الميليشيات ومن المجموعات المسلحة، ووقف جميع أشكال العنف، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار وبسط سيطرة الدولة، واستكمال إجراءات إعادة هيكلة الجيش والأمن، وإصدار قانون العدالة الانتقالية وفقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، واستكمال تشكيل اللجنة الخاصة بالتحقيق بانتهاكات 2011م. لكن الكثير من المهام ظلت بدون تحقيق بسبب ضعف العامل الذاتي.

وحددت مهام تأسيس الدولة، ومنها:

إصدار قانون السلطة القضائية، وتشكيل المحكمة الدستورية، وقانون الأقاليم، وتشريعات الأقاليم: قوانين الإدارة المحلية في الأقاليم، قوانين تقسيم الأقاليم إلى وحدات محلية، قانون الخدمة المدنية، إصدار قانون الانتخابات، تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، الإعداد

للانتخابات وإجرائها، وكل التدابير التشريعية والمؤسسية للانتقال إلى الدولة الاتحادية.

وكان الخطأ الفادح تجاهل الآليات والوسائل، التي حددتها رؤية الحزب الاشتراكي اليمني لنقل السلطة وتعطيل أدوات الانقلاب. إذ أبقت ضمانات مخرجات المؤتمر على المؤسسات القائمة في الفترة الانتقالية (مجلس النواب ومجلس الشورى) عدا قيام الرئيس بإحداث تغيير في الحكومة والأجهزة التنفيذية المركزية والمحلية، وتوسيع مجلس الشورى وتشكيل الهيئة الوطنية للإشراف والمتابعة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وإعداد مشروع الدستور والموافقة عليه لإحالة للاستفتاء، وذلك بهدف توسيع الشراكة الوطنية¹.

بيد أن رئيس الجمهورية لم يصدر قرارات التغيير في الحكومة، وتوسعة مجلس الشورى حتى قيام الثورة المضادة بالاستيلاء على العاصمة، ولم يكن لهذا التلكؤ ما يبرره، غير عدم وجود فريق كفء يعمل مع الرئيس.

وهذا يعني أن معظم مكونات مؤتمر الحوار الوطني ومعها رئيس المؤتمر، أي رئيس الجمهورية، لم تكن تدرك مخاطر النظام القديم على شرعية الفترة الانتقالية وإعداده لثورة مضادة تقوض هذه الشرعية ومعها العملية السياسية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، بل تفويض الدولة ذاتها، وهو ما حدث فعلاً بعد 21 سبتمبر 2014م.

¹ - راجع: ضمانات مخرجات مؤتمر الحوار الوطني في وثيقة الحوار الوطني الشامل. مؤتمر الحوار الوطني الشامل، صنعاء 2014م.

وعلى الرغم من إدراك الحزب الاشتراكي اليمني أن تحالف قوى الثورة المضادة قد أفشل مسعاه بمنع الثورة المضادة، بمساعدة خذلان شركائه من أحزاب اللقاء المشترك، ظل الحزب يسعى إلى تجنيب اليمن الثورة المضادة واندلاع الحرب الأهلية، أو على الأقل ألا تتخذ طابعاً عصبويًا: جهويًا أو سلالياً أو مذهبيًا، وبذل جهود مضنية لإبعاد جماعة الحوثى، ورثة النظام البائد، عن التحالف مع النظام القديم ممثلًا في عائلة علي عبدالله صالح. لكن جهوده تلك لم تلق قبول شركائه ورئيس الدولة فحسب، بل صارت مصدر تشكيك في موقفه كذلك، وتم تجاهل أن الحزب الاشتراكي اليمني لم يقل أو يتبنى عصبية مقابلة، لأنه حزب إنساني أممي، لا صلة له بالعصبية قبل الوطنية، وفي الوقت ذاته لا يمكن الشك في موقفه الراض للثورة المضادة في صيغة تحالفها الثنائي الذي ظهر مع الانقلاب وما بعده، على الأقل لخمس أسباب بينة الوضوح:

الأول- إن هدف الثورة المضادة إفشال ثورة 11 فبراير 2011م في حين أن الحزب الاشتراكي اليمني شريك أصيل فيها، بل إن شبابه في صنعاء وتعز أول من أشعل شرارتها.

الثاني- إن الثورة المضادة تستهدف استعادة نظام قديم وبائد، بينما الحزب الاشتراكي اليمني يعمل منذ قيام الجمهورية اليمنية-بل قبل ذلك بزمان طويل-من أجل التحول الديمقراطي، ولهذا شن عليه النظام القديم حربًا ظالمة لمنع التحول الديمقراطي، وهو من الأساس حزب تقدمي يعمل من أجل التحديث والتقدم والعدالة الاجتماعية والمواطنة

المتساوية، وفي نهاية المطاف، تحقيق العدالة عبر الآليات الاشتراكية، فكيف يمكن التشكيك في موقف حزب هذا نهجه؟ إنها المنافسة غير العاقلة التي أودت بعملية ثورية لن تتم استعادتها وتحقيق أهدافها إلا بضمن باهظ.

الثالث- إن مشروع الحزب الاشتراكي اليمني في المرحلة الراهنة إقامة الدولة الوطنية المدنية، وهو المشروع الذي تبنته أحزاب اللقاء المشترك منذ 2005م، وجاءت الثورة المضادة لمواجهة هذا المشروع، وتمزيق الوحدة الوطنية، بالسعي لحكم اليمن بالغلبة، وبدعاوى الحق الإلهي أو التاريخي في الحكم، وهي أولاً دعوة سلالية/ عنصرية تمييزية، وثانياً هي دعوة للتمزيق لا يمكن للحزب الاشتراكي إلا أن يكون ضدها ومحارباً لها.

الرابع- ينطلق الحزب الاشتراكي اليمني من مبدأي المساواة والعدالة الاجتماعية، بينما تسعى الثورة المضادة إلى غلبة فئة من اليمنيين تحت شعارات فاشية، التفوق العرقي-الجغرافي-المذهبي، واستعادة حكم كهنوتي متخلف؛ وهو استدعاء الماضي وانتصار الأموات على الأحياء.

الخامس- عمل الحزب الاشتراكي اليمني منذ قيام الوحدة لمواجهة الفساد، وإنهاء احتكار السلطة والثروة، وتحقيق الوفاق الوطني، وحماية الوحدة الوطنية، والوحدة اليمنية من خلال عملية ديمقراطية، واستعادة التنمية وتوفير مصادر تمويلها، ومن ذلك استعادة الأموال المنهوبة، وإنهاء آثار صراعات الماضي بتحقيق العدالة الانتقالية. وأنت الثورة المضادة بانقلاب فاشي يمنع تحقيق هذه الأهداف النبيلة؛ ومن ثمّ،

يكون الحزب الاشتراكي اليمني المعني الأول بالتصدي للثورة المضادة
ولانقلابها.

موقف الجيش والأمن من ثورة التغيير ودورهما في الثورة المضادة

تعامل الجيش والأمن مع ثورة 2011م من منطلق عقيدته العسكرية والأمنية، والمتمثلة في الولاء للرئيس وعائلته، والولاء لقبائلهم الموالية للعائلة. ويعود ذلك إلى سبب موضوعي يتعلق بفقدان المؤسستين العسكرية والأمنية طابعهما الوطني، وتحول العقيدة العسكرية (القتالية) للجيش، والوظيفة الأمنية (للجهاز الأمني) إلى عقيدة داخلية مكرسة لحماية رأس النظام وعائلته، وليس حتى النظام بوصفه منظومة، بعد أن حولها الرئيس السابق إلى مؤسستين عائليتين تحميان أمن العائلة، وحدودهما حدود القبيلة التي ينتمي إليها قادة المؤسستين، وإن أمكن التوسع خارج هذه الحدود لجمع الثروة، وخضع الانتماء إليهما لمعيارين:

معيار الولاء للرئيس وعائلته، ومعيار الارتباط الجيوسياسي. ومن هذا المنطلق نظر الجيش والأمن إلى قطاع واسع من الشعب بأنه عدو للدولة، بحسبان الدولة الجهاز الذي يمكنهم من احتكار وتملك السلطة والثروة؛ ومن ثم، تعامل مع الثورة السلمية بصورة وحشية، وصلت إلى حد إحراق ساحات الاعتصام بمن فيها، والقتل العمد، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية بصورها المختلفة. ويرجع ذلك إلى أن الجمهورية اليمنية قامت في مايو 1990م، باتحاد دولتين لكل منهما مؤسستها المدنية

والعسكرية، ذات التوجه السياسي والفكري المتعارض أيديولوجيًا، وعدم تجانس المؤسستين من حيث الكفاءة المهنية، والعقيدة العسكرية والأمنية، ومنهج العمل؛ وهو ما جعل اندماج المؤسستين أمرًا غير ممكن؛ وهو الأمر الذي أفضى إلى بقائهما مؤسسات منفصلة ومتضخمة وانقسام الولاءات. ومارس رئيس الدولة - يومئذٍ ومن معه - الفساد والإفساد الممنهج للأفراد والجماعات في الجيش والأمن؛ لتغليب الولاء للرئيس وعائلته، ولصالح العصبية الجيوسياسية الضيقة، التي يحتمون بها، مما قاد إلى المزيد من التوترات والأزمات السياسية التي أدت إلى حرب 1994م. وكان من أهداف تلك الحرب تصفية المؤسستين العسكرية والأمنية، من القوى القادمة من خارج العصبية الجيوسياسية؛ ومن ثم، غير الموالية للرئيس وعائلته. وتحقيقًا لهذه الغاية أبعد عشرات الآلاف من منتسبي القوات المسلحة والأمن، خاصة من أبناء الجنوب، مع إقصاء منتسبي المؤسستين المشكوك في ولائهم من أبناء الشمال، وتم الإقصاء بتدابير انتقامية: التسريح، والفصل، وعدم الترقية، والتعيين، والإحالة إلى التقاعد قبل الأوان، أي قبل حلول أحد الأجلين؛ وهو الأمر الذي ترتب عليه أن اتسمت العقيدتين العسكرية والأمنية بالولاء الشخصي للرئيس وعائلته في الدرجة الأولى، ثم الولاء القبلي والمناطقي الذين نخرًا جسد المؤسستين العسكرية والأمنية، وأضعف هيبتهما ودورهما في الحفاظ على أمن الوطن والمواطن، وعطل مهماتهما الدستورية - القانونية النازمة والمحددة لدورهما في أداء الوظيفة الدفاعية والأمنية وحماية المجتمع، وسيادة البلاد واستقلالها. ولجأت

السلطة بعد حرب 94م إلى ملء الفراغ الذي خلفه إقصاء شراكة المجتمع السياسي ومنظمات المجتمع المدني، بالتمدد في هذا الفراغ عبر قوات عسكرية خارجة عن بنية القوات المسلحة، والأجهزة الأمنية مثل الحرس الجمهوري والأمن المركزي، وإيجاد المزيد من الأجهزة الأمنية ذات الولاء لشخص الرئيس وعائلته؛ وهو مما جعل علاقة هذه القوى العسكرية والأجهزة الأمنية مع الأحزاب والمواطن علاقة عداء وتخوف، وجرى الخلط بين الأمن والقوات المسلحة، بحكم توحد المهمة في حماية الرئيس وعائلته وحكمه وحسب، وفُقدت الرقابة كلياً على أداء أجهزة الأمن والوحدات العسكرية المماثلة وموازنتها، خاصة بعد أن صار حزب السلطة يمتلك، بدون وجه حق، أغلبية كاسحة في مجلس النواب، واستمر هذا الحال خلال الفترة الانتقالية.

وعند اندلاع الثورة الشبابية الشعبية في 11 فبراير 2011م، تترس نظام الفساد والإفساد خلف هذه القوة التي جعلت من نفسها خصماً لدوداً لقطاع واسع من المجتمع وشرائحه المتعددة، وقواه السياسية والاجتماعية المختلفة؛ ومن ثم، كان من شروط نجاح التغيير سرعة إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن، ودمجها فعلاً مع القوات الأخرى من القوات المسلحة وأجهزة الأمن العام. لكن عدم حدوث هذا الدمج جعل الرئيس السابق يواصل سيطرته على وحدات الحرس الجمهوري، والأمن المركزي، والحفاظ على ولائهم له ولعائلته، وتمكن من تحويل هذه الوحدات إلى مليشيات، استخدمها مع حليفه الحوثي في الثورة المضادة، إلى جانب المليشيات القبلية المشتركة.

وكانت الشهور الأولى للعملية الانتقالية حاسمة لتغيير هاتين المؤسساتين، بوجود الثوار في الساحات، واستمرار الحالة الثورية وتوجهها، وضعف حظوظ نجاح الثورة المضادة في تلك اللحظة، ووجود ضرورة قصوى لإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية وإعادة تأهيل كوادرها، وتغيير العقيدة العسكرية والأمنية، وكانت الخطوة الأولى تتمثل في إعادة القيادات العسكرية والأمنية من المحافظات الجنوبية والشمالية التي أُقصيت بعد حرب 1994م، وإجراء تغيير في القيادات العسكرية والأمنية، وتحقيق الهيكلية على أرض الواقع. وهذه الفرصة ظلت سائحة خلال عامي 2012 - 2013م، لكنها لم تُستغل من قبل الرئيس الانتقالي الذي احتكر الملفين العسكري والأمني، وأضاع بهذا الاحتكار الفرصة السائحة للتغيير بأقل كلفة. فكان ثمن إضاعة الفرصة باهظاً. ولأن تحالف النظام القديم والبائد تمكن من قطع عملية الانتقال، وتعطيل العملية السياسية ومنع التحول الديمقراطي، باغتصاب السلطة وتكرار حرب 1994م على نحو أشبه بالكوميديا السوداء، إذ كان علي عبدالله صالح ومعه الجيش والأمن، يتمتعون بالصفة القانونية في حرب 1994م، بينما كانت حربهم الأخيرة على اليمن شمالاً وجنوباً دونما صفة قانونية؛ ومن ثمّ، فلا ينطبق على المحاربين وقيادتهم إلا الوصف القانوني للعصابة المسلحة، كما ينطبق على أعمالهم وصف الجرائم المنظمة ضد الشعب وممتلكاته، علاوة على فرق جوهرية يتمثل في أن الحرب الثانية تمكّن تحالفها من إضفاء البعد

الأيدولوجي الديني المذهبي (الطائفي)، بينما كان منحى التكفير في الحرب الأولى سياسيًا وليس مذهبياً.

لقد اقتصرَت التغييرات في الجيش والأمن على إعادة تدوير القيادات العليا للجيش والأمن. وفي حالة التغيير، كانت البدائل من الموالين للنظام القديم، وفي الغالب من الموالين مباشرة للرئيس السابق وعائلته. وجرَت بعد ذلك تعيينات ذات بُعد سلالي، بعد أن قام الجيش والأمن بتمكين مليشيات الحوثي من اجتياح العاصمة صنعاء، واجتياح عدد من المحافظات في الشمال والوسط والجنوب، وفي عام 2015م، ازدادت درجة الدمج بين مليشيات الحوثي، وصالح والوحدات العسكرية الواقعة تحت سيطرة صالح، ودُمجت هذه المليشيات في هذه القوة العسكرية¹؛ وهو مما حوّلها إلى مليشيات من الناحية القانونية والفعالية.

أما ما سميت بالهيكلية فكانت مجرد تغيير مسميات، على الرغم من أن إعادة هيكلة الجيش والأمن وإصلاح المؤسسات من المهمات الرئيسة للفترة الانتقالية بمراحلتيها، طبقاً للفقرتين (16، 17) من اتفاق آلية تنفيذ العملية الانتقالية، وهي مهمة أنيطت بلجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار، برئاسة رئيس الجمهورية الذي كان يطمئن ويركن إلى القيادات العسكرية والأمنية المعروف ولاؤها للرئيس السابق.

¹ - راجع: التقرير النهائي للجنة خبراء العقوبات بشأن اليمن الصادر بتاريخ 2016/1/30.

فقد حددت الآلية التنفيذية إصلاح القوات المسلحة والأمن

بمهمتين رئيسيتين:

الأولى - مهمة عاجلة وهي توحيد القوات المسلحة بإنهاء الانقسام، ومعالجة أسبابه، وعودتها إلى معسكراتها.

الأخرى - مهمة مستمرة خلال المرحلتين، وهي بناء القوات المسلحة والأمن، على نحو يحقق تكاملهما كلاً على حدة، تحت قيادة مهنية وطنية موحدة في إطار سيادة القانون، أي استبعاد الهيكلة القائمة في الأساس على الانتماء الجيوسياسي الضيق، وعلى عقيدة فاسدة قوامها الولاء لعصبية ضيقة. وترتب على ذلك انتهاك حقوق الإنسان وانقسام المؤسساتين، واستبدال هيكل جديد يوفر شروط حياد المؤسساتين واستقلالهما بهذا الهيكل، وإزالة آثار الهيكلة السابقة بإعادة تأهيل المنتسبين إلى المؤسساتين، على نحو يجعلهم قادرين على حماية الوطن، والشرعية الشعبية والدستورية، وحماية المواطن وحقوق الإنسان.

لكن لم تُحقق هذه المهمة عملياً، ولم يكن ما تحقق إنجازاً حقيقياً، بل مجرد خطوة شكلية على الورق، لم تحقق في الواقع توحيد القوات المسلحة طبقاً للتقسيم التقليدي، وضم الوحدات التي كانت توجد خارج ذلك التقسيم إلى الهيكل العام للقوات المسلحة، وإلغاء الوجود الشكلي أو الرسمي لوححدات الحرس الجمهوري، والفرقة الأولى (مدرع) ووحدة المشاة (جبلي) مع استمرارها في الواقع تحت قيادة الرئيس السابق وعائلته، ووُجدت قيادات المناطق كذلك بموجب قرار رئيس

الجمهورية رقم (104) لسنة 2012م، الذي حددت مادته الأولى مكونات الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة وقسمتها إلى:

أولاً- السلطة القيادية (رئيس الجمهورية -وزير الدفاع -رئيس هيئة الأركان العامة -نائب رئيس هيئة الأركان العامة).

ثانياً- جهاز الإدارة السياسية والعسكرية (وزارة الدفاع -وزير الدفاع -مساعد وزير الدفاع -هيئة الأركان العامة).

ثالثاً- المكونات الرئيسية للقوات المسلحة (القوات البرية -القوات البحرية والدفاع الساحلي -القوات الجوية والدفاع الجوي -قوات حرس الحدود -الاحتياط الاستراتيجي).

وتتكون قوات الاحتياط الاستراتيجي من مكونين؛ هما مجموعة الصواريخ التي تتكون من الألوية (8، 6، 5) والعمليات الخاصة التي تتكون من: (القوات الخاصة، ووحدات مكافحة الإرهاب، واللواء الأول (مشاة جبلي) واللواء العاشر (صاعقة)، وجميعها كانت تتبع الحرس الجمهوري. وتم شكلياً ضم باقي ألوية وتشكيلات الحرس الجمهوري والفرقة الأولى مدرع إلى القوات البرية، التي قُسمت طبقاً لهذا القرار إلى سبع مناطق عسكرية، لكن في الواقع ظلت وحدات الجيش على ما هي عليه.

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة الأمن وإصلاحه؛ صدر قرار جمهوري رقم (50) لسنة 2013م، بشأن مكونات الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية، لكن هذا الهيكل لم يقترب من إحداث هيكلة جديدة، أو

تغيير العقيدة الأمنية والوضع القائم، عدا تغيير مسمى الأمن المركزي إلى قوات الأمن الخاصة.

وعلى الرغم من أنه تم استبعاد أفراد عائلة الرئيس السابق من قيادة الجيش والأمن؛ إلا أنه حل محلهم في الغالب قيادات موالية لهم، ولم تمس القيادات الوسطى والدنيا، وتمكن أفراد العائلة من الاستمرار في القيادة السرية للمؤسستين، بفعل الموقف المتخاذل للقاء المشترك وشركائه، وموقف رئيس الجمهورية الذي لم يقدر مخاطر الثورة المضادة الآتية من هاتين المؤسستين. وترتب على ذلك وجود عوامل ثلاثة:

الأول- بقاء وحدات الجيش وأجهزة الأمن على ما هي عليه.

الثاني- استمرار القيادات الموالية للرئيس السابق وعائلته في الجيش والأمن.

الثالث- تمكن عائلة الرئيس السابق من الاستمرار في دفع الأموال، بفضل ما تم الاستيلاء عليه من أموال الشعب أثناء حكمه، والتي قدرها فريق الخبراء المعني، المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن رقم (2140) لسنة 2014م، بمبلغ ستين مليار دولار.

اعتمدت الثورة المضادة على تلك القوات، وتحت قيادة علي عبدالله صالح، مسميات الحرس الجمهوري والأمن المركزي ومشاة جبلي، وإن كان من الناحية القانونية لم تعد توجد قوات بهذه المسميات، ولم تعد لعلي صالح وأفراد عائلته أية صفة رسمية لقيادتها؛ وهو مما يجعلها مجرد مليشيات تقوم بأعمال الجريمة المنظمة ضد الدولة والمجتمع.

نخلص مما تقدم إلى أن القوات المسلحة والأمن في اليمن، قد مثلت الأداة الأولى للثورة المضادة، والانقلاب على ثورة فبراير 2011م، ومنع التغيير والتحول الديمقراطي؛ وهو الأمر الذي يجعل مهمة هيكله الجيش والأمن بعد استعادة الدولة وبسط سلطتها الشرعية على كل أجزاء البلاد، أولوية مطلقة طبقاً لأسس وثيقة الحوار الوطني الشامل ومبادئها ومعاييرها.

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

منحت اتفاقية مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتفاق آلية تنفيذ العملية الانتقالية- الحصانة لرئيس الجمهورية علي عبدالله صالح، ومن عمل معه، من الملاحقة القانونية والقضائية خلال فترة حكمه، التي امتدت أكثر من ثلاثة عقود؛ إذ أوجب البند (ثالثًا) من اتفاق المبادرة على مجلس النواب، بما فيهم المعارضة، أن يقر القوانين التي تمنح هذه الحصانة. وأوجبت الفقرة التاسعة من آلية التنفيذ على الأطراف، اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مجلس النواب التشريعات والقوانين اللازمة، لضمان التنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المعمول بها في المبادرة والآلية. وأوجب البند (21/ح) اتخاذ التدابير؛ لتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

لكنّ اليمن أُلزمت -بموجب توصية مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة عشرة لعام 2011م- بإجراء تحقيقات نزيهة مستقلة شاملة تنسجم مع المعايير الدولية، إزاء الإساءات وانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة عام 2011م، وأكد قرار مجلس الأمن رقم (2014) لعام 2012م- إلزامية هذه التحقيقات.

ونص البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني، الذي حازت بموجبه على الثقة بتاريخ 2011/12/20م، على قيام وزارة الشؤون القانونية بإعداد الأطر التشريعية لمضامين اتفاق المبادرة الخليجية، واتفاق آلية

تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

وأحالت الحكومة مشروع قانون بشأن الحصانة إلى مجلس النواب، غير أن اعتراض أطراف في الحكومة، ومنها وزير الشئون القانونية والمالية على المشروع؛ بسبب أن مشروع القانون تضمن حصانة مطلقة، وشاملة للرئيس وكل من عمل معه - أدى إلى سحب الحكومة لمشروع القانون من مجلس النواب، وطرحه للنقاش بين الطرفين الموقعين على اتفاق المبادرة واتفاق الآلية، وبإشراف نائب الرئيس، والقائم بأعماله، ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد جمال بن عمر، الذي كان لجهوده أثر كبير في التوافق على مشروع القانون، وناقش "اللقاء المشترك وشركاؤه" أمرين:

الأول- أن تقتصر الحصانة على العفو من الملاحقة الجنائية فيما يخص الأعمال التي ارتكبت أثناء أداء الوظيفة العامة.

الآخر- أن يأتي هذا العفو في إطار قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

وانتهى النقاش إلى مساومة قضت بأن تُمنح الحصانة الشاملة للرئيس وحده، ويتمنح من عمل معه العفو من الملاحقة الجنائية فيما يخص الأعمال التي ارتكبوها أثناء قيامهم بمهامهم الوظيفية، وأن يصدر قانون خاص بالحصانة ينص على إصدار قانون آخر بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. وصدر القانون بشأن منح الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية برقم (1) لسنة 2011م، طبقاً لما جرى

التوافق عليه بين الأطراف، ونصت المادة (3) منه على إلزام حكومة الوفاق الوطني بتقديم مشروع قانون أو مشاريع قوانين بشأن المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

وأعدت وزارة الشؤون القانونية مشروع قانون، بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، قُدم إلى مجلس الوزراء الذي قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ 2012/2/28م- تشكيل لجنة وزارية لدراسة المشروع، ورفعته إلى مجلس الوزراء. وقررت اللجنة طرح المشروع للتداول العام، وقامت وزارة الشؤون القانونية بإعادة صياغة المشروع، على ضوء الملاحظات التي قدمت من اللجنة ومن المجتمع المدني: الأحزاب السياسية، الحركات الاجتماعية، الحراك الجنوبي، شباب الساحات، النقابات، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية؛ ومنها المنظمات الحقوقية التابعة للأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة، وقامت اللجنة بمناقشة المشروع بصيغته الجديدة، ووافقت عليه وأحالته إلى مجلس الوزراء، وبسبب رفض فريق النظام القديم في الحكومة للعدالة الانتقالية؛ لم يتوافق مجلس الوزراء على مشروع القانون؛ وهو الأمر الذي ترتب عليه إصدار مجلس الوزراء بتاريخ 2012/5/29م القرار رقم(70)، بإحالة مشروع القانون إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، لاتخاذ القرار بشأنه وإقراره¹.

¹ - نص القرار في الفقرة (1) منه على أنه: ((نظرًا لعدم حصول التوافق حول مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يفوض المجلس رئيس مجلس الوزراء بالتشاور مع رئيس الجمهورية)).

بيد أنه -وتحت تأثير المؤتمر الشعبي العام والنظام القديم- قام رئيس الجمهورية، وبتصرف منفرد، بإحالة مشروع القانون إلى مجلس النواب بعد إفراغه من أهم مضامينه التي كان المؤتمر الشعبي العام يعترض عليها؛ وأهمها تغيير مسمى القانون إلى "قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية". وترتب على تغيير التسمية الإلغاء العملي للعدالة الانتقالية؛ إذ تم إلغاء الإطار الزمني، الذي كان يشمل فترة الجمهورية اليمنية بوصفه تطبيقاً مباشراً لقانون العدالة الانتقالية، ومنح هيئة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية النظر في الانتهاكات التي ما زالت آثارها مستمرة، بغض النظر عن زمان الانتهاكات، ولكن بطلب من الضحية أو من ذوي المصلحة. غير أن المشروع المحال إلى مجلس النواب اقتصر على عام واحد، وذلك من تاريخ 1 يناير 2011م، كما أُلغيت الأحكام الخاصة بالإصلاح المؤسسي، وتمثيل الضحايا في عضوية هيئة العدالة الانتقالية، وصلاحيات الهيئة في إصدار القرارات الملزمة للحكومة بإنصاف الضحايا، ومنح الهيئة سلطة الضبط القضائي. تلقت كتلة المؤتمر الشعبي العام المشروع المعبر عن رغبة حزبا، بعدم تحقيق العدالة الانتقالية، وقامت الكتلة منفردة بإحالاته إلى اللجنة الدستورية، بدون التوافق مع كتل اللقاء المشترك وشركائه؛ وهو الأمر الذي أدى إلى انقسام مجلس النواب، وانسحاب كتل اللقاء المشترك وشركائه؛¹

1- بشأن التوافق حول مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وفقاً لما تضمنته الفقرة (12) من الآلية التنفيذية على أن: ((تتخذ حكومة الوفاق الوطني قراراتها بتوافق الآراء وإذا لم يكن التوافق الكامل موجوداً بشأن أية قضية، يتشاور =

اعتراضًا على الإجراء المخالف لاتفاق آلية تنفيذ العملية الانتقالية، التي لقواعدها أولوية التطبيق على الدستور والقوانين النافذة؛ إذ تنص الفقرة (8) منها على أن: "يكون اتخاذ القرارات في مجلس النواب خلال المرحلتين الأولى والثانية بالتوافق، وفي حالة تعذر التوصل إلى توافق حول أي موضوع؛ يقوم رئيس مجلس النواب برفع الأمر إلى نائب الرئيس في المرحلة الأولى وإلى الرئيس في المرحلة الثانية الذي يفصل في الأمر، ويكون ما يقرره ملزمًا للطرفين"¹، وهذا الحكم ذاته الذي تتضمنه الفقرة (12) من الآلية، والفرق بينهما يقتصر على أنه في حالة تعذر التوافق في مجلس الوزراء يتم القرار بالتوافق بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وفي حالة التعذر يصير القرار من صلاحية الرئيس حيث تنص على أن: "تتخذ حكومة الوفاق الوطني قراراتها بتوافق الآراء، وإذا لم يكن التوافق الكامل موجودًا بشأن أية قضية يتشاور رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية أو الرئيس عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة، للتوصل إلى توافق وفي حالة تعذر التوافق بينهما

=رئيس الوزراء ونائب الرئيس أو الرئيس عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة للتوصل إلى توافق، وفي حال تعذر التوافق بينهما يتخذ نائب الرئيس أو الرئيس عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة القرار النهائي)).

¹ - المقصود بالطرفين طبقًا للفقرة (3/ ت) من اتفاق آلية تنفيذ العملية الانتقالية: ((التحالف الوطني (المؤتمر الشعبي العام وحلفائه) بوصفه أحد الطرفين، والمجلس الوطني (أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه)).

يتخذ نائب الرئيس أو الرئيس عقب الانتخابات المبكرة القرار النهائي".

وأياً كان الأمر، فإن مشروع القانون قد جُمِد لدى اللجنة الدستورية في مجلس النواب، وكان هذا الهدف من الإحالة بالأصل، وتنفيذاً للنقاط العشرين، طلبت الحكومة سحب المشروع من مجلس النواب، وذلك بتاريخ 2013/9/10م.

وفي 16 مارس عقد مؤتمر الحوار الوطني وأنجز بعد عام مبادئ وأسساً لعقد اجتماعي جديد. وكان من أهم مخرجاته الاعتراف بأخطاء الماضي وجوهرها: احتكار السلطة والثروة، والانحراف بالسلطة وسوء استخدامها، وصيرورة الفساد في العقود الثلاثة الأخيرة نظاماً فاعلاً يتحكم في جهاز الدولة وفي الجماعة الحاكمة، مما ترتب عليه صراعات سياسية غير مسبوقة، وحروب أهلية نتج عنها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ومن نتائج الحوار الاعتراف بخطأ حرب 1994م، وحروب صعدة وأن كثيراً من اليمنيين تعرضوا للتعذيب والاختفاء القسري، وأن كثيرين لقوا مصرعهم في السنوات الأخيرة وهم في تجمعات سلمية، وأن ذلك كله قد خلف ضعفاً شديداً للدولة، جعلها من بين الدول الفاشلة في العالم، وسبب معاناة شاملة لليمنيين وانقسامات حادة للمجتمع اليمني.

وانطلاقاً من كل هذا حددت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني أهم التدابير لتجاوز الماضي، وجبر ضرر ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومنع تكرارها في المستقبل؛ وذلك عبر تحقيق آليات العدالة

الانتقالية التي من شأنها أن تخلق مناخات حقيقية للمصالحة الوطنية السياسية الاجتماعية بالنظر إلى "المصالحة الوطنية" على أنها عملية الوفاق السياسي والاجتماعي المبني على آليات العدالة الانتقالية الشاملة، للانتقال من حالة الصراعات السياسية إلى حالة السلم (...). والديمقراطية (...). يعتمد على قيم التسامح لإزالة آثار الصراعات والانتهاكات".

ولأهمية تجاوز مآسي الماضي رأت ضمانات مخرجات الحوار الوطني أن إصدار قانون العدالة الانتقالية وتحقيقها بدون تأخير من تلك الضمانات¹.

الأطراف كلها، بما في ذلك حزب النظام القديم وحلفاؤه القدماء والجدد بالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، اعترفت وبالعدالة الانتقالية بمضامينها العالمية؛ أي الكشف عن الحقيقة، وتحقيق العدل بعدم الإفلات من المساءلة، وجبر الضرر الفردي والجماعي، وتخليد الذاكرة الوطنية لمداواة جراح الماضي، بتحقيق قبول ورضا الضحايا، وتأسيس مناخ من الثقة بين المواطنين والدولة، بالإصلاح المؤسسي، والتعهد بعدم تكرار أخطاء الماضي، وتحديد التدابير التشريعية والمؤسسية لمنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في المستقبل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مبدأ العدل لا يشمل - طبقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني - مبدأ العدالة الجنائية التقليدي؛ إذ لا

¹ - انظر وثيقة الحوار الوطني الشامل، ص291.

يتم تطبيق العدالة الجنائية إلا في حالة رفض التعاون مع هيئة العدالة الانتقالية، وفي حالة استمرار الانتهاكات؛ ومن ثم، تطبق العدالة الجنائية على مسؤولي النظام القديم بشن حرب الثورة المضادة، وما صاحبها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وعدم الإفلات من المساءلة في غير الحالتين؛ ويقصد به العقاب المعنوي بالاعتراف والاعتذار العلني، لتطبيق مبدأ العدالة وليس الانتقام.

لقد أنتت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني متطابقة- في الجوهر- مع مشروع القانون المحال من الحكومة إلى رئيسي الوزراء والجمهورية. وكان الاختلاف محدودًا ومحصورًا ببعض التفاصيل، أما الجوهر فهو نفسه؛ وهو الأمر الذي استوجب قيام وزارة الشؤون القانونية بإعادة تقديم مشروع قانون العدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية إلى مجلس الوزراء، بعد مواءمته بصورة كاملة مع مخرجات الحوار الوطني، ومعه مشروع قانون آخر له صلة بالعدالة الانتقالية في مخرجات الحوار الوطني، وهو مشروع قانون استرداد الأموال المنهوبة. وأدى رفض كتلة النظام القديم للمشروعين إلى أن يقرر مجلس الوزراء بتاريخ 2014/7/6م، إحالة مشروع القانون الأول إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء للبت فيه، وفقًا لمخرجات الحوار الوطني¹، وأحال إلى رئيس الوزراء مشروع القانون الثاني للتشاور مع الجهات المعنية بالأمم المتحدة،² لكي تتم مناقشة المشروع على ضوء مشورتها، ولاسيما أن مجلس الأمن كان قد أعلن في

¹ - انظر قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2014/7/6م.

² - انظر قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2014/7/6م.

قراره (2140) دعمه لإصدار قانون بشأن استرداد الأموال المنهوبة¹، لكن حكومة الوفاق الوطني تعرضت للإسقاط بعد استيلاء الثورة المضادة على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014م، وأتت حكومة الكفاءات لتؤكد التزامها بإصدار قانوني العدالة الانتقالية، واسترداد الأموال المنهوبة في برنامجها العام الذي وُفق عليه في مجلس النواب بتاريخ 2014/12/18م². لكن لم يسمح لهذه الحكومة بأداء مهامها حتى تم الانقلاب عليها.

لقد سعت حكومة الوفاق الوطني، أو بالأصح جزء منها، لتحقيق بعض جوانب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، في ظل تعثر إصدار قانون العدالة الانتقالية، ثم قانون استرداد الأموال المنهوبة، ومن تلك الجزئيات الاعتذار لأبناء الجنوب وصعدة عن حروب 1994م وحروب صعدة³، وذلك بتاريخ 2012/9/22م، وإصدار قرار جمهوري بشأن تشكيل لجنة التحقيق ومهامها، لكن رئيس الجمهورية لم يصدر قرارًا بتسمية أعضاء اللجنة إلا بعد أن تمكنت الثورة المضادة من الانقلاب، أي عام 2015م، وإصدار قرار بشأن تشكيل لجنتي

¹ - أنظر قرار مجلس الأمن رقم (2140) لسنة 2014م.

² - نص برنامج حكومة الكفاءات على: ((استكمال إجراءات إقرار مشروع قانون استرداد الأموال المنهوبة ومشروع قانون العدالة الانتقالية وإحالتها إلى مجلس النواب)).

³ - أنظر قرار مجلس الوزراء رقم (180) لسنة 2013م بشأن الاعتذار للجنوب وصعدة.

المبعدين والأراضي بتاريخ 2013/1/8م. لكنّ أوضاع البلاد بعد الثورة المضادة أدت إلى إيقاف أعمال اللجنة.

وفيما يتعلق بالتدابير الخاصة بمنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل، أقرت حكومة الوفاق الوطني الانضمام إلى اتفاقية الحماية من الاختفاء القسري بتاريخ 2013/6/11م، والانضمام إلى اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (نظام روما)، لكن هيئة رئاسة مجلس النواب لم تحلها إلى المجلس للمناقشة والإقرار¹. كما أقرت الحكومة -بتاريخ 2013/9/18م- مشروع قانون إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وأحيل المشروع إلى مجلس النواب²، ومنع النظام القديم صدور جميع مشاريع القوانين المتصلة بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، إما عبر الحكومة وإما عبر مجلس النواب، وتحلي بعض أحزاب اللقاء المشترك عن التمسك بها. وكان النظام القديم يحقق غاياته عبر أجهزة الدولة أو عبر المواليين، المندسين في مختلف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني غير السياسية، الذين انقسموا إلى قسمين لتحقيق أهداف النظام القديم: قسم اتخذ موقفًا علنيًا يرفض العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وقسم آخر استخدم أسلوبًا مخفياً للرفض بطرح رؤى متطرفة والمطالبة بالمحاكمة الجنائية لكل عناصر النظام

¹ - انظر قرار مجلس الوزراء رقم (128) لسنة 2013م بشأن الموافقة على إنشاء نظام روما.

² - انظر قرار مجلس الوزراء رقم (215) لسنة 2013م بشأن الموافقة على إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان.

القديم، بقصد تحشيد كل من انتهك حقوق الإنسان أو استولى على مال عام للدفاع عن النظام القديم ورئيسه وعائلته، وقد أدى ذلك إلى الاصطفاف وراء زعيم الفساد وعائلته والقيام بالثورة المضادة. وحينئذٍ ظهر الفريق المخاتل ليتولى مواقع الثقة التي لا تمنح إلا للموالين لعائلة رئيس النظام القديم ومعهم الموالون للحوثي وعائلته-النظام البائد-وفي ظل انقلاب يعتمد عناصر الفاشية أيديولوجية له: أي ادعاء الحق الإلهي أو التاريخي في الحكم، وادعاء التفوق العنصري والجغرافي والمذهبي.

وفي كل الأحوال، فإن مصير العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية مرهون بما ستؤول إليه الأمور، ولا يمكن حل الأزمة اليمنية والحفاظ على الكيان الوطني إلا بإنهاء الحرب الأهلية والعودة إلى مسار العملية السياسية، واستئناف عملية الانتقال الديمقراطي، على قاعدة استعادة الدولة، ومؤسساتها؛ ومن ثمّ، تكون العدالة الانتقالية الآلية الحقيقية لتحقيق السلام، لكن لن يشمل العفو هذه المرة عناصر النظام القديم عدا من لم يرتكب انتهاكات بعد 25 يناير 2012م(تاريخ صدور قانون الحصانة) ولم يتورط في الثورة المضادة وشن الحرب لتقويض الدولة وارتكاب انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

من هنا يتبين أن خذلان اللقاء المشترك وشركائه، وموقف رئيس الجمهورية غير الحاسم، إلى جانب شروط الثورة المضادة الكامنة في بنية الدولة العميقة، جميعها قد حالت بدون تحقيق أهداف ثورة 2011م، ومكنت الثورة المضادة من العمل بحرية للتحضير للانقلاب على التوافق

الوطني والشراسة، وعلى التحول الديمقراطي، وتحقيق مشروعها بمنع المشروع الوطني في بناء الدولة الوطنية الحديثة، وتحقيق مشروع التمزيق، لكن ثورة فبراير هي سيرورة ستحقق أهدافها طال الزمن أو قصر، وستظل العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ضرورة سياسية واجتماعية وقانونية في سيرورة الثورة، وتحقيق الانتقال الديمقراطي.

نقل السلطة

سبق أن بيَّنا أن عدم نقل السلطة قد مكَّن النظام القديم ليس من الاستمرار فحسب، بل واعتماد استراتيجية الفشل التي سهَّلت له الإعداد التدريجي لثورة مضادة، للانقلاب على شرعية الفترة الانتقالية والخروج منها والعودة إلى مرحلة الصراع. وتمكن من ذلك من خلال استمرار سيطرة رئيس النظام القديم وعائلته على الجيش والأمن، بحكم ارتباطهم الجيوسياسي وتحويلهم إلى مليشيات تأتمر بأمر أفراد عائلة علي عبد الله صالح والحوثي.

وسُخر مجلس النواب، الذي لحزب النظام القديم الأغلبية فيه، للحفاظ على استمرار النظام القديم والأجهزة الموالية لذلك النظام. ولم يتحقق ذلك بسبب امتلاك الأغلبية فحسب، بل باستمرار سيطرة المؤتمر الشعبي العام على رئاسة المجلس ولجانه وإدارته، وقبول بعض أحزاب اللقاء المشترك وشركائه ومعهم رئيس الجمهورية باستمرار هذه السيطرة؛ ومن ثمَّ كان مجلس النواب من وسائل إعاقَة تنفيذ مهمات الفترة الانتقالية، والتحريض عليها وعلى الشركاء الجدد¹. ومن أمثلة

¹ - من أمثلة ذلك الإجراءات التي اتخذت ضد وزير الشؤون القانونية لإجباره على التخلي عن شرعية الفترة الانتقالية. شرعية التوافق، وإيقاف طرح مشاريع قوانين لتنفيذ مهام الفترة الانتقالية، خاصة مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، مشروع قانون استرداد الأموال المنهوبة، مشروع تعديل قانوني الجامعات والتعليم =

ذلك، إعاقه تحقيق العدالة الانتقالية وتحميد التشريعات المحالة من الحكومة المتعلقة بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والحيلولة دون منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في المستقبل. إذ لم يناقش المجلس انضمام اليمن إلى اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية واتفاقية الحماية من الاختفاء القسري منذ شهر يوليو 2013م؛ ومن ثم لم يصادق عليهما، وكذلك الحال بالنسبة لمشروع قانون الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وُمنع المجلس من مناقشة عدد كبير من القوانين ذات العلاقة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، ومنها مشروع قانون إسقاط الأحكام ضد القيادات الجنوبية¹ الصادرة بدوافع سياسية.

لقد مثل مجلس النواب ومن خلال كتلة المؤتمر الشعبي العام المنبر الرسمي لممارسة استراتيجية الفشل، والترويج لها بالتحريض ضد الشركاء الجدد في الحكومة، وضد الحكومة ورئاسة الجمهورية، وضد التسوية السياسية وعملية الانتقال الديمقراطي والداعمين لها، والإعلان عن الموقف المعادي لمجلس الأمن ورفض قراراته المتعلقة بدعم العملية السياسية والانتقال الديمقراطي. وللغاية نفسها أستخدم مجلس النواب والشورى لخدمة استراتيجية الفشل فيما يخص صلاحية اختيار المرشحين لعضوية الهيئات المستقلة واختيارهم، على نحو يحقق استمرار النظام

=العالى وغير ذلك، ومن الإجراءات التي اتخذها المجلس ضده رفع الحصانة والبدء في إجراءات محاكمته بتهمة الخيانة العظمى.

¹ - من مشاريع القوانين التي مُنِع مجلس النواب من مناقشتها وإقرارها.

القديم، كما حدث عند اختيار مجلس الشورى لهيئة مكافحة الفساد لمرتين متتاليتين. وتصدت وزارة الشؤون القانونية وحدها من خلال إقرارها أمام القضاء بفساد ما يقوم به مجلس الشورى، ومعه كتلة المؤتمر الشعبي العام في مجلس النواب.

وظلت السلطة المحلية بصورة شبه كاملة امتدادًا للنظام القديم، ممثلة في المجالس المحلية والمحافظين ومدراء المديريات، وسُخرت بالكامل لخدمة استراتيجية الفشل. وكان للمجالس المحلية على وجه الخصوص، وأعضاء في مجلس النواب والحرس الجمهوري والأمن المركزي- الدور المهم في دعم حشد الميليشيات من محيط العاصمة لإنجاح الثورة المضادة، سواء بحشد المقاتلين أم الدعم المادي وتسهيل دخولهم المناطق والاستيلاء على العاصمة والمحافظات الأخرى، ولا تزال تمارس هذا الدور المضاد للثورة حتى اللحظة.

وكان مؤتمر الحوار الوطني فرصة سانحة لاتخاذ القرار التوافقي لتغيير هيئات وأجهزة النظام القديم كمجلس النواب لتحل محله هيئة توافقية، لأن استمرار المجلس بالأصل كان قائمًا على شرعية التوافق والاتفاق، ممثلًا باتفاقي المبادرة والآلية التنفيذية، لولا ضعف إدراك القوى الداعمة للتغيير التي مثلت أغلبية مكونات مؤتمر الحوار الوطني. فقد فوتت الفرصة، وتساهل رئيس الجمهورية مع النظام القديم، وتعامل مع التغيير بمعايير تخدم موضوعيًا وواقعيًا هذا النظام القديم.

فلم يكن تغيير مجلس الشورى يتطلب كبير جهد، لأن تعيين أعضاء المجلس يتم بقرارات يصدرها رئيس الجمهورية، لكن الرئيس لم

يستخدم صلاحيته الدستورية. وبالمثل فوت الرئيس فرصة تغيير السلطة المحلية بعد انتهاء الصلاحية القانونية للمجالس المحلية، حيث حدد القانون رقم (4) وتعديلاته بشأن السلطة المحلية مدة المجالس المحلية بثلاث سنوات، انتهت في 2009/9/20م؛ وبذلك انتهت شرعيتها الشعبية. ولم تجر انتخابات جديدة حينئذ؛ إنما قام النظام القديم بالتمديد للمجالس المحلية لمدة أربع سنوات أخرى بموجب القانون رقم (54) لسنة 2008م، وانتهى هذا التمديد في 2013/9/20م. وهكذا لم يأت هذا التمديد من خلال شرعية شعبية، ولذلك يعد تعييناً لأعضاء المجالس المحلية من قبل السلطة الحاكمة يومئذٍ. ومع ذلك تُركت هذه السلطة بيد النظام القديم. ونتيجة لذلك ولفقدان المجالس المحلية بعد 20 سبتمبر 2013م، أي نوع من الشرعية الشعبية أو القانونية، اقترح وزير الشؤون القانونية بفتوى تقدم بها إلى مجلس الوزراء ما يأتي:

1- نقل سلطات المجالس المحلية المنتهية ولايتها للمحافظين ومدراء المديریات، ويعيّنون بالتوافق وإصدار قانون خاص بذلك.

2- تضمين مشروع الدستور الجديد نصّاً انتقالياً؛ يتضمن تعليق العمل بقانون السلطة المحلية، النافذ فيما يتعلق بالمجالس المحلية ونقل الصلاحيات للمحافظين ومدراء المديریات، وأن يتم تعيينهم بالتوافق إلى أن يتم الانتخاب وفقاً لما سيقره الدستور الجديد.

وتعذر التوافق على هذا المقترح في مجلس الوزراء؛ بسبب أن مهمة وزراء النظام القديم كانت إعاقه أي تغيير يمس النظام القديم، مما أدى إلى إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (216) وتاريخ

2014/9/22م بإحالة مقترح المعالجة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء؛ لاتخاذ القرار طبقاً لنص الفقرة (12) من اتفاق آلية تنفيذ العملية الانتقالية¹. لكن الرئيسين لم يناقشا الموضوع، وترك النظام القديم يعمل خارج القانون، ويحضر لثورته المضادة بالتحالف مع عناصر النظام البائد.

يتضح من الأمثلة السابقة أن فرصة نقل السلطة قد فاتت؛ بسبب استراتيجية الفشل التي اعتمدها النظام القديم، واللااستراتيجية والخذلان الذين أصابا موقف بعض أحزاب اللقاء المشترك، وعدم اكتراث الرئيس وفريقه بضرورة نقل السلطة. وهذا يظهر أن ثمة سوء تقدير وعدم فهم قد تحكموا بموقف الأطراف المعنية بالتغيير وبنقل السلطة.

ولعل بعضاً قد أظهر شيئاً من الدهشة إزاء اجتماع عدد من أعضاء مجلس النواب في مقر المجلس؛ ليباركوا اتفاقاً بين المؤتمر الشعبي العام (جناح النظام القديم) وأنصار الله (جماعة الحوثي) -على تقاسم السلطة من خلال هيئة غير دستورية؛ فكان مصدر الدهشة كيف يمكن لهيئة دستورية أن تُشرعن المجلس السياسي الأعلى المعين من قبل أشخاص لا صفة لهم في سلطة الدولة من الناحية الدستورية والقانونية؟ إذ شكّل المجلس باتفاق بين الرئيس السابق (باسم المؤتمر الشعبي العام، وجماعة الحوثي (باسم أنصار الله) وقع يوم 2016/7/28م من قبل

¹ نص القرار على أن: ((يحال الموضوع إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب)).

ممثلتهما، وهي دهشة ليست في محلها، لأن الاجتماع لمجموعة موالية لعلّي عبدالله صالح من أعضاء مجلس النواب ليس الانتهاك الأول للدستور من قبل هذه المجموعة، وإنما تمارس هذا الدور منذ الانقلاب وقبله.

إن تشكيل ما سمي بالمجلس السياسي لا قيمة ولا أثر قانونيًا له، ولا يغير من الأمر مباركة أعضاء في مجلس النواب لتشكيل هذا المجلس، لأن هذه المباركة أتت من جماعة مؤيدة للانقلاب على الدستور منذ اليوم الأول للانقلاب.

من نافلة القول أن مجلس النواب بوصفه هيئة وليس مجموعة أعضاء معني باحترام الدستور والعمل من أجل ذلك، لكن خروجه عن واجباته وتأييد انتهاك الدستور لا يشرعن ذلك الانتهاك. هل الدستور يجيز اغتصاب السلطة؟ هل الدستور يجيز لمجلس النواب شرعة أعمال اغتصاب السلطة؟ وهل للمجلس صلاحية لإيجاد سلطات غير موجودة في الدستور؟ هل من صلاحية مجلس النواب أن يلغي شكل نظام الحكم المنصوص عليه في الدستور؟

الإجابة عن هذه الأسئلة هي (لا).

وعلى ذلك فإنه فإذا افترضنا جدلاً أن مجلس النواب بكل كتله قد اجتمع وقرر المباركة (وهو مصطلح لا مكان له في الإجراءات الدستورية)؛ فلا قيمة لذلك لمخالفته الشرعية والمشروعية الدستورية، ولكن ما حدث أن مجموعة من النواب الموالين لعلّي عبدالله صالح، والداعمين للانقلاب باركت اتفاق تقسيم سلطة الأمر الواقع على جزء

من اليمن بين طرفي الانقلاب؛ ومن ثمّ، فلا أثر ولا قيمة دستورية لما يتخذه هذا الاجتماع.

لقد سبق لكتلة المؤتمر الشعبي العام أن عقدت عام 2014م اجتماعات لها في مجلس النواب بدون حضور الكتل الأخرى، واتخذت جملة من القرارات باسم مجلس النواب خلافاً للفقرة (8) من آلية تنفيذ المبادرة الخليجية، وعُدَّ ذلك مجرد اجتماع حزبي لأعضاء الكتلة وأن تلك القرارات كأن لم تكن وقبلت بها هذه الكتلة، وأقرت أن ما قامت به مجرد أعمال مادية لا قيمة ولا أثر قانونيًا لها، فما بالناباجتماع ضم عددًا قليلًا من تلك الكتلة من المؤيدين لانتهاك الدستور والانقلاب على الشرعية.

إذن فما يقوم به نفر من المؤيدين لانتهاك الدستور من أعضاء مجلس النواب لا يعدو كونه عملاً من أعمال الانقلاب، وخطوة تصعيدية لإفشال مساعي التفاوض لتحقيق السلام.

إنها دروس ولكنها الأسوأ في تاريخ الثورات، ولم يعد مجدّيًا النحيب على ما فات، بل يجب اليوم توفير شروط الانتصار على الثورة المضادة بعيدًا عن أدواتها وشعاراتها الفاشية، وتوحيد موقف كل القوى من أجل العودة إلى العملية السياسية ومواصلة تحقيق مهمات الانتقال الديمقراطي.

مؤتمر الحوار الوطني

واصل اليمنيون، منذ عقود خلت ولاسيما العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم الفردي-العائلي، التضحية بأرواحهم وحررياتهم وسلامتهم من أجل تجاوز الماضي الأليم، وتحقيق التغيير الذي أوقف بحرب 1994م، ومن أجل إزالة آثار هذه الحرب؛ إذ قدم اليمن آلاف الشهداء والجرحى، خاصة من شبابه وشبابه الذين قتلوا في تجمعات سلمية، نظمها الحراك الجنوبي السلمي منذ عام 2007م، وشباب ثورة فبراير 2011م. ومن أجل تحقيق طموح اليمنيين في التغيير بدون مزيد من سفك الدماء، والانزلاق إلى الفوضى والحرب الأهلية- قبلت قوى التغيير والثورة بأن يُحقق التغيير ليس بالغلبة إنما بالتوافق عبر حوار وطني شامل نصت عليه الفقرة (20) من اتفاق آلية تنفيذ العملية الانتقالية: "مع بداية المرحلة الانتقالية الثانية يدعو الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق الوطني إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل لكل القوى، والفعاليات السياسية بما فيها الشباب والحراك الجنوبي والحوثيون وسائر الأحزاب وممثلون عن المجتمع المدني والقطاع النسائي، وينبغي تمثيل المرأة ضمن جميع الأطراف المشاركة".

وشاركت مختلف قوى المجتمع السياسية والاجتماعية من خلال مؤتمر الحوار الوطني في وضع مبادئ العقد الاجتماعي وأسسها، وفي مقدمتها تأسيس الدولة الاتحادية المدنية الديمقراطية الحديثة.

ومثل مؤتمر الحوار الوطني خطوة نجاح عملية للفترة الانتقالية، وكانت مخرجاته انتصاراً لطموح الشعب اليمني، ومواجهة عملية لاستراتيجية الفشل وموقف الخذلان معاً؛ وهو الأمر الذي جعل النظام القديم وحلفاءه الحوثيين (النظام البائد) يلجأون إلى السلاح للرد على ذلك النجاح. وأياً كان الأمر، فقد وضعت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني معالم لا يمكن طمسها، وإن أمكنت إعاقة تنفيذها إلى حين، ومن تلك المعالم ثلاثة رئيسة:

الأول- الاعتراف بحق كل القوى السياسية والاجتماعية في المشاركة على قدم المساواة، ويشمل ذلك المرأة والشباب والمهمشين، وإيجاد آلية لاتخاذ القرار لا تسمح لأي طرف مهما كانت قوة نفوذه بالتحكم في نتائج الحوار، بما في ذلك: النظام القديم والقوى المستقوية بالسلاح. وأنت ضمانات مخرجات مؤتمر الحوار الوطني؛ لتؤكد استمرار الشراكة التي لا تنتهي بانتهاء أعمال المؤتمر، أي أن الشركاء في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني سيظلون شركاء في تنفيذ تلك المخرجات.

الثاني- يمثل جوهر نتائج أو مخرجات مؤتمر الحوار الوطني أسس عقد اجتماعي، وفي صدارته مبادئ وأسس بناء الدولة الاتحادية المدنية الديمقراطية الحديثة. فقد تضمنت المخرجات أهم مقومات الدولة الاتحادية: التوزيع العادل للسلطة والثروة، وأهم مرتكزات الدولة المدنية الحديثة: المواطنة المتساوية، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة والحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية. وأكدت المخرجات في مختلف المحاور على أن تحرير المواطن من الخوف والفاقة وإنهاء احتكار

السلطة والثروة الأساس الأول للنظام الديمقراطي بشقيه السياسي والاجتماعي، الذي يتطلع إليه اليمينيون، ومن أجله قامت الثورة الشبابية الشعبية في 11 فبراير 2011م. ومن أجل تحقيق هذه الغاية حُصِّصَ محور بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي تضمنت حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - في مختلف محاور مخرجات المؤتمر. واستعادت المخرجات مبدأ المساواة أمام القانون وعدم التمييز لأي سبب من الأسباب، وحددت العقيدة العسكرية والأمنية بحماية الوطن والمواطن وحقوق الإنسان، وأوجبت المخرجات تجريم إنشاء الميليشيات والجماعات المسلحة ووجودها وأوجبت ضرورة حلها ونزع سلاحها، واحتكار الدولة وحدها لاستخدام القوة وامتلاك السلاح في ظل حكم القانون وسيادته. وفي كل هذا وذاك حددت المخرجات الحلول العاجلة والجذرية للقضية الجنوبية، وإزالة آثار حرب 1994م وحروب صعدة.

الثالث-الإقرار والاعتراف بآثام الماضي، وبأن الثأر السياسي خاصة بعد حرب 1994م قد طال عشرات الآلاف من الضحايا؛منهم شهداء وجرحى ومبعدون عن أعمالهم أو محرومون من شغل المناصب العامة أو الحقوق الوظيفية أو تم الاستيلاء على ممتلكاتهم. واعترف بنهب المال العام-ممتلكات الدولة والأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية-ال جماهيرية. ولكي نصحح خطايا الماضي وعدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية؛ يجب عدم النسيان بهدف العبرة من خلال وضع سجل وطني لحفظ الذاكرة

الوطنية، والكشف عن الحقيقة، وتخليد ذكرى الضحايا، وجبر ضررهم، وإنصافهم ومساءلة المنتهكين، وإصلاح مؤسسات الدولة، على نحو يجعلها مثالية لمقتضيات العدالة الانتقالية، وضمان عدم التكرار. ولهذا الغاية أوجبت مخرجات الحوار الوطني إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وأوجبت ضمانات المخرجات سرعة إصدار قانون العدالة الانتقالية. وعدت المقررات الخاصة بالعدالة الانتقالية أن مقتضيات العدالة الانتقالية والانتقال السياسي لا تتطلب سد فجوات استمرار الفساد وحسب، بل إنشاء هيئة خاصة باسترداد الأموال المنهوبة في الداخل والخارج التي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات. لأن ما استولى عليه رئيس النظام القديم وحده يقدر بعشرات المليارات من الدولارات.

هذا هو الجوهر العام لمقررات مؤتمر الحوار الوطني، وهو يمثل رؤية عصرية لبناء الدولة والمجتمع، وذلك بفضل التوازن السياسي والاجتماعي الذين مثلتهما مكونات المؤتمر.

يُظهر نجاح مؤتمر الحوار الوطني أن قوى التحديث قادرة على الفعل متى اجتمعت كلمتها، وقد نجحت في مؤتمر الحوار الوطني بأن تجعل نتائجه مجسدة لطموحات الشعب اليمني في التغيير الذي عبرت عنه ثورة 11 فبراير، على الرغم من محاولة الثورة المضادة لمنع خروج مؤتمر الحوار الوطني بتلك النتائج، وعملت الثورة المضادة من داخل مؤتمر الحوار ومن خارجه على حرف المؤتمر عن المسار، وكان نسقه الأول تحالف النظام القديم والبائد -تحت راية ولاية الفقيه - الذي

يعمل على نفس مؤتمر الحوار الوطني من داخله، بينما يعمل النسق الثاني للثورة المضادة على التحريض على مؤتمر الحوار من خارجه وتكفير نتائجه سلفاً، وتمثل هذا النسق بالتنظيم السروري - ورثة الأنبياء، وحتى بعد أن استبعد الانقلاب سياسي النسق الثاني من صفوفه، واضطهرهم إلى دعم الشرعية، ظلوا يمارسون مهمات الثورة المضادة من مواقع التظاهر بدعم الشرعية.

يبد أن النظام القديم وحلفاءه (النظام البائد) كان يعمل من ناحية على إعاقة أعمال مؤتمر الحوار الوطني، ومن ناحية أخرى يعد للثورة المضادة، بالاستمرار في تفجير المنشآت الحيوية- الكهرباء وأنابيب النفط، ثم الانتقال إلى تفجير حرب طائفية في منطقة دماج بمحافظة صعدة، والانتقال إلى ضرب القوات المسلحة غير الموالية للثورة المضادة في عمران، والاستيلاء على المحافظة، ورافق ذلك- وعند اقتراب نهاية مؤتمر الحوار الوطني- اغتياالات لشخصيات لها وزنها الوطني¹، وكانت الغاية- إلى جانب التخلص من أشخاصهم -محاولة إفشال مؤتمر الحوار الوطني الذي ما أن انفض حتى قرر النظام القديم وحلفاؤه (النظام البائد) الانقلاب على مخرجاته². ولم يكتف التحالف هذه المرة بضرب الخدمات الضرورية للحياة، بهدف إعاقة تنفيذ مخرجات المؤتمر، ومنع التحول الديمقراطي، بل لجأ إلى القيام بثورة مضادة، وشن حرباً

¹ - أبرز من تم اغتيالهم: الدكتور عبدالكريم جذبان، والدكتور أحمد شرف الدين.

² - استمرت الاغتيالات واغتيالالت الشخصية الوطنية البارزة الدكتور محمد عبدالملك المتوكل بتاريخ 2014/11/2م.

شاملة لتقويض الدولة برمتها لتحقيق مشاريع عائلية أولاً تحت غطاء العصبية الجيوسياسية والسلالية. وهنا بدأ التطبيق العلي لاستراتيجية الفشل - استراتيجية تقويض الدولة، وبدأت الثورة المضادة تكشف عن خططها خاصة بالاستيلاء على العاصمة والمحافظات الأخرى، وضرب وشائج الوحدة الوطنية ووحدة البلاد، بوضع الرئيسين المنحدرين من الجنوب: رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، تحت الإقامة الجبرية، واختيار عدد من الوزراء ووضعهم تحت الإقامة الجبرية أيضاً وبمعيار جيوسياسي ضيق، ثم تم التوجه نحو تعزيز الحرب على الجنوب على نحو مقصود لتحويل الحرب إلى شمالية- جنوبية أملاً في التقسيم على هذا الأساس لكي يتسنى لائتلاف العدوان الاستيلاء على جزء من اليمن وحكمه برعاية دولة إيران ليكون اليمن أو جزء منه شوكة إيرانية في خصر الأمة العربية التي صار وجودها- بوصفها دولاً قطرية- مستهدفاً.

والمتبع لسلوك النسقين الأول والثاني للثورة المضادة، يجد أنهما ينطلقان من قاعدة واحدة لاحتكار السلطة والثروة ويحتلفون في لون الرايات والقوى التي يتمترسون حولها: ولاية الفقيه-ورثة الأنبياء، واصطفاف النسق الأول خلف إيران والنسق الثاني خلف تركيا، بينما إيران وتركيا يعملان من أجل مصالح بلديهما، ومناهضة القومية العربية؛ لاستعادة السيطرة على شعوبها¹.

¹ - انظر: هشام النجار. سوريا... التحولات الكبرى، مشكلات الوطن ومستقبل العرب. القاهرة 2016م ص 21 وما بعدها.

وما كان كل هذا ليتم لولا غياب الكتلة التاريخية للتغيير التي كانت نواتها قد بدأت بالتشكل عند قيام ثورة 11 فبراير 2011م وبعدها؛ وهي الكتلة التي بدونها لا يمكن تحقيق التحول والانتقال الديمقراطي؛ وهذا الغياب يتحمل اللقاء المشترك المسؤولية الأولى عنه، ولا سيما أحزابه التي كانت تمثل النواة الصلبة، ولا مصلحة لها في تمزيق وإضعاف الأمة العربية وإضعافها فوق ماهي عليه من ضعف، وأقصد بذلك أحزاب: التجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

الثورة المضادة ونجاحها في إشعال الحرب الأهلية

اتكأت الثورة المضادة على تحالف قوى النظام القديم والبائد، وهو تحالف عماده التحالف العائلي، وغطاؤه العصبية الجيوسياسية، ووسيلته تنظيم ما قبل الدولة الذي يتسم بسمتين رئيسيتين:

الأولى-المقاومة والتغلب بالحيلة: المكر والخديعة.

الثانية-الحدود المقدسة: القبيلة وما زاد عليها فهو غنيمة.

لقد كشفت الثورة المضادة عن تحالفها بالاستيلاء على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014م، والاستيلاء التدريجي على أجهزة الدولة حتى 21 يناير 2015م عندما تم الاستيلاء على دار الرئاسة، والقصر الجمهوري، ورئاسة الحكومة، بعد منع اجتماع الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار الوطني الذي كان؛ وهو الذي كان مخصصاً لتسلّم مسوّدة الدستور وتدشين مناقشته. وكانت هذه الخطوة اغتصاباً للسلطة بوضع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء تحت الإقامة الجبرية. وكان ذلك سلوكاً واضحاً يحمل سمات تنظيم ما قبل الدولة، وعدم اكتراث بوحدة الدولة وسلامة أراضيها. وتكشف هذا السلوك بصورة جلية بعد أن تمكن رئيس الجمهورية من مغادرة صنعاء إلى عدن، وإعلان عدن عاصمة مؤقتة للبلاد. وحينما أعلن قائد

تحالف النظام القديم والبائد علي عبد الله صالح الحرب على الجنوب بتاريخ 9 مارس 2015م، توجهت الميليشيات إلى تعز لمهاجمة الجنوب وظهر أن الحرب ضد الجنوب، وتعرضت عدن ولحج وأبين والضالع للهجوم- باستخدام الوسائل غير الإنسانية- والقصف العشوائي للأحياء السكنية، وتدمير الأساسيات الضرورية للحياة التي لا يجوز المساس بها؛ ومنها الكهرباء والمياه والطواقم الطبية، وحرمان سكان هذه المحافظات من مقومات الحياة؛ لإيجاد حالة تجعل إمكانية حل القضية الجنوبية، وتنفيذ مخرجات الحوار أمراً لا يتأتى تحقيقه بفعل ذلك السلوك، وغرس كراهية ونوازع جهوية وطائفية يكون من العسير في المستقبل تجاوزها ومن غير الميسور إزالة آثارها الاجتماعية والنفسية. ولذلك كرر علي عبد الله صالح عام 2015م حربه على الجنوب وعدن بالذات بالأساليب نفسها التي اتبعها عام 1994م من خلال شن حرب بشعة قذرة وإظهارها وكأنها حرب بين الشمال والجنوب، واستخدم السلوك الإجرامي نفسه ضد تعز وسكانها؛ وهو الأمر الذي أثر كثيراً في مقومات الوحدة الوطنية والوحدة اليمنية، واستوجب أن يكرس الجزء الأهم من مخرجات الحوار الوطني لمعالجة القضية الجنوبية، ومن ذلك تغيير شكل الدولة من الدولة البسيطة إلى دولة مركبة. والفرق بين شن علي عبدالله صالح للحربين أنه قاد الحرب الأولى بصفته رئيساً للدولة يقود الجيش وأجهزة الأمن التي خاضت الحرب بصفته القائد الأعلى، أما الحرب الثانية فلم تكن له صفة قانونية، وكان يعد في هذه الحالة رئيس ميليشيات وصفها قانون الجرائم والعقوبات باعتبارها

عصابات مسلحة لا تطبق قواعد الحرب القانونية ولا تنطبق عليها. ويوجد اختلاف آخر، أنه قاد حرب 94م بتحالف سياسي انضوت تحته التنظيمات الإرهابية من دون أن يعلن ذلك، أما حرب 2015م فقادها بتحالف عائلي كهنوتي تلعب فيه التنظيمات الإرهابية دور حليف المستقبل، وتعمل لحسابها ولحساب التحالف العائلي الكهنوتي معًا. لكن هذه الصفة لا تغير من طبيعة المساءلة على الجرائم التي ارتكبتها التحالف العائلي في كل أرجاء اليمن، وخاصة ضد سكان مدينتي عدن وتعز، وعلى الأخص جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لقد أدت عدة عوامل لتنفيذ الثورة المضادة، وزج البلاد في حرب أهلية؛ وأهم تلك العوامل:

1- موقف الخذلان الذي مارسه القوى الداعمة لثورة 11 فبراير- قوى التغيير- اللقاء المشترك وشركاؤه.

2- عدم نقل السلطة والحفاظ على مكونات الجيش والأمن بأوضاعها السابقة، خاصة الحرس الجمهوري والأمن المركزي، وهما قوتان لهما تكوين جيوسياسي ارتبطتا بالرئيس السابق وعائلته، وارتبطت قادتاهما بالفساد الذي مارسه العائلة من خلال الاستحواذ على جزء من الميزانية العامة للدولة، بحيث كانت الموازنة العسكرية الأكثر فسادًا بين موازنات قطاعات الدولة الأخرى. ومثلت هذه القوة مكونًا رئيسًا من مكونات نظام الفساد والإفساد بعد الانقلاب على نحو أكثر وقاحة ووحشية.

3- استغلال الصعوبات التي سببتها مضامين التسوية السياسية، كمنح الحصانة لرئيس النظام القديم ومن عمل معه، واستمرارهم في العمل السياسي وشغلهم مناصب في السلطة، بل احتفاظهم بمراكز السلطة، وتمكنهم من خلال دائرة رئيس الجمهورية من إحباط تحقيق العدالة الانتقالية بعدم إصدار قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وعدم تسمية أعضاء لجنة التحقيق المستقلة بانتهاكات عام 2011م. وفي الوقت نفسه تمكن النظام القديم من منع إنجاز مهمات نقل السلطة وعرقلة إنجاز المرحلة الانتقالية. وعملت عناصره المتخفية بين صفوف الأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني غير السياسية، ونشطاء حقوق الإنسان والأدباء والكتاب على استخدام ذلك للتحريض على قوى التغيير، وعلى الجزء الممثل لها في الحكومة، بحجة أنها تتساهل مع النظام القديم ولم تنجز الثورة بقوة السلاح.

4- حاولت الحكومة التخفيف من المعاناة الاقتصادية، واستعادة التنمية، والعمل على تهيئة الشروط القانونية بالشروع في إعداد القوانين ذات العلاقة؛ كمشروع قانون جديد لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر الذي أعدت مسودته الأولى، وإقرار قانون شراكة القطاع الخاص، والشروع في إعداد قانون لشراكة مؤسسات المجتمع المدني، وإعداد مشروع قانون إنشاء الشركة الوطنية للنفط والمعادن، وإعداد مشروع قانون لاسترداد الأموال المنهوبة، وتثبيت سعر العملة الوطنية، وتحسين بعض الخدمات في مجال الطاقة مقارنة مع الأعوام السابقة. غير أن استعادة التنمية، ومواجهة تحديات الفقر والبطالة،

واستعادة حالة الأمن والاستقرار مهمات يتطلب إنجازها وقتًا وإمكانات مادية زاد من صعوبتها تلكو الداعمين في تقديم الدعم الاقتصادي، بما في ذلك تردد دول الجوار، وعدم إقدامها على تقديم الدعم الكافي لمواجهة التحديات الاقتصادية الماثلة أمام الدولة. فاستغلت قوى التحالف العائلي عدم توافر فرص عمل لائق، واستعادة التنمية والاستقرار، للتحرك العلني للثورة المضادة تحت لافتة، مموهة ادعت السعي لتخفيف معاناة الشعب ومحاربة الفساد. فانطلت الحيلة على بعض قطاعات المجتمع التي لم تدرك الخدعة إلا بعد فوات الأوان، وبعد أن التهم الانقلابيون الأخضر واليابس، بما في ذلك الاستيلاء على المال العام والخاص والوظيفة العامة وممارسة التمييز العنصري ضد الأغلبية الساحقة من أبناء اليمن، والمتاجرة بالاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان في السوق السوداء، والاستيلاء على كل مال يضعون يدهم عليه.

لقد كان انقلاب 21 سبتمبر 2014م مقدمة سياسية، وعملية لثورة مضادة شاملة، كان من شأنها تفجير مشروع حرب أهلية، تمددت رقعتها إلى كل الجغرافيا اليمنية (شمالاً وجنوباً)، وقاد موضوعياً إلى تعميق الانقسام السياسي والاجتماعي والوطني بدافع أساس انقاد له تحالف النظام القديم والباطل، وهو ما جعل الحوار الوطني عاجزاً عن حل الانقسامات الجهوية واستمرار فشل الدولة لتحل محلها تنظيمات ما قبل الدولة؛ وهي غاية قد تتحقق في ظل غياب الكتلة التاريخية

للتغيير وحماية الوطن. وفي تقديرنا أن هذا الغياب قد لا يطول، ولكن ثمة نتائج مترتبة متحققة الوقوع تتمثل في الآتي:

- 1- فقدان اليمن لاستقلال قراره السياسي والتنموي.
- 2- سعي تحالف الثورة المضادة وهو التحالف العائلي-الكهنوتي (تحالف النظام القديم والبائد) لنفي من يختلفون معه من أبناء اليمن. ولكي يتمكن من ذلك لجأ إلى الاستعانة بالدولة الإيرانية، وتم تسليمها مؤسسات الدولة التي استولت الميليشيات المسلحة عليها، كالموانئ البحرية والجوية. ووقت الاستعانة بالأجنبي الإيراني لإخراج من يُعدّون خصوصاً لتحالف الانقلاب. وباستيلاء هذا التحالف على السلطة تكون أغلبية اليمنيين أُخرجت من العملية السياسية، بل فتحت أبواب البلاد لإخراجهم منها برميهم في البحر، وهذا ما أعلنه قائد تحالف الانقلاب¹.

وبهذا السلوك فتح تحالف الانقلاب أبواب اليمن على مصراعيها للتدخل الأجنبي، وجعل دول الجوار تعلن ذلك التدخل بالحرب دفاعاً عن النفس.

- 3- إخراج البلاد من العملية السياسية وعملية الانتقال الديمقراطي، والعودة بها إلى مرحلة الصراع والحروب.
- 4- إيقاف تنفيذ مخرجات الحوار الوطني المتمثلة في المهمات العاجلة المتعلقة بالقضية الجنوبية وصعدة؛ ومنها:

¹ - انظر خطاب علي عبد الله صالح المنشور في موقع المؤتمر نت الناطق الرسمي باسم حزب المؤتمر الشعبي العام.

- أ- تنفيذ النقاط العشرين التي كانت الحكومة بصدد إجراءات تنفيذها.
- ب- المهام الرئيسية المتعلقة بالفترة الانتقالية، وهي التي كانت ماثلة للتنفيذ، ومناقشة الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والمجتمع للدستور، وإقرار الهيئة إياه والاستفتاء عليه.
- ج- إيقاف تنفيذ مهام رئيسية للفترة الانتقالية: إصدار قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وإصدار قانون استرداد الأموال المنهوبة، والإعداد التشريعي والمؤسسي للانتقال إلى الدولة الاتحادية، والإعداد للانتخابات؛ بإصدار قانون الانتخابات، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وإعداد السجل الانتخابي وإجراء الانتخابات.

علاقة السلطة بالأحزاب

عقد مؤتمر الرياض في الفترة من 17 إلى 19 مايو 2015م تحت شعار "إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية".

وكانت الأهداف الأساسية لعقد مؤتمر الرياض إعلان الأحزاب والحركات والتنظيمات السياسية والاجتماعية موقفها الموحد المتمسك بالشرعية، ورفض الانقلاب عليها، واستعادة الدولة، وبسط سلطتها على كل الأراضي اليمنية واستئناف العملية السياسية وفقًا للمبادرة الخليجية، وآلية تنفيذها ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ومحاربة التنظيمات الإرهابية والمتطرفة¹.

وقد قام مؤتمر الرياض على أربعة مبادئ رئيسة تؤكد طموح ثورة 11 فبراير، ونتائج التوافق الوطني، وهي الشرعية الدستورية والتوافقية، وعدم الإفلات من العقاب، وإقامة الدولة المدنية الاتحادية، والشراكة، والتوافق.

وهكذا أتى مؤتمر الرياض ليؤكد ضرورة التغيير وتمسك المشاركين فيه بشرعية الفترة الانتقالية: الشرعية الدستورية وشرعية التوافق. وكان الجديد فيه أنه جاء في ظل انقلاب يشن حربًا داخلية على مختلف أنحاء البلاد، ويقود هذا الانقلاب تحالف كان جزءًا من العملية السياسية

¹ - المصدر السابق. ص 9.

والتوافق الوطني، ويرفض المشاركة في هذا المؤتمر. وبعد أن فشلت محاولات إقناع الانقلابيين بالمشاركة في المؤتمر جرت مساعٍ لدعوة ممثلين عن حزب اتحاد القوى الشعبية وحزب البعث، غير أن مصادرة قرار كل من الحزبين من المشاركة، وبذلك اقتضرت المشاركة على الأحزاب والمنظمات المؤيدة للشرعية، وهي التي كان يمثلونها قادرين على الوصول إلى الرياض، ومن ثم كان وضع معايير المشاركة منطلقاً من الحالة القائمة التي تمثلت في:

الالتزام بالشرعية الدستورية، وتمثيل كل المكونات والفعاليات السياسية المؤيدة للشرعية، والالتزام بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وألا يكون المشارك خاضعاً لعقوبات اعتمدها مجلس الأمن الدولي¹.

وكانت الغاية النهائية لمؤتمر الرياض كما حددها الإعلان الصادر عنه العودة إلى العملية السياسية وتحقيق ما تبقى من مهمات فترة الانتقال-نقل السلطة والانتقال الديمقراطي - ومن ثمّ تمحورت مقررات إعلان الرياض حول أسس استعادة الدولة، والإغاثة، وإعادة الإعمار، وإجراءات العودة إلى تنفيذ مهمات الفترة الانتقالية، وآليات تحقيق ذلك.

وكانت هذه هي المحاور الرئيسة لإعلان الرياض، وهي التي تخللتها معالجات لمسائل جوهرية؛ وفي مقدمتها استعادة اللحمة الوطنية، وإنهاء الانقسامات وأسبابها.

¹ - المصدر السابق. ص9.

من أهم الأسس الواردة في الإعلان لاستعادة الدولة: إنهاء عدوان تحالف قوى الثورة المضادة، والقضاء على الانقلاب، واستعادة الأسلحة، وإخراج الميليشيات من كل محافظات الجمهورية¹، وضمان

¹ - تنص الفقرة أولاً على: ((أن الغاية الأساسية من هذا الإعلان تتمثل في إنقاذ اليمن ومؤسسات الدولة وبسط سلطتها على كل أرجاء البلاد من خلال:

1-إنهاء عدوان قوى التمرد وإسقاط الانقلاب ومحاسبة الضالعين فيه واستعادة الأسلحة وإخراج الميليشيات من العاصمة صنعاء ومدينة عدن ومحافظة صعدة وكل المدن والمحافظات وضمان عدم عودة منظومة الفساد والتخلف والاستبداد مجدداً.

2-دعم وتنظيم المقاومة الرسمية والشعبية تحت القيادة الشرعية في كل المناطق التي تتواجد فيها ميليشيات الانقلاب والتمرد.

3-حشد الدعم والتأييد الإقليمي والدولي لأعمال الإغاثة والعمل الإنساني وتوسيع نطاقها ورفع مستوياتها وتوفير الخدمات الأساسية والغذاء والدواء ومستلزمات الإغاثة لمستحقيها وإقامة مناطق خاصة للنازحين داخل اليمن وإيجاد حلول عاجلة لمشكلة العالقين في الخارج.

4-عودة مؤسسات الدولة الشرعية لممارسة مهامها من داخل الأراضي اليمنية.

5-الحفاظ على النسيج الاجتماعي والحيلولة دون تفكك المجتمع اليمني وانزلاقه إلى صراعات وانقسامات اجتماعية على أسس مذهبية وجهوية.

6-مسائلة القيادات العسكرية والأمنية والسياسية الضالعة في الانقلاب على الشرعية المسؤولين عن إشعال الحرب والفتنة الداخلية وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في مختلف المدن اليمنية وبالذات مدينتي عدن وتعز وإحالتهم لمحاكمة عادلة ومنصفة.

7-وضع استراتيجية وطنية بمشاركة كل الأطراف السياسية والمجتمعية لمحاربة العنف والإرهاب ومناهضة التعصب (الطائفي والمناطقي والمذهبي والسلالي) والعمل على نشر القيم الوطنية والقومية والإسلامية وثقافة التسامح والقبول بالآخر.

8-الإسراع في إعادة المهجرين وتصحيح أوضاعهم وتعويض المتضررين من جرائم الميليشيات في عموم مناطق اليمن وبالأخص محافظة صعدة وحرف سفيان =

عودة مؤسسات الدولة الشرعية لممارسة مهامها من داخل الأراضي اليمنية، وتنظيم المقاومة الرسمية والشعبية ودعمها ضد الانقلاب ومليشياته حتى إنهاء التمرد، ومساءلة القيادات العسكرية والأمنية والسياسية الضالعة في الانقلاب، وإشعال الحرب، وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في مختلف المدن اليمنية، وفي نهاية المطاف ضمان عدم عودة منظومة الفساد والتخلف والاستبداد مجددًا. وبهذا الشأن كان الحزب الاشتراكي اليمني قد وضع قبل انعقاد مؤتمر الحوار، وتحديدًا بتاريخ 2015/4/7م، تصورًا لإنهاء الانقلاب واستعادة الدولة يتطابق جوهرًا مع ما ورد في إعلان الرياض مع بعض الاختلاف في الشكل والتعبير¹.

=تعويضًا عادلًا والتعجيل بعودة الأمور إلى محافظة صعدة إلى ما كانت عليه قبل الحرب 2004م.

9- الاهتمام بالقضية التهامية، ودعم قوى الحراك التهامي ضد مليشيات التمرد.
¹ - ورد في ((مبادرة الحزب الاشتراكي اليمني لمعالجة مظاهر الأزمة الراهنة واستعادة العملية السياسية)) الصادرة في 2015/4/7م عناصر المبادرة من 1 إلى 3 ما يلي:

1- الإيقاف الفوري للحرب على الجنوب وسحب القوات العسكرية والأمنية والمليشيات واللجان الشعبية المسلحة فورًا من عدن ومختلف مناطق الصراع والاحتلال، والافراج الفوري عن المعتقلين والمحتجزين والمخفيين قسرًا...

2- الشروع فورًا في إجراءات سحب وتسليم الأسلحة والمعدات العسكرية للدولة من المليشيات واللجان الشعبية المسلحة، واستكمال انسحابها من المؤسسات والأجهزة الحكومية والمواقع العامة والخاصة في كل محافظات الجمهورية وفي مقدمة ذلك صنعاء وعدن، ومباشرة تطبيع الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية

كما تضمن إعلان الرياض الإجراءات التي تحقق استعادة الدولة، موازية لعملية الاستعادة، تتمثل في الإسراع في دعوة الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني لمناقشة مسودة الدستور وطرحها للنقاش العام والاستفتاء، واستكمال تنفيذ النقاط العشرين والإحدى عشرة وكل المقررات المتعلقة بالقضية الجنوبية، والشروع في بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس وطنية، وإصدار قانون العدالة الانتقالية والقوانين ذات الصلة. ومن القوانين المتصلة بالعدالة الانتقالية وبالفتره الانتقالية، قانون استرداد الأموال المنهوبة، وإصدار التشريعات المتعلقة بالانتقال إلى الدولة الاتحادية وبناء المؤسسات، والشروع في إعداد وتوفير الشروط اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة¹. وكان الإعلان بذلك يلتقي وإلى حد كبير

المأزومة في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن اليمنية، وإلغاء كل الإجراءات العسكرية والأمنية والإدارية الانفرادية المتخذة منذ مطلع عام 2015م. = 3- عودة حكومة الكفاءات المستقلة لممارسة مهماتها وصلاحياتها خلال المرحلة الانتقالية، أو لتصريف الأعمال حتى تشكيل حكومة كفاءات وشراكة وطنية جديدة. ¹ - تنص الفقرة ثانياً من إعلان الرياض: بناء الدولة المدنية الاتحادية الحديثة على ما يلي:

1- الإسراع في دعوة الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني لمناقشة مسودة الدستور وطرحها للنقاش العام والاستفتاء .

2- استكمال تنفيذ النقاط العشرين والإحدى عشرة وكل المقررات المتعلقة بالقضية الجنوبية وفقاً لمقررات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وفق جدول زمني محدد.

3- الشروع في بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس وطنية ومهنية على أن يتم التمثيل في هذه المؤسسات في المرحلة التأسيسية بواقع خمسين في المائة

مع رؤية الحزب الاشتراكي، وإن كانت هذه الرؤية أكثر تفصيلاً وصدرت من صنعاء مراعية الحالة التي استجدت مع نشوب الحرب. وأعطى الإعلان اهتماماً رئيسياً لما بعد الحرب وإزالة آثارها، بتخصيص الفقرة (ثالثاً) منه لإعادة الإعمار والتأهيل، عبر حشد الموارد بدعم من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودمج الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول المجلس، ووضع استراتيجية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية ومكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة¹، وكانت رؤية الحزب

للجنوب وخمسين في المائة للشمال على مستوى المراتب القيادية العليا وفقاً لمخرجات الحوار الوطني وإعلان الرياض.=

=4-إصدار قانون العدالة الانتقالية والقوانين ذات الصلة بمتطلبات ما تبقى من المرحلة الانتقالية وإطلاق مصالحة وطنية شاملة وفقاً لمخرجات الحوار الوطني.

5-إصدار التشريعات المتعلقة بالانتقال للدولة الاتحادية وبناء المؤسسات وفقاً لمخرجات الحوار الوطني الشامل.

6-الشروع في إعداد وتوفير الشروط اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة على طريق بناء الدولة الاتحادية المدنية الحديثة وفقاً للدستور الجديد.

7-التأكيد على ضرورة جدولة معالجة كل القضايا اليمنية وخاصة معالجة القضية الجنوبية بصفتها القضية المحورية والجوهرية في الحالة اليمنية، وحق الشعب في تقرير مكانته السياسية وفق ما ينص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبما يتوافق مع الحلول والضمانات للقضية الجنوبية ومخرجات الحوار الوطني الشامل.

¹ - ورد في الفقرة ثالثاً من إعلان الرياض ما يلي:

تعمل الدولة على توفير كل الوسائل والإمكانات اللازمة لإعادة الإعمار وفقاً للآتي:

1- إعادة الإعمار بحشد الموارد اللازمة وبدعم من الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجتمع الدولي ومباشرة تنفيذ مشاريع الاعمار في كل المناطق

الاشتراكي اليمني قد أشارت إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية من خلال استراتيجية وطنية شاملة لوقف حالة التردّي الاقتصادي ومكافحة الفساد، واستعادة الأموال المنهوبة¹.

وتضمن إعلان الرياض ضمن الرؤية للمستقبل مواجهة الآثار السياسية والاجتماعية للحرب، ومعالجة ما أوجدته هذه الحرب من بيئة حاضنة للنزاعات الطائفية والإرهاب، وذلك في الفقرة (أولاً) البنود (9، 7، 5) والفقرة (ثانيًا) البندين (7، 2)². وكان مضمون هذا قد

خصوصًا تلك التي تعرضت لأعمال التخريب والدمار وهدم البنى التحتية وفي المقدمة منها مدينة عدن.=

=2- العمل على انجاز استراتيجية وطنية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية لوقف حالة التردّي الاقتصادي ومكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة.

3- بناء اقتصاد مستدام وإيجاد بيئة استثمارية في اليمن تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطلعات الشعب اليمني وتوافر آليات الشفافية والمساءلة وتسهر في عملية اندماج الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

¹ - نصت مبادرة الحزب الاشتراكي اليمني في العنصر (6/ح) على: ((الشروع في تنفيذ استراتيجية وطنية شاملة-تشارك فيها كل الأطراف والطاقت الوطنية-لوقف حالة التردّي الاقتصادي ومكافحة الفساد والتخريب والتهرب الضريبي والجمركي، واستعادة الأموال المنهوبة، والتصدي لأعمال العنف والتخريب والحروب الأهلية)).

² - ينص الإعلان في الفقرة أولاً (5،7،9) على: ((5-الحفاظ على النسيج الاجتماعي والحيلولة دون تفكك المجتمع اليمني وانزلاقه إلى صراعات وانقسامات اجتماعية على أسس مذهبية وجهوية.7-وضع استراتيجية وطنية بمشاركة كل الأطراف السياسية والمجتمعية لمحاربة العنف والإرهاب ومناهضة التعصب (الطائفي والمناطقي والمذهبي والسلالي) والعمل على نشر القيم الوطنية والقومية والإسلامية وثقافة التسامح والقبول بالآخر. 9-الاهتمام بالقضية التهامية، ودعم قوى

ورد في رؤية الحزب الاشتراكي في الأهداف (4، 3)، وفي العناصر (5-ج) والفقرة (7)، وبصورة واضحة¹.

وحدد إعلان الرياض آليات إنهاء الانقلاب واستعادة الدولة والإجراءات الكفيلة بذلك، ومن ذلك استخدام الأدوات العسكرية والسياسية، واستئناف نشاط مؤسسات الدولة الشرعية من داخل اليمن، ومباشرة عمل الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار الوطني الشامل بعد إجراء التعديل على تشكيلها²، وهي آليات وإجراءات

الحراك التهامي ضد مليشيات التمرد)). والفقرة ثانيًا (2، 7) على: ((2-استكمال تنفيذ النقاط العشرين والإحدى عشرة وكل المقررات المتعلقة بالقضية الجنوبية وفقًا =لمقررات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ووفق جدول زمني محدد. 7-التأكيد على ضرورة جدولة معالجة كل القضايا اليمنية وخاصة معالجات القضية الجنوبية بصفتها القضية المحورية والجوهرية في الحالة اليمنية، وحق الشعب في تقرير مكانته السياسية وفق ما ينص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبما يتوافق مع الحلول والضمانات للقضية الجنوبية ومخرجات الحوار الوطني الشامل)).¹ نصت مبادرة الحزب الاشتراكي اليمني في الأهداف (3، 4) على: ((3-منع انهيار الدولة وتحويل اليمن إلى ساحة للفوضى والتمزق والإرهاب والحروب الأهلية أو مسرح لتصفية حسابات إقليمية أو جهوية. 4-الحيولة دون تفكك المجتمع اليمني، وانزلاقه إلى صراعات وانقسامات اجتماعية على أسس مذهبية أو مناطقية أو جهوية)).

² - ورد في الفقرة رابعًا من إعلان الرياض ما يأتي:

الآليات والإجراءات:

1-استخدام كل الأدوات العسكرية والسياسية لإنهاء التمرد واستعادة مؤسسات الدولة والأسلحة المنهوبة.

2-الشروع في بناء قوات أمنية في جميع المحافظات والأقاليم لحفظ الأمن والاستقرار وفقًا لمخرجات الحوار الوطني.

كانت قد أوردتها رؤية الاشتراكي على نحو أوضح¹. لقد أتى إعلان الرياض متوافقاً مع رؤية الحزب الاشتراكي اليمني ولا يوجد تعارض

3-مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ القرار (2216) وكل القرارات ذات الصلة وفقاً للآليات المتبعة بهذا الخصوص.=

= 4 -سرعة إيجاد منطقة آمنة داخل الأراضي اليمنية تكون مقرّاً لاستئناف نشاط مؤسسات الدولة الشرعية من داخل اليمن.

5-مخاطبة المؤسسات المالية الدولية بوقف التعامل المالي والدبلوماسي مع ميليشيات الانقلاب في العاصمة صنعاء ومراقبة التحويلات المالية لليمن وتجميد أموال قادة الميليشيات وشركائهم وفقاً لقرار مجلس الأمن (2216) لسنة 2015م والقرارات ذات الصلة.

6-سرعة إجراء تعديل في تشكيل الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وتبأشر الهيئة الوطنية للرقابة مهماتها على الفور في مناقشة وإقرار مسودة الدستور التي يتم التوافق عليها.

7-يعتبر إعلان الرياض أحد المرجعيات للعملية السياسية في الفترة الانتقالية وتتولى الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل متابعة تنفيذ مقررات إعلان الرياض.

¹ - ورد في رؤية الحزب الاشتراكي اليمني فقرة الآليات على ما يأتي:

1- تحت إشراف ممثلي المجتمع الدولي (الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي) والمجتمع الإقليمي (مجلس التعاون الخليجي، الجامعة العربية) تتولى لجنة عسكرية أمنية (عربية/أمنية) مشتركة مشكلة من دول عربية وشخصيات وطنية محايدة للإشراف على التنفيذ الفعلي لوقف الحرب والعمليات العسكرية، وإجراءات سحب الأسلحة من الميليشيات واللجان الشعبية المسلحة، واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بتحقيق الأمن والسلم الأهلي، وتطبيع الأوضاع العسكرية والأمنية، وإعادة إعمار البنية التحتية المدمرة، وإعادة بناء مؤسسة الجيش والأمن على أسس مهنية ووطنية وفقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

2- عودة كل الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية إلى العملية السياسية وطاولة الحوار الوطني- الطريق الوحيد الآمن- لمعالجة الأزمة الوطنية المتفاقمة،= والشروع باستئناف عملية الحوار المسئول، الجاد والمتكافئ، في المكان الملائم والمحاييد المتوافق عليه وبحضور جميع الأطراف السياسية والاجتماعية المشاركة في الحوار وتلك التي لم تشارك في الحوارات السابقة وعلى وجه الخصوص فصائل وأطراف الحراك الفاعلة في الجنوب بممثلين كاملي المشروعية القانونية في تمثيل مكوناتهم ومفوضين باتخاذ القرار عنها، وبإشراف أممي، إيداً بعودة الجميع للعملية السياسية، بمرجعياتها التوافقية، ممثلة بالمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة الوطنية، وقرارات المجتمع الدولي ذات الصلة، تقضي إلى تسوية سياسية وطنية مستديمة ومتوازنة، تجسد شراكة جميع الأطراف السياسية والمكونات الاجتماعية في عملية التسوية، تلتزم بموجبها كل الأطراف بإنجاز جميع الالتزامات والمتطلبات الضرورية لتجاوز مظاهر الأزمة الراهنة والعودة إلى العملية السياسية وفقاً لمضامين ومسارات هذه التسوية.

وينص العنصر (6) من رؤية الحزب الاشتراكي على:

6- استئناف العملية السياسية الفاعلة من حيث انتهت إليه قبل يناير 2015م، والعمل في سياق آلية تنفيذية فاعلة ومزمنة لاستكمال مهام المرحلة الانتقالية خلال فترة زمنية انتقالية قياسية لا تتجاوز في حدها الأقصى العامين، على إنجاز ما يلي:

1- إخراج القيادات العسكرية والأمنية والسياسية المتورطة في إجهاض العملية السياسية، وإشعال الحرب على مدن الجنوب وغيرها من محافظات الجمهورية، من المشاركة في العملية السياسية القادمة، ورفع الحصانة عنهم، واتخاذ إجراءات صارمة بحقهم.

2- البدء بالتنفيذ الفوري لمخرجات الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة الوطنية، وملحقها الأمني، بما في ذلك البند الخاص بإعادة النظر بموضوع (الأقاليم)، واستكمال تنفيذ مهمات النقل السلمي للسلطة وفقاً للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية.

3- إعادة تصحيح وضع الهيئات الضامنة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، ((مؤسسة الرئاسة، الحكومة، مجلس الشورى بعد إعادة ترتيب وضعه، والهيئة الوطنية للمتابعة والإشراف على مخرجات الحوار))، وتفعيل أدائها للقيام بمهامها

المزمنة والمحددة لها وفقًا لورقة الضمانات في مخرجات الحوار، ومبدأي التوافق والشرابة الوطنية.=

4- الشروع بمناقشة وتصويب مسودة الدستور الاتحادي وفقًا لمخرجات الحوار الوطني في إطار الهيئة الوطنية للمتابعة والإشراف على مخرجات الحوار بعد تصويب وضعها وفقًا لما حدد لها في مخرجات الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشرابة الوطنية، وإنزاله للمناقشة والاستفتاء الشعبي عليه.

4- تهيئة البيئة القانونية والأمنية الملائمة، لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة، في سياق عملية بناء على أسس الدولة المدنية الاتحادية الجديدة، وفقًا لمضامين الدستور الجديد المستقبلي عليه.

6- الشروع في تنفيذ استراتيجية وطنية شاملة-تشارك فيها كل الأطراف والطاقت الوطنية-لوقف حالة التردّي الاقتصادي ومكافحة الفساد والتهريب والتهرب الضريبي والجمركي، واستعادة الأموال المهوبة، والتصدي لأعمال العنف والتخريب والحروب الأهلية.

7- الشروع فورًا بمعالجة القضية الجنوبية، وفقًا لآلية مزمنة، وبإجراءات عملية ملموسة، تترجم مخرجات الحوار الوطني، ومضامين وثيقة الحل العادل للقضية الجنوبية، والنقاط ذات العلاقة المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني، في سياق الدولة المدنية الاتحادية والديمقراطية، وبما يجسد الخيارات السياسية المشروعة لإرادة الشعب في الجنوب.

8- تلتزم كل الأطراف السياسية والمكونات الاجتماعية المنخرطة في هذه التسوية- بحضور وإشراف ممثلي المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية بتنفيذ بنود ومضامين هذه التسوية، والتوافقات والاتفاقيات السياسية السابقة، بما في ذلك المهام ذات العلاقة بتهيئة البيئة الملائمة لعملية التنفيذ، ودعوة المجتمع الإقليمي والدولي للوفاء بالتزاماته تجاه التسوية اليمنية، وضمانات تنفيذها بصورة أكثر فاعلية، تحول دون الالتفاف عليها أو إعاقة تنفيذها، ودعم كل الجهود الرامية لإنجاحها. ويلتزم الجميع بالموقف المشترك الرافض لكل الممارسات اللامسئولة، وأعمال العرقلة والإعاقة المتعمدة لعملية التسوية السياسية من أي طرف كان، أفرادًا كانوا أو كيانات، مع تحديد آليات عقابية صارمة، كفيلة بكشف

جوهري بين الموقفين عدا ما يتعلق بالمرجعيات؛ إذ تجاهل إعلان الرياض اتفاق السلم والشراكة، بل رفضت أكثرية الأحزاب المشاركة في مؤتمر الرياض الإشارة إليه. ومرد ذلك، من وجهة نظرنا، أن هذه الأحزاب وقعته تحت ضغط استيلاء مليشيات الثورة المضادة على العاصمة؛ ومن ثمَّ لم تدرك أن مضمونه لم يكن في صالح الانقلاب، بل في صالح شرعية الدولة والعملية السياسية، وكانت قادة الميليشيات في تحالف الثورة المضادة قد وقعوا عليه لتجنب الكشف عن استمرارهم في تنفيذ الانقلاب، ولحجب ذلك عن الأمم المتحدة التي اقترحت مضمون هذا الاتفاق وتمكن ممثلها -مبعوثها إلى اليمن - من جلب الأطراف للتوقيع عليه.

صحيح أن اتفاق السلم والشراكة الوطنية وملحقه الأمني قد طُرِحا للتوقيع يوم 21 سبتمبر 2014م، أي يوم استيلاء الميليشيات على العاصمة، لكن رئاسة الدولة باشرت تنفيذ الاتفاق بدءًا بتشكيل حكومة الكفاءات بتاريخ 7 نوفمبر 2014م وطبقًا للبندين (2، 1) من الاتفاق، وإضافة أعضاء جدد إلى الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار الوطني ولجان تشارك فيها مختلف الأحزاب والحركات وأخرى تقتصر فيها المشاركة على أنصار الله - الجماعة الحوثية . والمتمثلة

المعرقلين، ومعاقبتهم، وفضحهم أمام الشعب اليمني والمجتمع الإقليمي والدولي، =
=وتحميلهم كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن تلك الممارسات التي لا ينبغي أن تمر دون مساءلة.

في اللجنة الاقتصادية¹، ولجنة مشتركة مع أنصار الله خاصة بقضية صعدة، ولجنة خاصة بالقضية الجنوبية²، وتشكلت الحكومة ومارست مهامها، ومن ذلك تشكيل اللجان التي بدورها مارست مهامها، لكن

¹ - نصت الفقرة (3) من اتفاق السلم والشرابة على: ((تخفيف المعاناة عن الشعب مسئولية مشتركة ويتطلب تضافر جهود جميع الأطراف. لذلك تشكل الحكومة الجديدة لجنة اقتصادية تضم خبراء مؤهلين واقتصاديين من مختلف المكونات السياسية والوزارات المعنية في الحكومة مع خبرة في التشريع والإدارة المالية والاقتصادية. وتكون التوصيات المتفق عليها في اللجنة ملزمة للحكومة. وتشكل اللجنة في غضون أسبوع من تشكيل الحكومة. وتدرس الوضعين الاقتصادي والمالي في اليمن عبر مراجعة الموازنة العامة للدولة والاتفاق، وتقدم توصيات حول كيفية استخدام الوفورات من أجل إعانة الفئات الفقيرة والمناطق التي تعرضت للتهديم. تضع اللجنة برنامجاً شاملاً ومفصلاً ومزمناً للإصلاح الاقتصادي، يهدف في المقام الأول إلى تخفيف منابع الفساد المستشري وسوء التدبير، وتقرح مع الحكومة الجديدة حلولاً حول الإصلاحات الشاملة المطلوبة في قطاعي النفط والطاقة، بطريقة تحقق مطالب الشعب وتطلعاته.

يتم فوراً إصدار قرار جديد يحدد سعراً جديداً هو 3000 ريال لكل 20 لترًا للوقود والديزل. وعلى اللجنة الاقتصادية المشار إليها أعلاه أن تعيد النظر في ذلك، في غضون شهرين، وعلى ضوء تحرير استيراد وتوزيع المشتقات النفطية وإصلاح قطاع الكهرباء، وبما يقود إلى إصلاحات سعرية حقيقية مبنية على أسس علمية واقتصادية ويلبي تطلعات الشعب)).

² - نص البند (11) من اتفاق السلم والشرابة على: ((تشكل الحكومة لجنة مشتركة مع أنصار الله، لإعداد مصفوفة تنفيذية لتنفيذ مخرجات فريق عمل قضية صعدة في مؤتمر الحوار الوطني، وتشكل الحكومة لجنة أخرى، بمشاركة جميع المكونات بما فيها الحراك الجنوبي السلمي، لإعداد مصفوفة تنفيذية عاجلة لتنفيذ مخرجات فريق عمل القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني)).

قرار انقلاب تحالف الثورة المضادة والداعمين الدوليين له كان قد أصبح نهائياً وكانت المطالب مجرد ذرائع لا أقل ولا أكثر.

وقد أحال اتفاق السلم والشراكة في فقرته (13) إنهاء الخطوات الانقلابية (التي كانت قد تمت يومئذٍ) إلى الملحق الأمني. وبالعودة إلى الملحق الأمني نجد أن الانقلابيين، من خلال التوقيع عليه باسم المؤتمر الشعبي العام وأنصار الله، قد تعهدوا بإنهاء انقلابهم، وذلك بوقف أعمال العنف وإنهاء سلطة الميليشيات ببسط سلطة الدولة واستعادة سيطرتها على كل أراضيها، بدءاً بالعاصمة ثم بقية المحافظات ونزع سلاح الميليشيات¹.

¹ - تنص بنود الملحق العسكري والأمني في البنود م 1-5 على ما يلي:
الحالة العسكرية والقضايا المتعلقة بعمران والجوف ومأرب وصنعاء وأية محافظات أخرى:

البند 1: تتعهد الأطراف إزالة جميع عناصر التوتر السياسي والأمني من أجل حل أي نزاع عبر الحوار وتمكين الدولة من ممارسة سلطاتها، ويجب وقف جميع أعمال العنف فوراً في العاصمة صنعاء ومحيطها من جميع الأطراف.

البند 2: تؤكد الأطراف ضرورة بسط سلطة الدولة على أراضيها كل وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

البند 3: يتم الاتفاق على آلية، بمساعدة فنية من الأمم المتحدة، لتنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المتعلقة بـ"نزع السلاح واستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كل الأطراف والجماعات والأحزاب والأفراد التي نهبت أو تم الاستيلاء عليها وهي ملك للدولة على المستوى الوطني وفي وقت زمني محدد وموحد" وتشمل الآلية تمثيلاً لجميع المكونات، ولا تستثني من عملها أي أطراف أو جماعات أو أفراد. وتتضمن الآلية خطة مفصلة وجدولاً زمنياً للتنفيذ وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.=

=البند4: بخصوص عمران، يشكل رئيس الحكومة الجديد لجنة مشتركة، في غضون خمسة أيام، مهمتها تطبيع الوضع واستكمال أعمال ترتيب السلطات الإدارية والأمنية والعسكرية، بما يحقق فرض سلطة الدولة ويحقق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

ويقوم المسؤولون المحليون في عمران بممارسة صلاحياتهم بشكل كامل. وتقوم القوات الأمنية والعسكرية التابعة للدولة بمهامها في ضمان أمن المحافظة واستقرارها.

وتتحمل اللجنة المسئولية الرئيسية عن الإشراف على الاتفاق وتنفيذه، بما في ذلك سحب جميع المجموعات المسلحة القادمة من خارج عمران.

تتعهد الأطراف بإعطاء جميع المعلومات الضرورية إلى لجنة المراقبة والتحقق فور طلبها لتمكينها من القيام بمهامها.

وتوفر اللجنة المشتركة كل الدعم والمساعدة اللازمين إلى المسؤولين المحليين لتمكينهم من ممارسة مسئولياتهم بشكل كامل، وضمان مبدأ الشراكة الوطنية. وتكون اللجنة المنبر المناسب لمناقشة أي عقبات وحلها من أجل القيام بتلك المسئوليات.

البند5: وقف جميع أعمال القتال ووقف إطلاق النار في الجوف ومأرب فوراً، وانسحاب جميع المجموعات المسلحة القادمة من خارج المحافظتين مع ترتيب الوضع الإداري والأمني والعسكري.

وتؤسس الأطراف آلية تنفيذ حازمة ومشتركة ومحايدة من أجل المراقبة والتحقق. وتشرح وثيقة مكملة تفاصيل وقف إطلاق النار والآلية المشتركة، وتضع جدولاً زمنياً صارماً. وتقوم الحكومة الجديدة بترتيب وضع محافظتي الجوف ومأرب إدارياً وأمنياً وعسكرياً بما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار والشراكة الوطنية. وتقوم القوات المسلحة والأمنية التابعة للدولة بمهامها في ضمان أمن المحافظتين واستقرارهما.

وتضمنت البنود 6،7،10 مسائل متفرقة وعلى النحو التالي:

البند6: تتضمن الوثيقة المكملة القضايا التالية:

أ- مبادئ وقف إطلاق النار.

ب- مجموعة تعريفات من أجل تجنب الالتباس خلال تنفيذ وقف إطلاق النار.

ت- تعريف مراحل التنفيذ.=

وعند المقارنة نجد أن المضمون العام لقرار مجلس الأمن رقم (2216) لعام 2015م يتوافق مع مضمون الملحق الأمني والعسكري وكان الاختلاف يتعلق بالمستجدات التي حدثت بعد 21 سبتمبر واستيلاء الانقلابيين على مؤسسات الدولة وتوسيع نطاق الحرب، وحينئذ تحول الحوار الداخلي إلى التعامل مع ناحيتين:

1- تغيير المكان من الداخل اليمني إلى خارجه بعد استيلاء الانقلابيين على العاصمة صنعاء وحصار العاصمة المؤقتة عدن، والانتقال إلى سويسرا لعقد لقاءين، الأول في جنيف من 16 إلى 19 يونيو 2015م، والثاني في منطقة خارج جنيف من 16 ديسمبر إلى 21 ديسمبر، وكان اللقاء الثالث في الكويت وهو الذي بدأ في 22 إبريل 2016م وانتهى في 18 يوليو 2016م.

=ث- تشكيل لجنة مشتركة للمراقبة والتحقق، وفرق ميدانية مشتركة للمراقبة والتحقق، وفرق تقنية مشتركة للمراقبة والمراجعة.

ج- التنفيذ الواضح للأعمال التي تعد انتهاكاً لوقف إطلاق النار.

ح- جدول أعمال واضح للتنفيذ.

البند 7: تلتزم الأطراف بتيسير وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين إلى المساعدة في ظروف آمنة ومن دون عوائق. وتلتزم الأطراف كذلك ضمان سلامة المدنيين، بمن فيهم المدنيون الذين يتلقون المساعدة، فضلاً عن ضرورة كفالة أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

البند 10: إلغاء كل الإجراءات العقابية إدارية أو مالية أو غيرها على العسكريين أو المدنيين على خلفية المشاركة في المظاهرات السلمية أو تأييدهم بطرق سلمية لمطالب شعبية مشروعة.

2- تغيير الحوار إلى مفاوضات سميت من حيث الشكل "مشاورات"، لكن حقيقة الشكل كانت مفاوضات بين الانقلابيين والحكومة بمشاركة فاعلة لدول الإقليم والدول الكبرى والمنظمات الدولية ذات العلاقة، ومن ثمّ تمّ تدويل القضية اليمنية وصارت اليمن تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وطبعًا بسبب الانقلابيين، الذين كانوا قبل ذلك يروجون من قبيل التحريض فكرة أن اليمن وضعت تحت البند السابع من الميثاق منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم (2140) 2014م بينما كان هذا القرار والقرارات التالية له، (2201) 2015م و(2204) 2015م، قد وضعت قيادات التمرد والثورة المضادة ثم الانقلاب تحت تدابير الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وليس اليمن بوصفه بلدًا يمثل السلطة الشرعية، وأنت هذه القرارات دعمًا للشرعية وإنهاءً للتعدي عليها. لكن استمرار انقلاب الثورة المضادة على السلطة وعلى شرعية الفترة الانتقالية أدى إلى وضع اليمن تحت البند السابع من الناحية القانونية والعملية، وكذلك الاعتداء على حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية خلافًا لاتفاقيتي فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م وللعلاقات القنصلية، لعام 1963م، وتوريد الأسلحة من قبل المشمولين بعقوبات قرارات مجلس الأمن (2140)، و(2201) و(2204). وجاء القرار (2216) بعد أن قاد هؤلاء الأشخاص انقلابًا مسلحًا واحتلال المليشيات العاصمة وعدد من محافظات الجمهورية، ومن هنا اضطر المجتمع الدولي إلى منع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من توريد الأسلحة إلى الانقلابيين،

ومن تلك الدول إيران، وطلب منها أن تتخذ فوراً التدابير اللازمة لمنع القيام بالتوريد أو البيع أو النقل إلى أو لمصلحة هؤلاء الأشخاص أو الكيانات التي حددتها لجنة التحقيق الأممية¹ المنشأة طبقاً للفقرة (19) من القرار(2140)، وحوّل جميع الدول، ولاسيما الدول المجاورة لليمن،

¹ - نص قرار مجلس الأمن رقم (2140) في فقرته (19) على أنه: ((يقرر أن ينشئ وفقاً للمادة (28) من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضاء المجلس (يشار إليه أدناه "باللجنة") تضطلع بالمهام الآتية:

(أ) رصد تنفيذ التدابير المفروضة في الفقرتين 11 و15 أعلاه بهدف تعزيز تنفيذ هذه التدابير من جانب الدول الأعضاء وتيسير ذلك التنفيذ وتحسينه؛

(ب) البحث عن المعلومات المتعلقة بالأشخاص والكيانات الذين قد يكونون بصدد القيام بالأعمال المبينة في الفقرتين 17 و18 أعلاه واستعراض تلك المعلومات؛

(ج) تحديد الأفراد والكيانات الذين سيخضعون للتدابير المفروضة في الفقرتين 11 و15 أعلاه؛

(د) وضع ما قد يلزم من مبادئ توجيهية لتيسير تنفيذ التدابير المفروضة أعلاه؛

(هـ) تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في غضون 60 يوماً من أعمالها وموافاته لاحقاً بتقارير حسبما تراه اللجنة ضرورياً؛

(و) التشجيع على إجراء حوار بين اللجنة والدول الأعضاء المهمة، ولاسيما دول المنطقة، بوسائل تشمل دعوة ممثلي هذه الدول إلى الاجتماع باللجنة لمناقشة تنفيذ التدابير؛

(ز) التماس أي معلومات تراها مفيدة من جميع الدول بشأن الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول من أجل تنفيذ التدابير المفروضة على نحو فعال؛

(ح) دراسة المعلومات المتعلقة بما يُزعم ارتكابه من انتهاكات أو عدم امتثال للتدابير الواردة في الفقرتين 11 و15 واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها)).

بتفتيش جميع البضائع المتجهة لليمن¹، وتم إنشاء مركز دولي لهذا الغرض¹. وبهذه التدابير وهذا التدخل المباشر في المفاوضات صارت

¹ - نص قرار مجلس الأمن رقم (2216) في المواد من 14-17 على ما يأتي: ((14- يقرر أن على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ فوراً التدابير اللازمة لمنع القيام، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتوريد أو النقل إلى أو لفائدة علي عبدالله صالح، وعبدالله يحيى الحكيم، وعبدالخالق الحوثي، والكيانات والأفراد الذين حددتهم اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة (19) من القرار (2140) (يشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")، عملاً بالفقرة (20) (د) من هذا القرار، والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول لهذا القرار، وكل من يتصرف بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم في اليمن، انطلاقاً من أراضيها أو عبرها أو بواسطة مواطنيها، أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها، للأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، بما يشمل الأسلحة والذخائر، والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية وقطع غيار ما سلف ذكره، وكذلك المساعدة التقنية أو التدريب أو المساعدة المالية أو خلافها، فيما يتصل بالأنشطة العسكرية أو توفير أية أسلحة وأعتاد ذات صلة أو صيانتها أو استخدامها، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين سواء كان مصدرهم أراضيها أم لا؛ 15- يهيب بجميع الدول، ولاسيما الدول المجاورة لليمن، أن تتولى، بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية ويتسق مع القانون الدولي، وبخاصة قانون البحار واتفاقات الطيران المدني الدولي ذات الصلة، القيام في أراضيها، بما يشمل موانئها ومطاراتها، بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى اليمن والقادمة منها، متى كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساساً معقولاً للاعتقاد أن البضائع تتضمن أصنافاً يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة (14) من هذا القرار، بغرض كفالة التنفيذ الصارم لتلك الأحكام؛ 16- يقرر أن يأذن لجميع الدول الأعضاء، وأن تقوم جميع الدول الأعضاء، عند الكشف عن الأصناف المحظور توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة (14) من هذا القرار، بحجز هذه الأصناف والتصرف فيها (مثلاً من خلال إتلافها، أو جعلها غير صالحة للعمل، أو تخزينها، أو نقلها إلى دولة أخرى غير دول المنشأ أو المقصد = من أجل التخلص

اليمن محكومة بتدابير الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أو
بتصرف مجلس الأمن بموجب هذا الفصل.

جرى بعد انتهاء مؤتمر الرياض تجاهل مقررات إعلان الرياض،
مع استمرار الهيئة الاستشارية التي أعدت لانعقاد المؤتمر، بوصفه صيغة
للتنسيق بين الأحزاب والتنظيمات السياسية والمشاركة في القرار
السياسي، لكنها أصبحت مجرد شكل، في ظل ضعف واضح لأداء
السلطة الشرعية. فبادرت هذه الأحزاب والتنظيمات، من خلال الهيئة
الاستشارية، إلى تشخيص الأوضاع واقتراح الحلول، وخلص التشخيص
إلى أن سبب ترهل الوضع السياسي يرجع إلى ضعف التأثير
والاستقطاب، بسبب انكفاء قوى الشرعية على نفسها، وعدم
التكامل، بل الصراع بين الرئاسة والحكومة، وغياب التنسيق بين السلطة
الشرعية والقوى السياسية، وإقصاء بعض الأحزاب، مثل الحزب
الاشتراكي اليمني؛ ومن ثم انحسار الدور الفعّال للأحزاب والقوى

منها)، ويقرر كذلك أن تتعاون جميع الدول الأعضاء في بذل هذه الجهود؛ 17-
يطالب أية دولة عضو أجرت تفتيشاً عملاً بأحكام الفقرة (15) من هذا القرار بأن
تعجل بتقديم تقرير خطي أولي إلى اللجنة يتضمن، على وجه الخصوص، شرحاً
لأسباب التفتيش ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاوناً أم لا، وما إذا تم العثور أم لا
على أصناف يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها، ويطالب كذلك هذه الدول الأعضاء
بأن تقدم إلى اللجنة، في غضون 30 يوماً، تقريراً خطياً لاحقاً يتضمن معلومات
مفصلة عن تفتيش الأصناف ومصادرتها وإجراءات التخلص منها وتفاصيل تتعلق
بنقلها، بما في ذلك وصف للأصناف ومصدرها ووجهتها، ما لم تكن هذه المعلومات
مدرجة في التقرير الأولي)).

¹ - تم إنشاء المركز بموجب (آلية مراقبة السفن التجارية).

السياسية في التأثير في الأحداث وإدارة العملية السياسية، وسوء إدارة السياسة الخارجية والداخلية¹. وكان مرد ذلك كله رفض الشراكة في صنع القرار. وكان ضعف أداء السلطة الشرعية قد صار موضوعاً للتقارير الدولية، ومنها تقارير الأمم المتحدة التي حملت كل الأحزاب والقوى السياسية² مسؤولية عرقلة وقف الحرب، واستئناف العملية السياسية، بينما كانت هذه الأحزاب في الواقع مهمشة. وبدأ بوضوح خطر الإرهاب يظهر في المناطق الخاضعة للسلطة الشرعية أو غير الخاضعة لسلطة الانقلاب، وخاصة في عدن وتعز، حيث تم حشد

¹ - خلصت ورقة (استعادة وإدارة الدولة) في الوضع السياسي إلى:

1- ضعف التأثير والاستقطاب، حيث انكفأت قوى الشرعية على نفسها ولم تضع استراتيجية واضحة لإدارة الأزمة ولم تتبن سياسة الانفتاح والاستقطاب للداعمين المحليين والإقليميين والدوليين.

2- ضعف التكامل بين مؤسسات السلطة التنفيذية وغياب التنسيق مع القوى السياسية في ظل غياب الرؤية الشاملة والآليات المناسبة لإدارة المسار السياسي.

3- انحسار الدور الفعال للأحزاب والقوى السياسية في التأثير على مجريات الأحداث وإدارة العملية السياسية.

4- سوء أداء السياسة الخارجية، حيث لم تتمكن خلال هذه الفترة من حشد التأييد والدعم الدوليين لصالح الشرعية، وبناء تحالفات دولية ضد الانقلاب وتفعيل دور الدبلوماسية اليمنية في ذلك.

5- غياب استراتيجية واضحة للعمل على تنفيذ مقررات إعلان الرياض.

6- عدم تجسيد مفهوم الشراكة الوطنية في إدارة المرحلة الراهنة على النحو الذي جاءت به المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني.

² - ومن ذلك التقرير النهائي للجنة خبراء العقوبات بشأن اليمن الصادر بتاريخ

1/30.

الجماعات السلفية، ومنها تنظيمات إرهابية؛ وهو مما جعل قبضة السلطة الشرعية على عدن رخوة وعاجزة عن تخليص تعز من قبضة مليشيات صالح والحوثي. وصارت الجماعات السلفية أكثر تطرفاً وجنوحاً نحو الطائفية بفعل طائفية الإنقلابيين، وفاشيتهم، وتأجيج خطباء المساجد¹ الموالين للنظام القديم، خاصة في مدينة تعز، للمشاعر الطائفية واستعادة خطاب التكفير الذي ساد في حرب 1994م²، إذ ظهر في المدينة (التي عرفت بالثقافة) عدد كبير من التنظيمات السلفية تستجيب لهذه الدعوات: داعش، والقاعدة وبمسمياتها المختلفة: أنصار الشريعة وغيرها. وكان الكثير من التنظيمات السلفية الأخرى مدعومة من دول التحالف، إضافة إلى أن بعض قياداتها تنتمي إلى أحزاب سياسية. وقد تم تشخيص إدارة الوضع العسكري والأمني، وكان الاستخلاص سلبياً، كما هو الحال في الجانب السياسي.

وخلصت الرؤية في جانب التوافق والشراكة إلى أنه: "وفي ظل الوضع الخطر الذي تمر به بلادنا اليوم، فإن القوى السياسية والمجتمعية المنضوية في الهيئة الاستشارية ترى ضرورة وضع حد للإخلال بمبدأ الشراكة والتوافق أيّاً كان مستواه، وتؤكد على أن نجاح مهمة استعادة

¹ - هذا ما أكدته المصادر المحايدة، مثل التقرير النهائي للجنة خبراء العقوبات بشأن السابق ذكره.

² - كان من أكثر هؤلاء الخطباء الذين سعوا إلى تفكيك المقاومة بإثارة المشاعر الطائفية والتكفير، هو أحد أعضاء مجلس النواب؛ وهو عبدالله أحمد علي العديني.

الدولة وإنهاء الانقلاب مرهون أولاً و أخيراً بالعودة الكاملة لهذين المبدأين بين السلطة الشرعية والقوى السياسية المؤيدة للشرعية".

واختتمت الرؤية باقتراح أطر الشراكة والتوافق في هذه المرحلة على الصعيد الوطني والمحافظات، بين الرئاسة والحكومة من ناحية وبينهما وبين الأحزاب والتنظيمات السياسية من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من إقرار كل الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في الهيئة الاستشارية للرؤية، وبعد استبعاد الوقائع التي تظهر تَعَوُّل رئاسة الدولة على الجميع وعدم التزامها بالمشروعية القانونية، وتهميش دور الأحزاب والتنظيمات السياسية وإقصاء الحزب الاشتراكي اليمني؛ رفعت الرؤية من الهيئة الاستشارية إلى رئيس الجمهورية، لكن ممثلي بعض المكونات السياسية صوروا لرئيس الدولة أن هذه الورقة كانت نتيجة مؤامرة الحزب الاشتراكي اليمني مع رئيس الحكومة على شرعية الرئيس ومحاولة لسلبها منه؛ لأن نائب أمين الحزب الاشتراكي تولى رئاسة اللجنة التي أعدت مشروع الورقة.

وما زالت هذه الرؤية حبيسة أدراج رئيس الجمهورية منذ 2015م. ولذلك جرت محاولة أخرى لاستعادة فاعلية الأحزاب والتنظيمات السياسية وشراكتها في القرار، بعد أن صارت مهمشة على صعيد السلطة الشرعية، ومهددة في وجودها ودورها على الساحة الوطنية لإحلال الميليشيات المسلحة وتجار الحروب محلها ومن كل الأطراف، بالتوقيع على وثيقة "التحالف الوطني للقوى السياسية" التي حددت المدى الزمني لهذا التحالف بمرحلتين: المرحلة الأولى استعادة

الدولة، والمرحلة الأخرى استئناف وتفعيلها العملية السياسية. وجرى استعدادات لإشهار التحالف وإعداد بيان إعلانه، غير أن الأحزاب والتنظيمات فوجئت بعدم السماح لها بالإشهار. ويعتقد أن سبب ذلك توجس الرئيس من التحالف، رغم أن الدعوة الأولى أتت من قيادة جناح المؤتمر الشعبي العام الموالي للرئيس. وهنا فقدت الأحزاب والتنظيمات السياسية كل إمكان للفاعلية والفعل.

مسيرة اللقاء المشترك ومآله

مثل قيام اللقاء المشترك بُعيد حرب 1994م الملاذ السياسي والوطني الآمن لمواجهة ما ترتب على الحرب من انقسام وطني حاد: سياسي واجتماعي وجهوي، في ظل اتجاه الدولة نحو الفشل، ونظام عائلة علي عبدالله صالح نحو العجز التام، وهي ظروف كانت مواتية لتنامي نفوذ التنظيمات الإرهابية: القاعدة، جيش عدن-أبين، وأنصار الشريعة، وغيرها من المسميات، وهي تنظيمات يربطها تحالف عضوي مع نظام الحكم، وكلما ضعفت شوكة الدولة وزاد عجز النظام اشتدت عرى هذا التحالف، وتنامي أكثر دور الإرهاب. وازدادت أهمية اللقاء المشترك بظهور انقسام جديد كان غطاؤه عصبية سلالية وجغرافية مذهبية ممثلة في الحركة الحوثية. بيد أن اللقاء المشترك في الظروف الجديدة يحتاج ليقوم بدوره الفاعل على الصعيدين الوطني والقومي، وتجاوز الانقسامات إلى تحالف واسع يمتد إلى عشرين سنة على الأقل، ويتخلص من العناصر المعادية للعروبة لصالح التمسيد الإيراني أو التركي.

وتطور اللقاء المشترك خلال الممارسة العملية إلى أن صار تحالفاً فريداً من نوعه في الوطن العربي. إذ تأطرت فيه أحزاب تعتنق أيديولوجيات متعارضة: أممية وقومية ودينية، ومثلت أحزابه قوى سياسية واجتماعية كبيرة، وازداد نفوذاً وقوة بفضل توافقه على تصور مشترك للمستقبل؛ وهو إزالة آثار حرب 1994م، وحل القضية الجنوبية،

وإيجاد حل للصراع في صعدة. وإجمالاً مثل اللقاء المشترك يومئذ ضرورة مواجهة المخاطر الجسام، وتحقيقاً لغايات أربع:

الأولى-مواجهة عنف الصراع الأيديولوجي-السياسي:

وهي مواجهةٌ كُتِبَ لها النجاح؛ بفعل وجود الحزبين الأكثر صراعاً وصدماً مسلحاً في هذا الائتلاف؛ وهما: التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني. وبفضل اللقاء المشترك تحولت العلاقة بين الحزبين من العداء والحرب إلى التنسيق والتحالف. وفي الوقت ذاته توارى التناقض بين التيار القومي الذي كان يمثله حينئذٍ التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي من جهة، والتيار الإسلامي مثلاً في التجمع اليمني للإصلاح، حزب الحق واتحاد القوى الشعبية من جهة أخرى. وكان مكسباً للسمو فوق العصبية المذهبية بوجود أحزاب التيارين الإسلاميين في كتلة سياسية واحدة¹.

الثانية-الارتقاء فوق الحساسية الجيوسياسية:

لقد حشد نظام علي عبدالله صالح العائلي كل عوامل العصبية المقيتة لشن حرب 1994م، وفرض استمرار نتائج الحرب ومنع التغيير. واستخدم في سبيل ذلك العصيان والعصبيات المتعارضة في وقت واحد:

¹ - حول التطورات التي أحدثها اللقاء المشترك على الصعيدين البرنامجي والسياسي لكل من الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح. راجع. محمد أحمد علي: التغيير-الإصلاح الديمقراطي في اليمن-ضروراته...معوقاته، صنعاء 2011م، ص65 وما بعدها.

مذهبية وسلامية وجغرافية. وكانت الوسيلة الوطنية للرقى والسمو فوق هذه العصبية تبني مشروع وطني موحد للتحديث وإقامة الدولة الوطنية الحديثة (دولة القانون أو الدولة المدنية) وقوامها المواطنة المتساوية والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، علاوة على توفير شروط الانتقال الديمقراطي. فتبنى اللقاء المشترك هذا المشروع، وصهر أحزابه في إطار برنامج سياسي وطني، ونقل الأحزاب ذات المرجعية الدينية إلى مسار التحول إلى أحزاب سياسية مدنية، كما يتبين في الفقرة التالية.

الثالثة-التغيير:

اللقاء المشترك ومراحل تطوره:

أولاًها-من عام 1996م إلى 2005م، حيث اقتصر العمل المشترك في هذه المرحلة على نشاطات ذات طابع موسمي ومسائل جزئية؛ هي نزاهة الانتخابات، استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ممثلة في الأحزاب السياسية وحريتها، النقابات، والمنظمات غير الحكومية، والتصدي لبعض المسائل الطارئة، مثل: مسعى الرئيس وعائلته وحزبه إلى تعديلات دستورية تجعله سلطة مطلقة، ومؤبدة ومتوارثة.

ثانيها-من عام 2005م إلى 2009م، تطور برنامج اللقاء المشترك وشهدت الأحزاب ذات المرجعية الدينية تحولاً مهماً نحو تشكيل الحزب السياسي المدني؛ وأدى ذلك إلى توصل أحزاب اللقاء المشترك إلى صيغة تحالف تمتلك أطراً تنظيمية موحدة، من خلال اللائحة التنظيمية

والبرنامج السياسي؛ أي مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الصادر أواخر عام 2005م.

ثالثها- من عام 2009م إلى 2011م، انتقل اللقاء المشترك إلى طور التحالف الاستراتيجي لكتلة تاريخية للتغيير اتسعت لتشمل أحزابًا وتيارات جديدة؛ تتضمن، الجماعة الحوثية التي كنا نعتقد أنها تسعى للمشاركة، وليس لإقامة نظام سلافي طائفي تجمع مصالح وقوى النظام البائد والنظام القديم، وصار لهذه الكتلة التاريخية، بغض النظر عن الخدعة الحوثية، أسس ومبادئ وثائقية للتغيير والانتقال الديمقراطي: (مشروع رؤية للإنقاذ مثلت إطارًا عامًا لانطلاق ثورة 11 فبراير 2011م ولمؤتمر الحوار الوطني).

وبالعودة إلى الوثيقة نجد أنها تمثل الرؤية المشتركة للمستقبل الذي صار اللقاء المشترك وشركاؤه نواته الأولى وكانت هذه النواة الداعم الأول لانطلاق ثورة 11 فبراير. وكان لدعم اللقاء المشترك وشركاؤه للثورة، الدور الأول في فرض طموحات الشعب اليمني في التغيير والتحديث والديمقراطية.

بهذا حقق اللقاء المشترك أثرًا عظيمًا في برامج أحزابه وسياساتها كلها، فتحوّلت برامج أحزابه وسياساتها إلى السير على النهج الديمقراطي، ووضعت الأساس الأول للمصالح الوطنية، وليس للأيديولوجيا، وللمشترك وليس للمختلف، وأصبح أثر ذلك جليًا في مسار الأحزاب ذات المرجعية الدينية، إذ اتجهت أو سارت خطوات مطلوبة وضرورية نحو التحول إلى صيغة الحزب السياسي، وتخلّت عن

خطاب التكفير والعصية الطائفية والشعارات الدينية في العمل السياسي؛ ومن ثمَّ قبلت أن تكون أحزابًا سياسية شأنها شأن الأحزاب القومية أو الأممية، وهذا بدوره جعلها قادرة على الاستجابة لوحدة الموقف والمطالبة بالتغيير الديمقراطي.

وهكذا مثل اللقاء المشترك وشركاؤه مصالحة سياسية، وإعلان مختلف التيارات السياسية تخليها عن العنف والثأر، والتخلص من أوزار الماضي، الهويات غير الوطنية، والإقرار بضرورة التغيير الديمقراطي وأداته كتلة تاريخية من أجل التغيير السلمي، على أساس عقد اجتماعي جديد. وبذلك يكون اللقاء المشترك قد جعل من أحزابه وحلفائه السياسيين والاجتماعيين قوة سياسية فاعلة قادرة على التغيير والتعبير عن الهوية الوطنية الجامعة، وتبنى جميع أحزابه النهج الديمقراطي والدولة المدنية الحديثة؛ وهو مما جعلها قوة للتغيير وليس للتدمير.

لقد راکمت تجربة اللقاء المشترك رؤية معرفية للتغيير وأدوات ووسائل لإحداثه. وتجسد ذلك، بدرجة أساسية، في وثيقتي: (مشروع رؤية للإنقاذ الوطني 2009م، ومشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني 2005م).

الرابعة: تفويت فرص الحرب الأهلية:

بعد أن عجز نظام علي عبد الله صالح عن إجراء الانتخابات النيابية في 27 أبريل 2009م، والقضاء على القضية الجنوبية وتمرد الحوثيين في صعدة، باشر في اتخاذ تدابير تغطي على هذا العجز، بالاتجاه

نحو الانقلاب على النظام الجمهوري، والمظهر الديمقراطي، وإشعال حرب أهلية. وكان من أخطر تلك التدابير ما يأتي:

1- الإعداد لحرب أهلية في كل أنحاء اليمن بدءًا بتشكيل ما سميت بـ(لجان الدفاع عن الوحدة، وكتائب الجهاد في صعدة)، وبالتنسيق مع التنظيم الإرهابي (التنظيم السري) الذي يخترق أحد أحزاب اللقاء المشترك- التجمع اليمني للإصلاح، وهو تنظيم كان ولا يزال يمثل النسق الثاني للثورة المضادة، ويسعى لاستعادة سيطرة عناصره على التجمع اليمني للإصلاح وعلى خارجه.

2- إعداد مشاريع قوانين تجرّم حرية العمل السياسي، وفي مقدمة ذلك: حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، بفرض عقوبات على حرية الرأي والتعبير تصل إلى السجن عشر سنوات والإعدام، ومنح الشرطة صلاحية قمع التجمعات السلمية، متضمنة: استخدام القوة المفرطة وتشمل القتل، وإعطاء الجهات الإدارية صلاحية إيقاف نشاط الأحزاب، والتنصت على قيادات المعارضة والنشطاء السياسيين¹.

وواجه اللقاء المشترك مسعى السلطة بتدابير مقابلة كان أهمها وضع رؤية شاملة للتغيير "مشروع رؤية للإنقاذ الوطني"، والترتيب لعقد مؤتمر حوار وطني لمناقشة المشروع، والتوافق عليه بين مختلف الأطراف والقوى السياسية. واشتملت التدابير على رؤية لمشروع الدولة الوطنية- دولة القانون أو الدولة المدنية وإزالة آثار الصراعات السياسية، وفي

¹ - حول هذه المشاريع راجع: د/ محمد أحمد علي: التغيير-الإصلاح الديمقراطي في اليمن، مرجع سابق ص145.

المقدمة آثار حرب 1994م من خلال هيئة للإنصاف والمصالحة تتولى تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

وتواصلت جهود اللقاء المشترك لتحقيق مشروعه، ومن ذلك تقديم مبادرة إلى النظام وحزبه للمشاركة في مؤتمر الحوار المزمع عقده، ومضمون الإصلاح الديمقراطي وموضوعاته التي يجب طرحها على مؤتمر الحوار الوطني؛ ومن ذلك:

بناء الدولة اللامركزية، والنظام السياسي، وتوازن السلطات، والتنمية الاقتصادية المتوازنة بين أجزاء الجمهورية وتوزيع الثروة، وبناء مؤسستي الجيش والأمن على أسس وطنية، والاتفاق على أسس وضمانات نجاح الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة¹. وقد وافق النظام وحزبه على المبادرة مجبراً بفضل الموقف الموحد لأحزاب اللقاء المشترك، لكن النظام قرر تكتيكياً الموافقة والتخلي، حتى تخلى عن موافقته على عقد مؤتمر حوار وطني، وعاد إلى تدابير الانقلابية على النظام الجمهوري، وأسس الديمقراطية ووحدة 22 مايو، من خلال إقرار كتلة المؤتمر الشعبي في مجلس النواب من حيث المبدأ تعديل الدستور على نحو يحقق أهداف الانقلاب، وجميعها في تقديرنا مؤشرات تراكمية لحالة ثورة مضادة، كان النظام يديرها ويعدّها، عنوانها البارز قضية (التوريث) التي بدأ نظام صالح يشغل عليها منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي.

¹ - راجع. المصدر السابق.

ويمكن اللقاء المشترك من إحباط هذا المسعى بإعلان الهبة الشعبية، وتنظيم اعتصامات ومسيرات ضخمة في كل أنحاء الجمهورية، وإقرار السير في التحضير لعقد مؤتمر الحوار الوطني في الثلث الأول من عام 2011م، من دون مشاركة السلطة. ومهدت هذه الخطوات والتدابير، إلى جانب شروط موضوعية وذاتية كثيرة، لاندلاع الثورة الشبابية الشعبية، ولم يمنعها تراجع النظام عن إجراء انتخابات انفرادية وقبوله المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني.

لقد كان من عوامل نجاح اللقاء المشترك ليس الموقف الموحد فحسب، بل تبني مشروع وطني جامع، والقبول بالآخر المختلف كالجماعة الحوثية، ورفض العنف. فتحقق بفضل ذلك صمود ثورة 11 فبراير 2011م، . وبذلك تمكن اللقاء المشترك من درء الحرب الأهلية، وتوفير الأسس والشروط الموضوعية والذاتية لنقل السلطة سلمياً، وتحقيق التحول الديمقراطي بالتوافق. ومن هذا المنطلق وقّعت أحزابها على اتفاقيتي المبادرة الخليجية وآلية تنفيذ العملية الانتقالية اللتين عبّرتا عن التوافق على الانتقال الديمقراطي وبخطوات محددة، واشتملتا على أسس بناء الدولة المدنية، وتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. وكان من أهم نتائج هاتين الاتفاقيتين عقد مؤتمر الحوار الوطني الذي كان اللقاء المشترك يسعى لعقده، وكان من ثماره تحقق التوافق الوطني على نهج التغيير، وتحديد أسس الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة، والتوافق على أسس ومبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. وبحسب للمشارك أنه تعامل بأفق مفتوح مع مختلف القوى. وتجسّد ذلك في

مشاركة الفئات التي كان لها الدور الأساس في الثورة: الشباب والحراك الجنوبي والمرأة، وكان متفوقاً بتبني مشاركة الحوثيين الذين لم يكونوا مأمونين الجانب، فكان هذا تصرفاً سياسياً مسؤولاً يحسب للقاء المشترك وليس عليه.

لقد مثل اللقاء المشترك النواة الصلبة لكتلة تاريخية للتغيير، وتحالفاً فريداً من نوعه في الوطن العربي. وعبر عن مصالح قوى سياسية واجتماعية كبيرة، وجعل هذا التحالف من أحزابه تنظيمات عابرة للطوائف أو مؤهلة لذلك. ولعل هذا كان المصدر الأساس لقوة اللقاء المشترك إلى جانب تبنيه رؤية موحدة للمستقبل، والتوافق عليها وعمادها إقامة الدولة المدنية الكفيلة بضمان المواطنة المتساوية، وحكم القانون والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة.

بيد أن انعقاد مؤتمر الحوار الوطني قد تم في ظرف تشرذم فيه اللقاء المشترك، وصارت بعض أحزابه أقرب للنظام القديم ممثلاً في المؤتمر الشعبي العام، وكانت هذه الحالة فرصة سانحة لتوجيه النظام القديم سهامه إلى اللقاء المشترك لكي يتسنى له الإعداد للثورة المضادة وإشعال حرب أهلية في البلاد وهذا ما تحقق. وفي الوقت ذاته استخدم عناصره في أحزاب اللقاء المشترك، للعمل من أجل القضاء عليه وتكبير حجم الخلافات البسيطة.

عند اندلاع ثورة 11 فبراير 2011م سعى نظام علي عبد الله صالح وعائلته إلى إشعال فتنة طائفية وحرب أهلية، لكن اللقاء المشترك

تمكن وبوعي شباب ساحات الحرية والتغيير من تفويت هذه الفرصة. وتم تلقي الرصاص في الساحات من دون اللجوء إلى السلاح. ولم يلجأ إلى السلاح حتى أبناء القبائل المسلحة عدا حالات استثنائية قليلة. وهنا ظهر في الأفق إمكان تحقيق النظام القديم ما عجز عن تحقيقه أثناء الثورة من تحويل الصراع السياسي إلى صراع طائفي. ومن أجل إنجاح مخططه كان لا بد من تفكيك موقف اللقاء المشترك أولاً، والتوسل بالحوثي لاستخدام الورقة الطائفية، ومن أجل تحقيق هذه الغاية لجأ إلى:

1- حرك النظام القديم وعبر الأجهزة الأمنية حلفاءه وعناصره في مختلف الأحزاب ضد اللقاء المشترك وفي اتجاهات متعارضة، فحرك التنظيم السروري في التجمع اليمني للإصلاح ضد اللقاء المشترك بحجة أنه يتعامل مع الروافض ويتبنى الدولة المدنية، ولأجل ذلك دبّج هذا التنظيم المحاضرات والندوات والكتب لرفض فخ الدولة المدنية كما يدّعون. وتحركت عناصر الأجهزة الأمنية المدسوسة في الأحزاب الأخرى نحو التحوث والدعوة للقضاء على اللقاء المشترك؛ لأن فيه التجمع اليمني للإصلاح الذي يفرض الأيديولوجيا الوهابية أو الطائفية، واستخدمت هذه الحالة في كل الأحزاب: الاشتراكي، والناصري، وحزب الحق والبعث واتحاد القوى الشعبية، ووصل الأمر في بعض الأحزاب إلى تحوث جل القيادة العليا؛ مثل: حزب الحق، أو استيلاء المتحوثين على قيادة الحزب بالقوة، مثل: حزب البعث العربي الاشتراكي.

2- التحالف مع الحوثيين وتجنيد الآلاف بمعيار طائفي: سلافي- مذهبي، وهنا تشابكت مصالح قوى النظام القديم والباطد، متضمنة في أجهزة الجيش والأمن، وصار هذا الاختلاط كليًا بعد انقلاب 21 سبتمبر 2014م.

من هنا كان موقف خذلان أحزاب اللقاء المشترك ثورة التغيير، وخذلا بعضها بعضًا من أهم أسباب نجاح الثورة المضادة التي قام بها تحالف النظام القديم والباطد في الانقلاب، وإدخال اليمن في حرب أهلية.

وينبغي التساؤل هنا: هل يعود فشل اللقاء المشترك في الحفاظ على منجز ثورة 11 فبراير 2011م والمتمثل في الإقرار الوطني والدولي بضرورة التغيير، وبناء نظام سياسي جديد وإقامة الدولة المدنية عبر التحول الديمقراطي إلى أن مهمة اللقاء المشترك قد استنفدت، وإلى كون الضرورة التي أدت إلى قيام الثورة لم تعد قائمة أو قد انتفت؟

لا تستطيع الإجابة الموضوعية عن الشق الأول من السؤال إلا أن تعترف بأن نجاح الثورة المضادة في الانقلاب على عملية الانتقال الديمقراطي، والاستيلاء على السلطة يرجع إلى استراتيجية الفشل التي تبناها النظام القديم بالتحالف مع النظام البائد. لكن ما كان لهذه الاستراتيجية أن تحقق النجاح لو لم يتخذ بعض من اللقاء المشترك موقف الخذلان من بعض، وتخليه عن مهمة ضمان إنجاح الانتقال الديمقراطي، والانشغال بصغائر الأمور؛ لأن الطموح عندما يتوقف عند مكاسب آنية وصغيرة يقود حتمًا إلى الفشل، وفقدان هذه المصالح

الصغيرة في نهاية المطاف. غير أن هذا لا يعني أن أحزاب اللقاء المشترك هي المسئول الوحيد عن تمكين الثورة المضادة من الانقلاب، لكنها بالتأكيد المسئول الأول، لأنها كانت المعنية بتحقيق أهداف ثورة فبراير. إذن، فالإجابة عن الشق الأول من السؤال، نعم، مع الأسف. وتحتاج الإجابة عن الشق الثاني من السؤال إلى استعراض سريع لما يجري اليوم لكي نقول ما إذا كان اللقاء المشترك قد استنفد مهماته أو أن ضرورة وجوده لم تعد قائمة أم لا.

يتبين مما تقدم أن ثمة مهمات محددة وواضحة وضعها اللقاء المشترك على عاتقه، تلخص في التغيير عبر التحول الديمقراطي وإقامة الدولة المدنية. فهل تحققت هذه المهمات حتى يقال إن اللقاء المشترك قد استنفد مهماته؟

بالطبع، لم تتحقق بعد هذه المهمات فحسب، بل انزلق اليمن إلى الحرب الأهلية وصار الكيان الوطني ووحدة التراب الوطني مهددين في وجودهما. لكن المستجدات تجعل اللقاء المشترك أكثر من ضرورة سياسية ووطنية، ولكن في إطار ومحتوى جديد يستوعب المستجدات والقوى الجديدة. ولعل مرد الخذلان الذي مارسه أحزاب اللقاء المشترك، ولاسيما التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، إلى أن هذه الأحزاب لم تقدر خطورة دورها في إنجاح ثورة فبراير وتحقيق أهدافها، أو خطر فشل التغيير بسببها. لكن المستجد اليوم أن هذه الأحزاب التي لم تتخل عن تحقيق أهداف الثورة، ورفضت القبول بالثورة المضادة، قد وجدت

نفسها وجهاً لوجه أمام نتائج ما مارسته من خذلان، وأخطر هذه النتائج الحرب الأهلية التي فرضها انقلاب تتوافر فيه كل عناصر الدكتاتورية الفاشية، وأهمها ادعاء التفوق والتميز العرقي والجغرافي والمذهبي، وادعاء الحق الإلهي والتاريخي في الحكم، وفرض ذلك بقوة السلاح.

اليمن اليوم أمام تحدي بقاء الكيان الموحد، ووحدة التراب الوطني والهوية اليمنية. وتتولى القيام بهذا التدمير والتمزيق كتل صماء: سلالية-مذهبية-جهوية، وهي عصبيات تتدثر بنشر خرافة التميز العرقي والحق الإلهي أو الجغرافي أو التاريخي في التسيّد أو التمييز. وتقوم زعامات هذه العصبيات بنشر هذه الخرافات لاستعادة السلطة المطلقة واحتكارها.

من أجل إنجاح مسعى التمييز أضفت تضيي الكتل الصماء القداسة على قيادتها، ومنها قوى سياسية وعسكرية وتنظيمات إرهابية: المؤتمر الشعبي-زعيمه المقدس علي عبد الله صالح، وأنصار الله-زعيمهم المقدس عبد الملك الحوثي، والتنظيم السروري-زعيمه المقدس عبد المجيد الزنداني، ولهؤلاء جميعاً مشاريع طائفية-جهوية-تمزيقية، تجاريها مشاريع تمزيقية أخرى تدعي هويات غير الهوية اليمنية، وجميعها برغم التعارض الظاهر تشكل ثورة مضادة بنسقين: ولاية الفقيه - وورثة الأنبياء.

إذن فنحن أمام حالة تمزيقية وهويات غير وطنية وتفتيتية وعنصرية-فاشيتي. واستمدت تستمد فاشية علي عبد الله صالح والحوثي من موروث مظلم، كانت حرب 1994م مناسبة لاستعادته وممارستها

في الواقع. وجرى تكرار هذه الممارسة عام 2015م. ونحن الآن أمام دعوات وممارسة للهوية التمييزية بصورة علنية بدون موارد، وهي حالة غير مسبقة في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، بادعاء هويات جنوبية وأخرى شمالية، وسيؤدي القبول بهذه الهويات التمييزية التدميرية إلى هويات متعددة في الشمال والجنوب، وإلى استمرار الحرب، وتعمق الطائفية-الفاشية، بادعاء التمييز السلافي أو الجهوي أو المذهبي.

أمام هذا الخطر العظيم يحتاج اليمن إلى وجود كتلة تاريخية نواتها اللقاء المشترك بأحزابه التي ما زالت تتبنى مشروعًا وطنيًا جامعًا-إقامة الدولة الوطنية الحديثة الاتحادية-الدولة المدنية، وهي بالتأكيد مضطرة للتخلص من العناصر والتيارات التي تتبنى الهويات التمييزية، والسلاوية، والجهوية، والمذهبية.

إذن، فلم تستنفد مهمات اللقاء المشترك، بل ازدادت تعقيدًا وإحاحًا، وتعاضم الخطر على اليمن، ووحدة كيانه وترابه الوطني؛ وهو الأمر الذي يستدعي استعادة اللقاء المشترك ووضع خطة لبناء كتلة تاريخية للأحزاب السياسية تستأنف مهمات اللقاء المشترك بكفاءة أعلى وروح جديدة. وهذا أمر يتطلب ما يأتي:

1- التقييم المشترك لمسيرة اللقاء المشترك، ومناقشة أسباب الفشل بصراحة ووضوح، بهدف استعادة هذا التحالف، وجعله أساسًا لكتلة تاريخية تحمل مشروعًا سياسيًا وطنيًا جامعًا، وتعمل على استعادة الدولة والانطلاق إلى رحاب جديدة وفي مقدمتها العودة إلى العملية السياسية وتنفيذ مهمات الانتقال الديمقراطي.

2- حشد كل الطاقات للقضاء على الانقلاب، ونفي كل ممارسة طائفية: سلالية أو جهوية أو مذهبية.

3- لقد أدت الحرب والتمترس وراء السلاح إلى تراجع دور السياسة ودور الأحزاب السياسية. وسيجد اليمينيون أنفسهم بعد إيقاف الحرب أمام عصبية متعددة، وتعددية عصبوية وفراغ سياسي لا يمكن تجاوز مخاطرها إلا من خلال تنظيمات سياسية عابرة للطائفية والعصبية التمييزية، تأتلف في كتلة تاريخية للتغيير تكون حاملاً لمشروع الدولة الوطنية الحديثة، وتسهم بفعالية ليس في إنجاز ما تبقى من مهمات الفترة الانتقالية فحسب، بل تتصدى للمهمات المترتبة على الحرب وفي مقدمتها استعادة الدولة، وإنهاء الانقلاب، وإزالة آثار الحرب، وإعادة إعمار البلاد.

بيد أن هذه المهمات تتطلب مغادرة الأحزاب السياسية حالة الاستكانة والاستسلام للأمر الواقع، وأن تستعيد دورها بنفسها، من خلال المبادرة بصنع القرار، وتوحيد صفوفها وفعالها، للتأثير في ما يجري في الساحة الوطنية، والقيام بدبلوماسية واسعة على الصعيد الدولي، والعمل للتأثير في مواقف دول الإقليم، ودول الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة البريطانية، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية والصين بموقف موحد لإنقاذ اليمن من حكم الانقلاب وإنهاء الحرب.

الموقف الدولي والحوار والتفاوض

نجحت الأمم المتحدة ومعها الدول العشر، ثم الثماني عشرة الداعمة للعملية السياسية وعملية الانتقال الديمقراطي في الإسهام في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل. لكن جهدها في إنجاح الحوار لم يتجاوزه إلى التنفيذ، وإيقاف اغتصاب السلطة بالتدرج، وخاصة بعد الاستيلاء على العاصمة صنعاء من قبل الميليشيات المشتركة (اللجان الشعبية) بين الرئيس السابق وعائلته والحوثيين، عدا توقيع الأحزاب والمكونات السياسية اتفاق السلم والشراكة الوطنية وملحقه الأممي. وتوقف الجهد عند إبرام الاتفاق، وامتناع تحالف الثورة المضادة عن تنفيذه على الرغم من الجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر، من أجل استمرار الحوار بين الأطراف الموقعة على اتفاق السلم والشراكة الوطنية، لإيجاد توافق بشأن تنفيذه، والعودة إلى العملية السياسية، وعملية الانتقال وتنفيذ ما تبقى من مهمات الفترة الانتقالية طبقاً لاتفاق المبادرة الخليجية، واتفاق تنفيذ العملية الانتقالية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني. لكن هذه الجهود التي استمرت منذ منتصف عام 2014م حتى منتصف شهر مارس من عام 2015م ذهبت أدراج الرياح، بسبب شن الانقلابيين الحرب على جنوب اليمن. وهنا توقف الحوار.

وأثناء الحوار كان مسعى المؤتمر الشعبي العام لتعطيله ظاهراً للعيان، إذ كان يثير يومياً مناقشة أموراً حسمت في مؤتمر الحوار الوطني، أي المنازعة في مرجعية الحوار وحسبان الأمور التي جرى التوافق، عليها - ولم يكن رئيس المؤتمر الشعبي العام راضياً عنها - أموراً غير متوافق عليها؛ ومن ذلك شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية وهيئات الدولة الأخرى: مجلس النواب ومجلس الوزراء، لعدم توافر الشروط المقررة في رئيس الحزب وأبنائه. وكان شريكه الحوثي يقبل بمرجعية مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، لكنه ينزاع حول الأساس الذي قامت عليه تلك المخرجات؛ أي أنه يرفض مرجعية اتفاق المبادرة الخليجية، واتفاق آلية تنفيذ العملية الانتقالية.

كان تحالف الثورة المضادة يواصل الحوار لهدف واحد، هو انتزاع اعتراف الأحزاب السياسية بشرعية الانقلاب وهيئات السلطة الموالية له، مثل مجلسي النواب والشورى والتخلي عن شرعية الرئيس؛ ومن ثم شرعية الدولة القائمة على شرعية الفترة الانتقالية.

حدثت حينئذٍ صحوّة مؤقتة للقاء المشترك، فاتفقت أحزابه على: "رؤية اللقاء المشترك للخروج من الأزمة السياسية" التي تضمنت محورين:

الأول: تهيئة المناخات والأجواء الآمنة المطمئنة للفرقاء السياسيين، وتضمن هذا المحور خمس نقاط؛ هي:

1- تعزيز الثقة بين الأطراف السياسية، من خلال اعتماد الحوار لحل الخلافات، وتجريم استخدام القوة أو التلويح بها لتحقيق أهداف

سياسية، والتوقف عن الإساءة للقوى السياسية في البلاد وعن إظهار التسلط على الجميع.

2- ضمان عدم التعرض للمظاهرات، والاحتجاجات والمسيرات السلمية، واحترام حق التعبير.

3- رفع الحصار عن الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء وإطلاق حريتهم.

4- وقف الانتهاكات بحق الصحفيين والمعارضين والناشطين السياسيين والإعلاميين.

5- العودة إلى ما كان الوضع عليه في أمانة العاصمة وبقية المحافظات عند توقيع اتفاق السلم والشراكة؛ ويتضمن ذلك، الانسحاب من دار الرئاسة، ومحيط منزل رئيس الجمهورية، والمواقع المحيطة بهما، والمؤسسات وتغطية الفراغ الأمني من قبل الجهات الأمنية المختصة.

الآخر: مقترح الحل السياسي (إعادة المسار السياسي):

تضمن هذا المحور رفضاً واضحاً للانقلاب، والتمسك بشرعية رئيس الجمهورية، إذ ورد فيه أنه: "عند توافر المناخات والأجواء الآمنة طبقاً لما ورد أعلاه يتقدم الفرقاء السياسيون كلهم للرئيس عبدربه منصور هادي بطلب العدول عن الاستقالة وهو الخيار الذي تتوافر له فرص النجاح(...)"، ومن خلاله تمكن إعادة الروح للحياة السياسية شريطة الالتزام بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة وملحقه الأمني والعسكري، وكل الاتفاقات الموقعة وصولاً للاستفتاء على الدستور، وإجراء الانتخابات الرئاسية

والنيابية". ولا يعني عدم الإشارة هنا إلى المبادرة الخليجية التخلي عنها، إنما جرى التأكيد على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها، إذ ورد في الرؤية: "إن أحزاب اللقاء المشترك وهي تتقدم بهذا المقترح لتؤكد على أنها تنطلق من الحرص على وجود شرعية غير متنازع فيها (...). إذ إن القبول باستقالة رئيس الجمهورية (...) سيمثل انقلاباً على العملية السياسية، وإجهاضاً لها؛ ويتضمن ذلك مخارجات الحوار الوطني والاستفتاء على مشروع الدستور الجديد...".

خلص هذا الحوار إلى اقتراح الآتي:

1- يتم توافق المكونات الموقعة على اتفاق السلم والشراكة الوطنية على اختيار أربعة نواب لرئيس الجمهورية وبمعيار التمثيل الوطني، وتلتزم الأطراف الممثلة بمجلس النواب بتعديل المادة الدستورية المتعلقة بنائب الرئيس، وهو تعديل يندرج ضمن صلاحية مجلس النواب، أي لا يحتاج إلى استفتاء شعبي.

2- تشكيل حكومة إنقاذ وطني من المكونات الموقعة على اتفاق السلم والشراكة الوطنية بالتساوي فيما بينها، باختيار ممثلين عنهم بصورة مباشرة في الحكومة يتم اختيار وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والإعلام من شخصيات مستقلة، ويتم التوافق على تسمية رئيس مجلس الوزراء.

لُخصت الرؤية شفيهاً لممثل الأمين العام للأمم المتحدة، والاتفاق معه على إعطاء ممثلي اللقاء المشترك عرض المقترح المكتوب في جلسة

الحوار، وعندما همَّ ممثلو اللقاء المشترك بعرضه تفاجأوا بمغادرة حامل الورقة، وعدم دخوله إلى قاعة الاجتماع.

في الوقت ذاته كان تحالف الثورة المضادة يرفض شراكة رئيس الجمهورية في الحوار وفي العملية السياسية، أي جعل أطراف الحوار محل نزاع. وبعد تمكن الرئيس من الإفلات من الإقامة الجبرية في صنعاء، والانتقال إلى عدن، صار مكان الحوار محل خلاف كذلك، إذ طرح رئيس الجمهورية تغيير المكان واختيار مكان آمن لا يجعل الحوار تحت ضغط استخدام القوة والسلاح من قبل تحالف الثورة المضادة. وأيد هذا الطرح من قبل الحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري. وظل مكان الحوار محل خلاف حتى دعا الرئيس إلى أن تكون الرياض مقراً للحوار. وأعلنت السعودية قبولها ودعت الأطراف إلى الحوار في الرياض تحت رعاية الأمانة العامة لمجلس تعاون دول الخليج العربية، وأيد مجلس الأمن للأمم المتحدة دعوة الرئيس للحوار، وقبول المملكة العربية السعودية، وذلك في قراره رقم (2216). لم يكن هذا الاختيار في واقع الحال يمثل حلاً للخلاف حول مكان الحوار، بل زاده تعقيداً، إذ ليس من المعقول أن يوافق تحالف الثورة المضادة على الرياض، لاسيما إذا كان لحليفه الإقليمي - إيران اعتراض. ومن الطبيعي أن يكون ذلك الاعتراض الإيراني قائماً؛ لأن الصراع الإقليمي انتقل إلى الساحة اليمنية، وأزداد هذا الخلاف عمقاً بعد التدخل العربي العسكري في اليمن بقيادة السعودية. غير أن اختيار الرياض كان بعد شن الحرب على عدن، ومحاولة قتل الرئيس

بقصف الطيران، وتبرع ميليشيات الحوثي بالموانئ الجوية والبحرية لإيران، وإجراء مناورات عسكرية على حدود السعودية، وكان مجلس تعاون دول الخليج العربي يتشاور مع الأحزاب السياسية لاختيار مكان في إحدى دول المجلس، على نحو يحقق مشاركة كل الأطراف اليمنية: الشرعية والأحزاب الداعمة لها من جهة، والمتمردين والأحزاب التابعة للانقلاب من جهة أخرى، وكان الخيار يتجه نحو عُمان أو الكويت؛ ومن ثم أتى اختيار الرياض بعد أن صارت المنطقة مهددة بحرب شاملة تشنها إيران من الأراضي اليمنية.

وكانت موضوعات الحوار تتمثل بثلاثة موضوعات رئيسة، هي:

1. مناخات التوافق، وتتمثل في إلغاء الإجراءات الانقلابية التي قام بها تحالف الثورة المضادة.
2. الشراكة في إدارة المرحلة الانتقالية والتأسيس للدولة: البرلمان، ورئاسة الدولة، والحكومة، والهيئات المستقلة: (الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، اللجنة العليا للانتخابات، وهيئة مكافحة الفساد).

وكانت المناقشات في الحوار تصطدم بمنطق متناقض؛ إذ كان تحالف الثورة المضادة يُعدّ مجلس النواب ممثلاً للشرعية الدستورية وهو المجلس الذي انتهت مدته عام 2009م، واستمر بالتوافق السياسي وحده، وفي الوقت ذاته يتمسك بعزل رئيس الجمهورية الذي يمتلك وحده شرعية شعبية قائمة على الانتخابات

العامة، إذ انتخب في الفترة الانتقالية وتولى منصبه وفقاً لآلية نقل السلطة التي جرت الانتخابات على أساسها حتى انتهاء الفترة الانتقالية بإنجاز مهماتها وانتخاب رئيس جديد وفقاً لشرعية الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق المبادرة الخليجية، واتفاق آلية تنفيذ العملية الانتقالية. ورفضت أحزاب اللقاء المشترك هذا التوجه.

3- استعادة الأمن والاستقرار؛ بالبدء باستعادة مؤسسات الدولة والسلاح، وانسحاب الميليشيات من المؤسسات والمدن، وحل الميليشيات، وهذا الموضوع لم يصل الحوار إلى الوقوف عليه، ولكن ثمة موقف سابق يبين أن تحقيق مثل هذه المهمات غير ممكن اختياريًا من قبل الميليشيات، أو اللجان الشعبية. ومن مؤشرات ذلك أنه عند مناقشة مصفوفة خاصة بمعالجة قضايا صعدة في اللجنة المشتركة المشكلة من أعضاء في الحكومة، وقيادة أنصار الله، كان الحوثيون يطرحون فكرة مؤداها أن يُيسر نفوذ الدولة في كل أنحاء البلاد بعد بناء الدولة، أي تأجيل استعادة الدولة لسلطتها إلى أجل غير مسمى. نصل مما تقدم إلى أن اتجاهات الحل كانت وستظل متمثلة في ما يأتي:

1. استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب والحرب.

2. التوافق الوطني بالحوار الجامع في مكان آمن.

3- العودة إلى العملية السياسية وعملية الانتقال الديمقراطي لتنفيذ ما تبقى من مهمات الفترة الانتقالية، مع إيقاف الأعمال التي تهدد وحدة الكيان الوطني ووحدته الترابية، وإنهاء التدخل الأجنبي لتغذية الطائفية والحرب الأهلية.

بيد أن هذه الخيارات ليست ضمن برنامج الثورة المضادة التي قبلت فيما بعد بالتشاور، أو بالأصح التفاوض خارج اليمن بدءًا من سويسرا ثم الكويت، لكن هذا القبول لم يكن يتعدى التكتيكات السطحية بدافع أن التفاوض سيمكنهم من إحلال شرعية الانقلاب محل الشرعية الدستورية -التوافقية، كما تبين لاحقًا.

وإلى جانب دعم الحوار الوطني، يدعم المجتمع الدولي، خاصة الدول العشر أو الثماني عشرة¹ جانبيين: الأول سياسي من خلال قرارات مجلس الأمن والآخر اقتصادي من خلال اجتماعات أصدقاء اليمن.

وصدر أول قرار لمجلس الأمن لدعم الانتقال الديمقراطي في اليمن بعد اندلاع الثورة الشبابية الشعبية في جلسة المجلس (6634) المنعقدة في أكتوبر 2011م برقم (2014).

فقد أدان القرار في مادته (2) انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة التي ترتكبها السلطات اليمنية بالاستعمال المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين وأعمال العنف والانتهاكات التي ترتكبها الأطراف الفاعلة الأخرى، وأوجب محاسبة كل المسؤولين عن ارتكاب العنف

¹ - الدول العشر الداعمة، هي-دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومجلس دول الخليج العربية، ثم ضمت إليها دول أخرى ومنظمات دولية فصارت مجموعة العشر ثم مجموعة الثماني عشرة.

وانتهاك حقوق الإنسان والاعتداء عليها¹. وألزم في الفقرة (3) كل الأطراف بالامتناع، والتوقف فوراً عن استخدام العنف بوصفه وسيلة لبلوغ أهداف سياسية². وأكد في المادة (4) سرعة تحقيق انتقال سياسي سلمي، وأوجب على رئيس الجمهورية التوقيع في أسرع وقت ممكن على اتفاق للتسوية، قائم على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي، وتنفيذ هذا الاتفاق الذي كان قد وقع من المعارضة، ممثلة في أحزاب اللقاء المشترك، والمؤتمر الشعبي العام، وتنفيذ قرار رئيس الجمهورية الصادر برقم (24) في 12 سبتمبر 2011م الذي يقضي بنقل سلطات الرئيس إلى نائبه.

وكان قرار مجلس الأمن ينص بدرجة أساسية على حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية، ويوجب على السلطات اليمنية الالتزام بأحكام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى أن يَمَكِّنَ اليمنيون من ممارسة هذه الحقوق والحريات؛ ومنها

¹ - تنص الفقرة (2) من القرار على أن مجلس الأمن: ((يدين بشدة انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة التي ترتكبها السلطات اليمنية، من قبيل الاستعمال المفرط للقوة ضد المتظاهرين المسالمين، إضافة إلى أعمال العنف واستخدام القوة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف الفاعلة الأخرى، ويشدد على أنه ينبغي =محاسبة كل المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف وانتهاك حقوق الإنسان والاعتداء عليها)).

² - تنص الفقرة (3) من القرار على أن: ((يطالب كل الأطراف بالامتناع فوراً عن استخدام العنف بوصفه وسيلة لبلوغ أهداف سياسية)).

حقهم في التجمع السلمي، وحرية التعبير، وإيقاف الهجمات التي تشنها قوات الأمن على المدنيين والأهداف المدنية.

كما يؤكد القرار حق المرأة بإشرافها في حل النزاع القائم، ومشاركتها مشاركة تامة وعلى قدم المساواة في صنع القرار بمختلف مستوياته¹.

وأبقى هذا القرار المسألة اليمينية قيد النظر الفعلي على أن يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً عن تنفيذ القرار في غضون 30 يوماً من تاريخ صدوره، وكل 60 يوماً بعد ذلك².

وواصل الأمين العام للأمم المتحدة بموجب القرار بذل المساعي الحميدة لدى الأطراف لإنهاء النزاع، ومتابعتها عبر زيارات مستشاره الخاص باليمن السيد جمال بن عمر.

نفذت بعض جوانب قرار مجلس الأمن، والمتمثلة في التوقيع على اتفاق التسوية، واتفاق إجراءات نقل السلطة، وآلية تنفيذ العملية الانتقالية على أساس المبادرة الخليجية. لكن انتهاكات حقوق الإنسان تواصلت بدون اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الإفلات من العقاب، وعدم

¹ - تنص الفقرة (6) من القرار: ((يُهيّب بكل الأطراف المعنية أن تكفل حماية النساء والأطفال وأن تعزز مشاركة المرأة في حل النزاع، ويشجع كل الأطراف على تيسير مشاركة المرأة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة على مستوى صنع القرار)).

² - تنص الفقرة (12) على: ((يطلب المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار في غضون 30 يوماً من اتخاذه، وكل 60 يوماً بعد ذلك)). وتنص الفقرة (13) على: ((يقرر المجلس أن تبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي)).

تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان الذي أشير إليه في ديباجة القرار، والقاضي بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة عام 2011م، فصدر البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ 29 مارس 2012م الذي جاء فيه: "ويؤكد مجلس الأمن مجددًا ضرورة محاسبة جميع المسؤولين عن الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان؛ ويتضمن ذلك أعمال العنف، كما يلاحظ مجلس الأمن بقلق تواصل تجنيد الأطفال، واستغلالهم من قبل المجموعات المسلحة، وبعض العناصر العسكرية، وهو يدعو إلى مواصلة بذل الجهود الوطنية من أجل منع استغلالهم وتجنيدهم".

وانطلاقًا من كون المسألة اليمنية قيد النظر، صدر القرار الثاني لمجلس الأمن في 12 يونيو 2012م برقم (2051) وانصب بدرجة أساسية على دعم تنفيذ مهمات المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، ومواجهة الأعمال الهادفة إلى تقويض الدعم الاقتصادي والإنساني لليمن.

وأكدت الفقرات (3، 4، 5) على عقد مؤتمر حوار وطني يضم جميع الأطراف، وأن تكون الجماعات الشبابية والنسائية من بين المشاركين فيه، وإعادة هيكلة قوات الأمن والقوات المسلحة في إطار هيكل قيادة موحد ذي طابع وطني، والدفع قدمًا بعملية الانتقال عبر سبل؛ منها: إصلاح القطاع الأمني، وإجراء تغييرات في المناصب العليا في قوات الأمن والقوات المسلحة، وإنهاء جميع النزاعات المسلحة، وإلزام

الحكومة بسرعة إصدار التشريع الخاص بالعدالة الانتقالية لدعم المصالحة الوطنية، وإجراء إصلاح دستوري وانتخابي، وإجراء الانتخابات العامة. كانت الثورة المضادة قد بدأت بأعمال تظهر فشل الفترة الانتقالية؛ وهو مما جعل مجلس الأمن يؤكد في بيانه الرئاسي على وقف جميع الأعمال التي تستهدف تفويض حكومة الوفاق الوطني، وتقييض عملية الانتقال السياسي؛ ومن تلك الأعمال القيام بهجمات مستمرة لتدمير البنية التحتية الخاصة بإمدادات النفط والكهرباء، وعرقلة إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن والتعيينات العسكرية والأمنية، معربًا عن استعداده لاتخاذ تدابير بموجب المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت أعمال التفويض هذه¹.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أكد القرار على إلزام السلطات اليمنية بإجراء تحقيق شامل مستقل محايد ومستوفٍ للمعايير الدولية بخصوص ما زُعم وقوعه من انتهاكات حقوق الإنسان، ومنع الإفلات من العقاب. وكان القرار يقصد على وجه التحديد الانتهاكات التي حدثت أثناء الثورة عام 2011م.

أخذت التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه اليمن حيزًا مهمًا في قرار مجلس الأمن الذي دعا المجتمع الدولي؛ ويتضمن ذلك الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، إلى سرعة تقديم

¹ - نصت الفقرة (3) من قرار مجلس الأمن رقم (2051) لسنة 2012م على أن مجلس الأمن: ((يطالب كل الأطراف بالامتناع فوراً عن استخدام العنف وسيلة لبلوغ أهداف سياسية)).

الدعم العاجل لليمن لمواجهة تلك التحديات الكبيرة، من خلال مجموعة أصدقاء اليمن على وجه التحديد.

بيد أن القرار لم يُطبق في واقع الممارسة على الرغم من انعقاد المؤتمرات المتكررة لأصدقاء اليمن.

وصدر القرار رقم (2140) لسنة 2014م في ظل زيادة مؤشرات التحضير للثورة المضادة من قبل النظام القديم باستخدام وحدات الجيش والأمن - والحرس الجمهوري والأمن المركزي، بدرجة أساسية - والقاعدة أو التنظيمات الإرهابية إجمالاً بغض النظر عن مسمياتها؛ وهو مما جعل مجلس الأمن يدرك بصورة أكبر ضرورة إزالة خطر الثورة المضادة، وأن تحقيق الانتقال الديمقراطي يتطلب طي صفحة رئاسة علي عبد الله صالح، وعدم تمكينه من توسيع رقعة التحالف ليسير في عملية الثورة المضادة بمشاركة جميع الجهات المعنية وتعاونها في اليمن، متضمنةً الجماعات التي لم تكن طرفاً في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، بعد أن صار واضحاً "أن الحالة في اليمن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة"¹، وكان بهذا يقصد الجماعات التي لم تكن طرفاً في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، بدرجة أساسية، أي جماعات الحراك الجنوبي وجماعة الحوثي والشباب والمرأة، كما تبين من الفقرة الثالثة.

فقد أكد في فقرتيه الأولى والثانية على أن طي صفحة الماضي لحكم علي عبد الله صالح يستوجب الإسراع في إنجاز مهمات الفترة

¹ - ورد النص في ديباجة قرار مجلس الأمن رقم (2140) لسنة 2014م.

الانتقالية، أو ما تبقى من المرحلة الثانية طبقاً لاتفاق المبادرة، الخليجية
واتفاق الآلية التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، محدداً تلك
المهام بموجب آلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن وهي:

1. صياغة دستور جديد في اليمن.
2. إصدار الإصلاح الانتخابي وتنفيذه؛ إصدار قانون انتخابات جديد،
ووضع سجل انتخابي جديد، وتشكيل لجنة عليا للانتخابات طبقاً
للدستور الجديد، بعد الاستفتاء عليه.
3. إصلاح بنية الدولة لإعداد اليمن للانتقال من الدولة البسيطة إلى
الدولة الاتحادية.
4. إجراء الانتخابات في الوقت المناسب¹.

1- تنص الفقرة (1) من القرار على: ((يؤكد من جديد الحاجة إلى تنفيذ عملية
الانتقال السياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني
الشامل، وذلك تماشيًا مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ووفقاً
للقرارين (2014) لعام 2011م و(2051) لعام 2012م وفيما يتعلق بتطلعات
الشعب اليمني))، وتنص الفقرة (2) منه على: ((يرحب بالتقدم المحرز مؤخراً في
عملية الانتقال السياسي في اليمن ويعرب عن تأييده الشديد لاستكمال الخطوات
التالية من عملية الانتقال، وذلك تماشيًا مع آلية التنفيذ، بما في ذلك ما يأتي:

- أ) صياغة دستور جديد في اليمن؛
- ب) تنفيذ الإصلاح الإنتخابي، بما يشمل صياغة واعتماد قانون انتخابي جديد يتفق
مع الدستور الجديد؛
- ج) إجراء استفتاء على مشروع الدستور، بما في ذلك التعريف به بالشكل
المناسب؛
- د) إصلاح بنية الدولة لإعداد اليمن للانتقال من دولة وحدوية إلى دولة
اتحادية؛=

ولأن مخاطر انقلاب الثورة المضادة بدأت تطل برأسها بصورة واضحة، وتستهدف الفترة الانتقالية القائمة على التوافق ومرجعياته، والشرعية الشعبية لرئيس الجمهورية، أكد القرار من أول سطر على شرعية التوافق، وشرعية مرجعيتها المتمثلة في اتفاق مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتفاق آلية تنفيذها، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، مؤكداً أن ولاية الرئيس عبد ربه منصور هادي لا تنتهي إلا بنهاية إنجاز مهمات الفترة الانتقالية، وعلى وجه التحديد بعد إجراء الانتخابات العامة النيابية، والمحلية والرئاسية، وعقب تنصيب الرئيس المنتخب بموجب الدستور الجديد، وكان القرار بذلك يؤكد ما ورد في آلية تنفيذ العملية الانتقالية، وضمانات مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وإدراكاً من مجلس الأمن بأن العدالة الانتقالية وتحقيقها، إلى جانب إعادة هيكلة الجيش والأمن، وإقامة الدولة الاتحادية من خلال دستور جديد، تمثل جوهر التغيير في اليمن، والضمانة الأكيدة للانتقال

= هـ) وإجراء الانتخابات العامة في الوقت المناسب، على أن تنتهي بعدها ولاية الرئيس هادي الحالية عقب تنصيب الرئيس المنتخب بموجب الدستور الجديد)). وتنص الفقرة (3) على: ((يشجع جميع الدوائر الانتخابية في البلاد، بما في ذلك حركات الشباب والجماعات النسائية في جميع المناطق في اليمن، على مواصلة مشاركتها النشطة والبناءة في عملية الانتقال السياسي ومواصلة روح التوافق في سبيل تنفيذ الخطوات اللاحقة في عملية الانتقال وتوصيات مؤتمر الحوار الوطني، ويهيب بحركة الحراك الجنوبي وحركة الحوثيين وغيرهما إلى المشاركة البناءة ونبذ اللجوء إلى العنف لتحقيق أهداف سياسية)).

الديمقراطي، لم يوجب القرار سرعة إصدار قانون بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية على نحو يتفق مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني فحسب، بل أكد على سرعة إصدار قانون بشأن استعادة الأموال المنهوبة والاستعداد لدعم إنفاذه، وكذا تنفيذ القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م، بشأن إنشاء لجنة التحقيق، الذي نص على أن تكون التحقيقات في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في عام 2011م شفافة مستقلة ملتزمة بالمعايير الدولية، ويكون التنفيذ من قبل الحكومة اليمنية بتعيين أعضاء اللجنة في القريب العاجل¹.

وعلى الرغم من إدراك الحكومة اليمنية، كما أسلفنا، لأهمية تحقيق العدالة الانتقالية وإلزامية قرار مجلس الأمن؛ تجنب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الاصطدام بالنظام القديم، فاستجابا لتعطيل

1- تنص الفقرة (4) على: ((يرحب باعتزام الحكومة اليمنية استحداث قانون استعادة الأصول، ويدعم التعاون الدولي في هذا الشأن، بما في ذلك من خلال مبادرة دوفيل)). وتنص الفقرة (6) على: ((يتطلع إلى الخطوات التي ستتخذها الحكومة اليمنية من أجل تنفيذ المرسوم الجمهوري رقم (١٤٠) لعام ٢٠١٢م، الذي ينص على إنشاء لجنة للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في عام ٢٠١١م، وينص على وجوب أن تكون التحقيقات شفافة مستقلة ملتزمة بالمعايير الدولية، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٩/١٩، ويدعو الحكومة اليمنية إلى تهيئة إطار زمني في القريب العاجل للمبادرة بتعيين أعضاء تلك اللجنة)). وتنص الفقرة (8) على: ((تطلع أيضاً إلى التعجيل باعتماد قانون بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يكون متوافقاً مع واجبات اليمن وتعهداته الدولية وتنبع فيه أفضل الممارسات عند الاقتضاء، ويأخذ في الحسبان في الوقت ذاته توصيات مؤتمر الحوار الوطني)).

مشروع القانونين وتعطيل القرار النافذ، بعدم استخدام صلاحيتهما بالموافقة على المشروعين وتسمية أعضاء لجنة التحقيق المستقلة، على الرغم من أن مجلس الأمن في هذا القرار قد أقدم على خطوة أولى لتدابير عقابية ضد المعرقلين لعملية الانتقال الديمقراطي؛ التي تشمل: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، حيث أوجبت الفقرة (11) من القرار على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تجميد جميع الأصول المالية، والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها، وبدون تأخير لمدة سنة أولية، التي تملكها أو تتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الجهات من الأفراد أو الكيانات التي تعيّن أسماءها اللجنة المنشأة بموجب القرار أو الجهات من الأفراد، أو الكيانات التي تعمل باسمها أو وفقًا لتوجيهاتها، أو الكيانات التي تملكها أو تتحكم فيها ويشمل ذلك مواطني الدول المعنية¹، ويشمل التجميد وفقًا للفقرة

¹ - تنص الفقرة (11) على: ((يقرر أن تجدّد جميع الدول الأعضاء دون تأخير، لمدة سنة واحدة أولية ابتداءً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي تملكها أو تتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الجهات من الأفراد أو الكيانات التي تعيّن أسماءها اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٩ أدناه، أو الجهات من الأفراد أو الكيانات التي تعمل باسمها أو وفقًا لتوجيهاتها، أو الكيانات التي تملكها أو تتحكم فيها، ويقرر كذلك أن تكفل جميع الدول الأعضاء عدم إتاحة مواطنيها أو أي أفراد أو كيانات داخل أراضيها أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية للجهات من الأفراد أو الكيانات التي تعيّن اللجنة أو لفائدته)).

(13) الفوائد أو الأرباح المستحقة أو الالتزامات¹. وإلى جانب تجميد أموال الأشخاص الذين تحدد اللجنة أسماءهم، يلزم القرار الدول الأعضاء باتخاذ ما يلزم من تدابير لمنع دخولهم أراضيها أو عبورهم منها².

وحدد القرار معايير تحديد الجهات الخاضعة للإجراءات من أفراد أو كيانات، والمتمثلة في قيامهم أو مشاركتهم في أعمال تهدد السلام أو الأمن، والاستقرار في اليمن أو تقديم الدعم لتلك الأعمال. ومن تلك الأعمال، على سبيل المثال لا الحصر، عرقلة أو تقويض نجاح عملية الانتقال السياسي على النحو المبين في اتفاق مبادرة مجلس التعاون الخليجي، واتفاق آلية تنفيذ العملية الانتقالية، أو إعاقة تنفيذ النتائج التي توصل إليها مؤتمر الحوار الوطني الشامل، عن طريق القيام بأعمال عنف، أو شن هجمات على البنى التحتية، أو انتهاك القانون الإنساني الدولي، أو أعمال تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان أو للقانون الإنساني الدولي، أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها في اليمن الفقرة(18).

¹ - تنص الفقرة (15) على: ((يقرر أن يتخذ جميع الدول الأعضاء، لفترة أولية مدتها سنة واحدة اعتباراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ما يلزم من تدابير لمنع دخول أراضيها من جانب الأفراد الذين تحددهم اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة ١٩ أدناه أو عبورهم منها، شريطة ألا يكون في هذه الفقرة ما يلزم أية دولة برفض دخول رعاياها إلى أراضيها)).

² - تنص الفقرة (17) على: ((يقرر أن تنطبق أحكام الفقرتين ١١ و ١٥ على الأفراد أو الكيانات الذين تقرر اللجنة أنهم يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال)).

وتشكلت اللجنة طبقاً للفقرة (19) من القرار، وقدمت تقريرها إلى مجلس الأمن بتاريخ 20 فبراير 2015م، عبر فريق الخبراء المعني باليمن الذي أنشئ عملاً بقرار مجلس الأمن رقم (2140) لعام 2014م. وكانت اللجنة قد نظرت فيه في 2 فبراير 2015م.

وقد لفت التقرير انتباه مجلس الأمن إلى أن السلطات تعاني من ضعف في القيادة والسيطرة على القطاعين العسكري والأمني، بالقول بأن يوجد تنوع في تأثير الجهات الفاعلة والإقليمية. وكان التقرير قد أعد بعد مرور فترة وجيزة من نيل حكومة الكفاءات الثقة، إذ منحت الثقة من مجلس النواب في ديسمبر 2014م.

وأشار التقرير إلى أن تحالف النظام القديم مع القاعدة من ناحية، ومع الحوثيين من ناحية أخرى، يعيق إنجاز الحكومة لما تبقى من مهمات الفترة الانتقالية، وأن هذا التحالف يقف وراء تقويض الدولة، وضرب المصالح الحيوية للمنشآت النفطية والغازية والكهرباء، وتوسيع سيطرته في أنحاء البلاد، والاستيلاء على أسلحة الدولة، وسيطرة الرئيس السابق وعائلته على القوات المسلحة والأمن ومؤسسات الدولة بالتحالف مع الحوثيين. وبفعل هذه السيطرة تمكن النظام القديم من إعاقة تنفيذ مهمات المرحلة الانتقالية، ومن ذلك منع صدور تشريعات هامة مثل: مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، ومشروع قانون استرداد الأموال المنهوبة. وأكد التقرير أن ما حدث منذ سبتمبر 2014م هو انقلاب عسكري قام به تحالف النظام القديم بزعامة الرئيس السابق مع الحوثيين.

وأكد التقرير على إخضاع ثلاثة أشخاص من تحالف الانقلاب للعقوبات المتمثلة في تجميد الأموال، وحظر السفر وهم: عبد الخالق الحوئي، وعبد الله يحيى الحكيم، وعلي عبد الله صالح، وأجل إحالة آخرين حتى يتم التحقيق بشأنهم بعد التأكد من قيام تحالف الحوئي وعلي عبد الله صالح بالاستيلاء على عمران في شهر يونيو 2014م، وصنعاء في 21 سبتمبر 2014. وفيما يتعلق بنهب السلاح، ثبت للفريق نهب علي عبد الله صالح وعائلته، والحوئي وأنصاره لسلاح الدولة من معسكرات الجيش والأمن. أما ما يتعلق بالأصول المالية، فقد وجهت اللجنة عبر الفريق المختص طلبها إلى 20 دولة تشير المعلومات إلى احتمال أن تكون فيها أصول مملوكة لشخص اسمه مدرج في القائمة. وحسب المعلومات، يقدّر ما قام علي عبد الله صالح بنهبه (بستين مليار دولار).

وأكد القرار ما ورد في القرارات السابقة على ضرورة الالتزام بقواعد الانتقال الديمقراطي وتدابيره الواردة في اتفاق مبادرة مجلس التعاون الخليجي، واتفاق آلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم، والشراكة الوطنية وملحقه الأمني، التي تنص جميعها على عملية انتقال ديمقراطي بقيادة يمنية.

وألزم القرار جميع الأطراف، ولاسيما الحوثيين، بالعودة إلى عملية الانتقال الديمقراطي ومواصلته والتوصل إلى حل توافقي وفقاً للقواعد والتدابير السابقة، وتنفيذ هذا الحل.

وألزم الحوثيين بالقيام فوراً وبدون شروط بالمشاركة بحسن نية في المفاوضات، أو الحوار الجاري بوساطة الأمم المتحدة وسحب قواتهم، وإنهاء سيطرتهم على كل المؤسسات الحكومية والإفراج عن جميع الموجودين رهن الإقامة الجبرية أو الاحتجاز التعسفي، وفي المقدمة رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، وأعضاء مجلس الوزراء، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أخرى من جانب واحد من شأنها أن تقوض الانتقال السياسي والأمني في اليمن.

وألزم التقرير جميع الأطراف بوقف جميع الأعمال العدائية المسلحة ضد الشعب وسلطته الشرعية، والتخلي عن الأسلحة التي استحوذت عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية، وذلك وفقاً لاتفاق السلم والشراكة الوطنية وملحقها الأمني. وأوجب على الأمم المتحدة المساعدة في وضع آليات لنزع السلاح، أو التسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القضاء. وبالعودة إلى المرجعيات المعتمدة في قرار مجلس الأمن بشأن نزع السلاح وحل الميليشيات، نجد أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية وملحقه الأمني، قد وضعت بدرجة أساسية مبادئ تحقيق هذه المهمة وأسسها وآلياتها.

فقد نصت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل فيما يتعلق بقضية صعدة على أن يتضمن الدستور حكماً يجرّم الحصول على الأموال من الخارج، وأن يُعَدَّ ذلك من جرائم الخيانة العظمى، وحسبان العلاقة الفردية مع الخارج من الجرائم ضد الدولة والأمن الوطني (ف)

13). وأوجبت الفقرة (20) نزع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، واستعادة أسلحة الدولة المنهوبة من قبل الأطراف والجماعات والأفراد، ويكون امتلاك السلاح منحصراً في الدولة فحسب. وأكدت الفقرة (30) على حظر احتواء الأحزاب لأي تشكيل عسكري أو شبه عسكري، وحظر أي تغيير سياسي بالعنف والقوة المسلحة. وهذا ينطبق من باب أولى على الجماعات المسلحة.

ونصت الفقرة (55) على حل ميليشيات الحوئي بالنص على أن: على أنصار الله سحب نقاطهم، والتوقف عن كل عمل يتنافى مع واجبات الدولة، مع استيعاب عناصرهم في أجهزة الدولة ومؤسساتها. أما اتفاق السلم والشراكة فقد نص البند (15) منه على أنه: "فور توقيع هذا الاتفاق، واعتماد السعر الجديد للمشتقات النفطية، وإعلان رئيس حكومة جديد تُزال المخيمات التي أقيمت في محيط منشآت أمنية حيوية ومن ضمنها حزيز، والصباحة، والمطار، وبدء تشكيل حكومة جديدة تُزال المخيمات التي أقيمت حول العاصمة صنعاء، وكذلك المخيمات في داخل العاصمة، ونقاط التفتيش غير التابعة للدولة في صنعاء ومحيطها".

ونص البند (13) على أن تُعالج الحالة العسكرية والأمنية والقضايا المتعلقة بعمران والجوف ومأرب وصنعاء وأية محافظات أخرى بملحق لهذا الاتفاق.

وأتى الملحق العسكري والأمني ليقرر تمكين الدولة من ممارسة سلطتها، ويوجب وقف جميع أعمال العنف فوراً في العاصمة وعلى

أراضيها كلها، ونزع السلاح، واستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة المملوكة للدولة من جميع الأطراف والجماعات والأحزاب والأفراد على المستوى الوطني، سواء نُهبت أم تم الاستيلاء عليها، في وقت زمني محدد وموحد، وفق خطة مفصلة وجدول زمني للتنفيذ، وفق مخرجات الحوار الوطني، وترتيب السلطات الإدارية والأمنية والعسكرية على نحو يحقق فرض سلطة الدولة، وتحقيق الأمن، والاستقرار، والتنمية المستدامة، وانسحاب جميع المجموعات المسلحة القادمة من خارج المحافظات المستولى عليها.

واستند قرار مجلس الأمن رقم (2216) لسنة 2015م إلى القرارات السابقة، وأعاد تأكيد ما ورد فيها. لكن جديد القرار تصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بصورة مباشرة، واتخاذ تدابير عقابية جديدة تضاف إلى التدابير المتخذة في القرارات السابقة. وتحت طائلة العقوبات قرر إلزام الحوثيين وبقية الأطراف بالتنفيذ الكامل للقرار (2201) لسنة 2015م بالامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية التي تقوّض العملية السياسية، وألزم الحوثيين على وجه الخصوص بالتوقف فوراً وبدون قيد أو شرط عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، ويتضمن ذلك العاصمة صنعاء، وتسليم جميع الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والتوقف عن اغتصاب سلطة الحكومة الشرعية، والتوقف عن استفزاز الدول المجاورة وتهديدها، وإطلاق سراح وزير الدفاع وجميع السجناء السياسيين والموضوعين تحت

الإقامة الجبرية، وإنهاء تجنيد الأطفال وتسريح المجندين منهم (فقرة 15 من القرار). وحددت الفقرة (2) من القرار مدة التنفيذ بعشرة أيام، وفي حالة عدم التنفيذ يقوم مجلس الأمن بإخضاع المزيد من الأفراد والكيانات للتدابير العقابية المنصوص عليها في الفقرتين (11 و15) من القرار رقم (2140) لسنة 2014م، وتوسيعها بموجب القرار (2204) لسنة 2015م، وهو القرار الذي أخضع أحمد علي عبد الله صالح وعبد الملك الحوثي للتدابير العقابية، إضافة إلى عبد الخالق الحوثي وعبد الله يحيى الحكيم وعلي عبد الله صالح.

وفيما يتعلق بالحوار، قررت الفقرة (5) استئناف المفاوضات الشاملة وتسريعه التي تجري بوساطة الأمم المتحدة بين جميع الأطراف لمواصلة عملية الانتقال السياسي، وفقاً للمبادرة الخليجية، وآلية تنفيذها، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعدت الفقرة (6) الهدف الرئيس من الحوار العودة إلى العملية السياسية، والانتقال الديمقراطي، وتنفيذ الحل السياسي، طبقاً للمبادرة الخليجية وآلية تنفيذها ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وعد القرار في فقرته (7) أن هدف مؤتمر الرياض تقديم المزيد من الدعم لعملية الانتقال السياسي، ولتكملة المفاوضات ودعمها التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة، أي أن مؤتمر الرياض ليس بديلاً عن الحوار الجاري بوساطة الأمم المتحدة.

وطبقاً للقرار في فقرته (14) أضيف إلى نطاق التدابير العقابية المنصوص عليها في القرار (2140) لسنة 2014م حظر توريد الأسلحة للمشمولين بالتدابير العقابية، بحظر التوريد، أو البيع، أو النقل، إلى أو لفائدة علي عبد الله صالح وعبد الله يحيى الحكيم وعبد الخالق الحوثي، والكيانات والأفراد الذين حددتهم اللجنة المنشأة بموجب الفقرة (19) من القرار (2140) لسنة 2014م، والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في ملحق هذا القرار، وهم أحمد علي عبد الله صالح وعبد الملك الحوثي والكيانات التي يسيطرون عليها.

لقد كانت عملية نقل السلطة والانتقال الديمقراطي في اليمن محل دعم وإجماع دولي، وصبت في هذا الاتجاه قرارات مجلس الأمن كلها:

(2014)2011م، و(2051)2012م، و(2140)2014م، و(220)2015م، و(2204)2015م، و(2216)2015م،

ومن ثم أتت هذه القرارات جميعها لدعم إنجاز مهمات الفترة الانتقالية ودعم الشرعية، وإدانة إعاقة عملية الانتقال، وكانت تتخذ بالإجماع عدا القرار (2216) الذي تحفظت عليه روسيا الاتحادية ومع ذلك وقفت الحكومة الروسية مع تنفيذ القرار، الذي أتى بعد الانقلاب، وأظهر بوضوح إدانة للثورة المضادة، وعبر عن إرادة المجتمع الدولي في القضاء على الانقلاب، ودعم مسار العملية الانتقالية، وتنفيذ ما تبقى من مهماتها التي تشمل صياغة دستور جديد، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، وتنظيم

الانتخابات العامة، إلى جانب المهام التي أُعيق تنفيذها ونص عليها في اتفاقي المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها والمنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن الأخرى، وأهمها إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية، وإصدار قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وإصدار قانون استرداد الأموال المنهوبة، وغيرها من المهمات، على أساس أن مؤتمر الرياض يأتي: "من أجل مواصلة عملية الانتقال السياسي في اليمن وسعيًا إلى تكملة المفاوضات ودعمها التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة"¹.

وعلى الرغم من أن الحكومة اليمنية قد تمسكت بالشرعية الدولية، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (2216)، وهو الأمر المعني به المجتمع الدولي، فإن التعاون لم يكن بالمستوى المطلوب.

فقرار مجلس الأمن رقم (2216) صدر بعد فترة وجيزة من تدخل التحالف العربي الذي بدأ بتاريخ 26 مارس 2014م، وصدر القرار في تاريخ 15/4/2015م. ونصت ديباجة القرار على الدعوة للحوار والتفاوض بوساطة من الأمم المتحدة، وأكد مجلس الأمن التزامه بدعم هذا التفاوض الذي خصص له فقراته (7، 6، 5). لكن الحكومة فوجئت بدعوة الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى عقد لقاء تشاوري في جنيف، وبتحديد موعده، وأطرافه، ومرجعياته بدون التشاور المسبق مع الحكومة، والأحزاب الداعمة للشرعية. ورافق ذلك تحرك سياسي ودبلوماسي من دول أعضاء في مجلس الأمن، ودول

¹ - راجع: ديباجة القرار رقم (2216) 2015م.

مجلس التعاون، فكانت ردة فعل الرئاسة وبعض الأحزاب في البداية سلبية تجاه الدعوة. وزاد تأثير الموقف السلبي استبعاد رئيس الجمهورية الأحزاب الداعمة للسلام مثل الحزب الاشتراكي اليمني من المشاركة في اتخاذ القرار، وكان للموقف المتشدد من حيث المبدأ مبررات وجيهة، لكنها لا ترقى إلى حجب الرؤية عن ضرورة السعي إلى تحقيق السلام، ومن تلك المبررات أن الدعوة تستهدف تجنب القيام بأية تدابير عملية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (2216)، والقفز على هذه المهمة إلى التشاور أو التفاوض المباشر مع الانقلابيين. لكن اللجنة السياسية الحكومية¹ تقدمت برؤية أخرى جوهرها ضرورة قبول الدعوة، بل بذل كل الجهود لدعمها، ومواصلة التعاون مع المساعي الإيجابية التي تقوم بها الأمم المتحدة، ممثلة في الأمانة العامة وأعضاء مجلس الأمن. وأخذ برأي اللجنة السياسية مع وجود تحفظات من بعض ممثلي الأحزاب السياسية، على الرغم من أن رأي اللجنة أكد على التمسك بأن يؤدي التشاور أو التفاوض إلى إنهاء الانقلاب، والعودة إلى العملية السياسية،

¹ - تشكلت اللجنة السياسية بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس، برئاسة الأستاذ عبدالله الصائدي وزير الخارجية، وعضوية الدكتور محمد سعيد السعدي وزير الصناعة والتجارة، الدكتور محمد أحمد علي المخلافي وزير الشؤون القانونية، الدكتور خالد باجنيد وزير العدل، الدكتور رياض ياسين وزير الصحة، الأستاذ عز الدين سعيد أحمد الأصبحي وزير حقوق الإنسان، الدكتور محمد العامري وزير الدولة، الدكتور أحمد عوض بن مبارك مدير مكتب رئيس الجمهورية ثم نائبه الدكتور عبدالله العليمي، والدكتور محمد العوادي مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء - نائب رئيس الجمهورية.

وأن يتم على أساس المرجعيات الأساسية لشرعية الفترة الانتقالية وإنهاء الانقلاب، وأن يكون أطراف التشاور أو التفاوض: السلطة الشرعية وقوى الانقلاب، وأن تكون عملية الحوار بعد انتهاء المرحلة الأولى بالعودة إلى العملية السياسية بعد زوال الانقلاب، أي أنه يجب أن يكون التفاوض على مرحلتين بغض النظر عن التسمية، تجري في المرحلة الأولى المفاوضات بوفد يمثل الحكومة، وتكون إلى جانبه هيئة استشارية من الأحزاب والقوى السياسية الداعمة للشرعية من أجل استعادة الدولة، وفي المرحلة الثانية، عندما يتم الالتزام بقرارات مجلس الأمن، واستعادة السلطة الشرعية وممارسة الحكومة لمهامها، تشارك الأحزاب والقوى السياسية مباشرة لاستئناف تنفيذ المهام المتعلقة بالمرحلة الانتقالية.

واقترحت اللجنة الحكومية الخيارات والبدائل لمواجهة أهداف الانقلابيين في استمرار الحرب، إدراكًا لحقيقة أن قبولهم التفاوض ليس من أجل التوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب، بل حصراً لتحقيق مكاسب سياسية للانقلاب، وإحداث اختراق للخروج من الحصار والالتفاف على قرارات مجلس الأمن وإعاقة تنفيذها. وقد أثبت هذا التقدير صحته في الواقع.

وحددت اللجنة معايير اختيار فريق التفاوض لكي يكون أداؤه على مستوى عال من المهنية.

وقد أخذت الرئاسة والحكومة بمبدأ القبول بالتفاوض على مرحلتين، لكنها أهملت استخلاصات اللجنة ومقترحاتها، ويتضمن

ذلك معايير اختيار المفاوضين، والتعاون مع الأحزاب السياسية ودورها في اتخاذ التدابير السياسية والإعلامية لإنجاح التفاوض، وآليات متابعة الوفد وتقييمه وتوجيهه، واستُبعدت اللجنة السياسية من الإعداد للتفاوض.

واصلت اللجنة السياسية العمل لإيجاد وضوح تام قبل الذهاب للتشاور أو التفاوض ومن ذلك: وضع إطار للتشاور والتفاوض في المرحلة الأولى¹ بناء على تصور الحكومة اليمنية لكيفية الحل².

¹ - اشتمل إطار (التشاور) في المرحلة الأولى على مقترح بجدول الأعمال على النحو الآتي:

- 1- تحديد التدابير اللازمة لضمان الكف عن استخدام العنف.
- 2- سحب ميليشيات وقوات وتشكيلات الحوثي وعلي عبدالله صالح من جميع المناطق التي استولوا عليها، ويتضمن ذلك العاصمة صنعاء، وتوفير سبل الإغاثة والممرات الآمنة.
- 3- تسليم الميليشيات والتشكيلات العسكرية لجميع الأسلحة التي استولوا عليها من مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية.
- 4- وقف جميع الأعمال التي تقوم بها حركة الحوثي والتي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية في اليمن.
- 5- الإمتناع عن استقزاز أو تهديد الدول المجاورة.
- 6- الإفراج خلال أسبوع عن اللواء محمود الصبيحي وزير الدفاع وجميع السجناء والمحتجزين أو رهن الإقامة الجبرية من السياسيين والإعلاميين وكل شخص جرى احتجازه تعسفًا.
- 7- وضع التدابير اللازمة لإنهاء تجنيد الأطفال في الميليشيات الحوثية وحليفهم علي عبدالله صالح وتسريح جميع المجندين من الأطفال.
- ² - نص تصور الحكومة اليمنية لكيفية الحل على النحو الآتي:

-
- 1- إعلان مليشيات الحوثي وصالح الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم (2216) بدون قيد أو شرط.
 - 2- قيام الحكومة ومؤسسات الدولة وأجهزتها بكل وظائفها السيادية والتزام جميع الأطراف بتسهيل مهماتها وأعمالها.
 - 3- وضع نهاية لعدوان الحوثي-صالح وسحب كل التشكيلات والمليشيات التابعة لهما من مؤسسات الدولة ومن كل المدن والمناطق، متضمنة، العاصمة صنعاء وصعدة.
 - 4- إعلان المليشيات الحوثية فوراً ورسمياً قبولها بحل نفسها والتحول للعمل السياسي وتسليم أسلحة الدولة والكف عن ممارسة السلطة في أي مكان من أراضي الجمهورية.
 - 5- تشكيل فريق مراقبين عسكريين، من قبل الأمم المتحدة، للتحقق من انسحاب تشكيلات ومليشيات الحوثي-صالح من مؤسسات الدولة وكل المناطق، يتضمن ذلك صعدة.
 - 6- تسليم مليشيات الحوثي وصالح للأسلحة الثقيلة والمتوسطة وتسليم مخازن الأسلحة والمعسكرات بإشراف المراقبين العسكريين الدوليين.
 - 7- تقوم الدولة بممارسة مهماتها السيادية على حدود الدولة.
 - 8- الإفراج الفوري وبأمان عن اللواء محمود الصبيحي وزير الدفاع وعن جميع السجناء والمخفيين قسراً عبر الصليب الأحمر الدولي.
 - 9- تسريح جميع الأطفال المجندين في مليشيات الحوثي-صالح.
 - 10- وصول المساعدة الإنسانية ومواد الإغاثة بدون معوقات أو حواجز إلى المحتاجين، من خلال قيام الأمم المتحدة بتشكيل فريق حماية بالشراكة مع الحكومة.
 - 11- تضع الدولة استراتيجية وطنية لمحاربة التنظيمات الإرهابية: القاعدة، داعش، أنصار الشريعة وما يماثلها من التنظيمات الإرهابية، بمساعدة المجتمع الدولي ودعمه.
 - 12- يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى مجلس الأمن، بناءً على إفادات المراقبين العسكريين بشأن التزام تشكيلات الحوثي-صالح ومليشياتها، في فترة لا تتجاوز الأسبوعين من تاريخ مباشرة المراقبين الدوليين لعملهم.

وعقدت مشاورات جنيف في 2015/6/15م، وتحققت توقعات اللجنة السياسية، إذ تميز المسار في أولى خطواته بالإخفاقات، من خلال سعي الانقلابيين إلى إفراغ قرار مجلس الأمن من مضمونه لكي يتمكنوا من المساومات خارج الشرعية الوطنية والشرعية الدولية. ففشلت المحاولة بفضل ما أفرزته المقاومة حينها من تقدم على الأرض، ووضوح صياغة قرار مجلس الأمن رقم (2216) لعام 2015م. فقام الانقلابيون بمحاولة أخرى للاختراق بتقديمهم ما سمي بالنقاط العشر،¹ ومن خلال قنوات متعددة سعت إلى تثبيت مسار يخرج عن الشرعية

13- تفعيل العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومتابعة الأمين العام للأمم المتحدة للدول الأعضاء لتنفيذ أحكام تلك القرارات.

14- الالتزام بواجبات الجمهورية اليمنية ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي، ويشمل ذلك حماية المدنيين والمرافق المدنية كالكهرباء والماء والمنشآت الطبية وغيرها.

15- يتعهد المجتمعان الدولي والإقليمي بمعالجة مخلفات الحرب وآثارها الكاملة وإعادة إعمار شامل لليمن.

16- على مليشيات الحوثي-صالح التقيد بمبدأ الحصانة الدبلوماسية ووضع نهاية للممارسات التي تتعارض مع اتفاقيتي فينا للعلاقات الدبلوماسية (1961م) والقنصلية (1963م).

17- العودة إلى استكمال العملية السياسية التي توقفت إثر اجتياح المليشيات الحوثية للعاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014م فور الانتهاء من إنجاز مهمات المرحلة الأولى المنصوص عليها في الفقرة (1) من قرار مجلس الأمن، واستعادة دور سلطات الدولة وبسط نفوذها في كل أنحاء البلاد، ويتضمن ذلك، محافظة صعدة.

¹ - مبادئ النقاط العشر المقدمة من الانقلابيين نصت على ما يأتي:

الوطنية، والشرعية الدولية، ومقتضيات الحل الصحيح، بطرح ما سمي

1- الاستعداد للتعامل الإيجابي مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتي آخرها القرار (2216). =

= 2- وقف دائم وشامل لإطلاق النار من جميع الأطراف، وانسحاب كل الجماعات والمليشيات المسلحة من المدن، وفقًا لآلية يتفق عليها لسد الفراغ الأمني والإداري، ورفع الحصار البري والبحري والجوي.

3- الاتفاق على رقابة محايدة على تنفيذ الآلية التي سيتم الاتفاق عليها.

4- احترام القانون الإنساني الدولي، ويتضمن ذلك المواد التي تتعلق بحماية المدنيين وإطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين من كل الأطراف، وتسهيل أعمال الإغاثة الإنسانية والسماح بدخول البضائع التجارية والمواد الغذائية والطبية والمشتقات النفطية وغيرها من المواد الأساسية بدون قيود.

5- قيام مؤسسات الدولة في المجالات الخدمية بوظائفها والتزام جميع الأطراف بتسهيل مهماتها وأعمالها.

6- استئناف وتسريع المفاوضات بين الأطراف اليمنية التي تجري بوساطة الأمم المتحدة، وفقًا للمادة (5) من قرار مجلس الأمن (2216)، والتي تتناول أمورًا من بينها المسائل المتعلقة بالحكم، وذلك من أجل مواصلة عملية الانتقال السياسي بهدف التوصل إلى حل توافقي.

7- وضع خطة وطنية لمواجهة التنظيمات الإرهابية، القاعدة وداعش وأنصار الشريعة وما يماثلها من التنظيمات الإرهابية، بمساعدة المجتمع الدولي ودعمه.

8- الاتفاق على آلية تحفظ أمن حدود البلدين وسيادتهما الكاملة، وإزالة المخاوف المشروعة لدى المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، وعدم تدخل أي منهما في شئون الآخر.

9- يتعهد المجتمعان الدولي والإقليمي بمعالجة مخلفات الحرب وآثارها الكاملة وإعادة إعمار شامل لليمن.

10- تلتزم كل الأطراف بتسليم السلاح الثقيل إلى الدولة وفقًا لمخرجات الحوار الوطني الشامل.

بالنقاط السبع¹. وفشلت هذه المحاولة كذلك، وكتب لمحاولتي الاختراق الفشل على الرغم مما كان فريق المفاوضات وصفُ الشرعية يعانيه من ارتباطك وقلة كفاءة وعدم الشراكة في اتخاذ القرارات، والمواقف المربكة لممثل الأمم المتحدة بإصداره بيانات تتناقض مع قرار مجلس الأمن ودعوة الأمم المتحدة للقاء والتشاور. وانتهى لقاء جنيف بدون أية نتيجة. وكانت مبادئ النقاط السبع السبب المباشر لفشل التشاور.

وكان واضحًا أن الإنقلابيين أرادوا من تقديمها إفشال المفاوضات، لأنها بالأصل ترفض الاعتراف بالشرعيتين الوطنية والدولية، وتسعى للاعتراف بشرعية الانقلاب متجاهلة موضوع التشاور وأطرافه المحددين في دعوة الأمين العام للأمم المتحدة التي حددت أطرافها بالسلطة الشرعية والحوثيين وحلفائهم، كما حددت موضوعها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ومرجعيتها: المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها،

¹ - تضمنت مبادئ النقاط السبع على ما يأتي: =

=1- العمل على وقف شامل لإطلاق النار، متضمنًا انسحاب القوات المتحاربة من مناطق القتال.

2- اتخاذ إجراءات لمحاربة الإرهاب ومنعه من السيطرة والانتشار.

3- تشكيل ووضع آلية للرقابة على وقف إطلاق النار وانسحاب المتحاربين.

4- الحرص على إعادة تفعيل الإدارات الحكومية والمسئولة عن الخدمات.

5- تسيير الإغاثة الإنسانية بآلية تشرف عليها الأمم المتحدة للتفتيش برًا وبحرًا وجوًا.

6- التأكيد على ضرورة احترام القانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وإطلاق سراح المعتقلين غير المقاتلين.

7- على المبعوث الخاص للأمم المتحدة مواصلة المشاورات مع سائر المكونات السياسية والأطراف.

ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن وخاصة القرار رقم (2216). ومع ذلك تبني ممثل الأمين العام للأمم المتحدة مبادئ النقاط السبع التي كانت عاملاً آخر لإفشال مشاورات جنيف. ومحاولة الوسيط إظهار عدم فشل المشاورات لإبقاء الباب مفتوحاً أمام مواصلة المشاورات وعقد جولة أخرى في سويسرا كانت نتیجتها الفشل كذلك عدا تشكيل لجان تنسيق.

وقد وقفت اللجنة السياسية الحكومية أمام مشاورات جنيف ووجدت أنها فشلت فشلاً تاماً. وهذا استخلاص لم يرق لفريق المشاورات الحكومي. كما وقفت اللجنة أمام مبادئ النقاط السبع التي بدأ الترويج لها، ومحاولة طرحها على مجلس الأمن وإدراجها ضمن بياناته، والإشارة إليها بعبارة المبادئ بدون تحديد طبيعتها ومجال تطبيقها. فوجدت اللجنة أن تلك المبادئ لا تستند إلى أية مرجعية من المرجعيات المحددة في الدعوة الرسمية التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة للطرفين، لعقد لقاء جنيف والمتمثلة بالمبادرة الخليجية وآلية تنفيذها ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن رقم (2216) لعام 2015م، وأن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة قدمها إلى الوفد الحكومي بدون مشاورات مسبقة مع الوفد، وهذا يمثل مخالفة لقرار مجلس الأمن رقم (2216) شكلاً ومضموناً.

من حيث الشكل:

أُخرجت مضامين قرار مجلس الأمن رقم (2216) من إطارها القانوني الملزم، ووضعتها في إطار مبادئ عامة لا تحمل صفة الإلزام، لتكون أساساً لأي نقاش أو تفاوض مستقبلي بين الأطراف اليمنية، يتوج باتفاق سياسي، وأن إطلاق عبارة المبادئ على هذه النقاط لا يستقيم مع واقع الحال القانوني، إذ لا يجوز بعد صدور قرار مجلس الأمن الحديث عن مبادئ أو إرشادات تناقض القرار، لأن صدور القرار يثبت واقعاً قانونياً ينبغي أن تصدر بشأنه آلية تنفيذية تحدد مسار التنفيذ وضوابطه، كما أن محتوى النقاط السبع يتناقض مع ما جاء في القرار.

من حيث المضمون:

المبدأ الأول: نص على انسحاب الأطراف المتحاربة من مناطق القتال¹:

تتعارض هذه الصيغة كلياً مع النصوص الواردة في البنود أ، ب، وج من الفقرة الأولى من قرار مجلس الأمن، التي تلزم الحوثيين وحلفاءهم بوقف القتال، وسحب قواتهم فوراً، من دون قيد أو شرط من جميع المناطق التي استولوا عليها، ويتضمن ذلك العاصمة صنعاء.

¹ - نص المبدأ الأول على: ((العمل على وقف إطلاق النار والتوصل إلى هدنة متزامنة مع انسحاب الأطراف المتحاربة من مناطق القتال)).

المبدأ الثاني: محاربة الإرهاب¹:

لهذا المبدأ صلة بالانقلابيين من حيث إن استمراره واستمرار حرب ميليشياتهم على المواطنين، وخطابها الطائفي يعزز وجود الإرهاب، ويوسع نطاقه بخلق بيئة حاضنة للإرهاب، لأن النهج الطائفي للانقلاب، والعصبية الطائفية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، تخلق طائفية مقابلة تستغلها التنظيمات الإرهابية. كما أن أحد طرفي الانقلاب يستخدم التنظيمات الإرهابية في المناطق التي لم تستطع ميليشيات الانقلاب السيطرة عليها.

بيد أن اللجنة السياسية ارتأت أن تصاغ هذه النقطة بصيغة تنفيذية على نحو يتفق مع مسؤولية الدولة في محاربة الإرهاب، والتزام الحكومة الكامل بمحاربة الإرهاب بكل أشكاله، وتخفيف منابعه، والتعاون مع المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب، وضمان ألا تكون اليمن مقررًا للتنظيمات الإرهابية وجماعات العنف.

ونص المبدأ الثالث على إيجاد آلية لوقف إطلاق النار، وانسحاب الأطراف المتحاربة، ووضع آلية دولية للرقابة على وقف إطلاق النار والانسحاب².

¹ - نص المبدأ الثاني على: ((محاربة كل أشكال الإرهاب ومنع سيطرته وانتشاره)).

² - نص المبدأ الثالث على: ((تطوير آلية لوقف إطلاق النار وانسحاب الأطراف المتحاربة ووضع آلية دولية للرقابة)).

وكانت ملاحظة اللجنة السياسية أن الصياغة قد تغيرت لتجعل الآلية الدولية المتعلقة بالتحقق، والرقابة على وقف إطلاق النار، وانسحاب الميليشيات متزامنة مع الانسحاب.

وتضمن المبدأ الرابع النص على تفعيل عمل الإدارات الحكومية والمؤسسات الخدمية¹، بدون الإشارة إلى الحكومة الشرعية المختصة أساسًا بهذه المهمة. وكان فهم اللجنة السياسية أن ذلك يعني وجود نية لتطبيع سلطة الأمر الواقع الذي تفرضه الميليشيات، وأن هذا أخطر المبادئ لتعارضه جملة وتفصيلاً مع قرار مجلس الأمن، وخاصة مع البند (د) من الفقرة (1) الذي ألزم الحوثيين وحلفاءهم بالتوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية.

وفيما يتعلق بالمبدأين الخامس والسادس المخصصين لتعزيز العمل الإنساني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، واحترام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية المدنيين، وجدت اللجنة السياسية أن المبدأين يتفقان نصًا وروحًا مع قرار مجلس الأمن ومسؤوليات الحكومة.

كما نص المبدأ السادس على: "إطلاق سراح جميع المعتقلين غير المقاتلين". لكن هذه الصيغة تعارضت صراحة مع نص البند (و) من الفقرة الأولى من قرار مجلس الأمن (2216) الذي أوجب على الحوثيين الإفراج بأمان عن اللواء محمود الصبيحي وزير الدفاع، وجميع

¹ - نص المبدأ الرابع على: ((تفعيل عمل الإدارات الحكومية والمؤسسات الخدمية من أجل تقديم الخدمات الأساسية للشعب اليمني)).

السجناء السياسيين، وجميع الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أو المحتجزين تعسفياً.

واختتمت ورقة النقاط السبع بالنص على أن يقوم المبعوث الخاص بترتيب مواصلة العملية السياسية¹. وهنا رأيت اللجنة السياسية أن الحديث عن البدء بإجراء مشاورات سياسية قبل التنفيذ الكامل للفقرة الأولى من قرار مجلس الأمن ومقتضياته، وقبل عودة مؤسسات الدولة الشرعية لممارسة مهامها، يعني محاولة الالتفاف على شرعية الدولة، ومخالفة صريحة لقرار مجلس الأمن. وذيلت اللجنة السياسية رؤيتها باستراتيجية للتفاوض آلية لتنفيذ قرار مجلس الأمن. وانصبت الاستراتيجية على اقتصار التفاوض على المرحلة الأولى، والمتمثلة في إنهاء العدوان لاستعادة سلطة الدولة وبسط نفوذها على كل أرجاء البلاد، طبقاً لقرار مجلس الأمن ووضع آلية لتنفيذ ذلك. ويجري التعامل مع ما يتصل بنصوص القرار المتعلق بالعودة إلى العملية السياسية، واستكمال مهمات الانتقال الديمقراطي بالنظر إليه على أنه مرحلة ثانية يخصص لها مقترح مستقل بآلية لتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومنها القرار رقم (2216)؛ ومن ثمّ اقتضرت الآلية المقترحة من اللجنة لتنفيذ قرار مجلس الأمن على المفاوضات المتعلقة بالمرحلة الأولى،

¹ - ذيلت ورقة النقاط أو المبادئ السبعة بالنص على أن: ((يقوم المبعوث الخاص بإجراء مشاورات سياسية مع كل المكونات اليمنية والمجتمع المدني من أجل مواصلة العملية السياسية بناءً على قرار مجلس الأمن رقم (2216) وجميع القرارات ذات الصلة)).

مع تأكيد اللجنة على تمسك الحكومة بأن يكون التفاوض بينها وبين الانفلايين دون سواهم. وقامت اللجنة بتطوير مقترح الآلية على ضوء المناقشات والمقترحات الآتية للأمم المتحدة، ومنها ما سمي "مبادئ مسقط لحل الأزمة السياسية في اليمن"، والتي تضمنت كذلك سبعة مبادئ تقدم بها أساسًا تحالف الانقلاب، وجوهرها شرعنة الانقلاب¹.

¹ - مبادئ مسقط لحل الأزمة السياسية في اليمن نصت على ما يأتي:

1- الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة متضمنًا القرار رقم (2216)، من جميع الأطراف وفق آلية تنفيذية يتم التوافق عليها، على نحو لا يمس السيادة الوطنية، مع التحفظ على العقوبات الصادرة بحق المواطنين اليمنيين.=

=2- وقف دائم وشامل لإطلاق النار من جميع الأطراف، وانسحاب كل الجماعات والمليشيات المسلحة من المدن، وفقًا لآلية يتفق عليها لسد الفراغ الأمني والإداري، ورفع الحصار البري والبحري والجوي.

3- الاتفاق على رقابة محايدة على تنفيذ الآلية التي سيتم الاتفاق عليها، بإشراف الأمم المتحدة.

4- احترام القانون الدولي الإنساني، يتضمن ذلك المواد التي تتعلق بحماية المدنيين وإطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين من كل الأطراف، متضمنًا ذلك الأشخاص التي وردت أسماؤهم في قرار مجلس الأمن، وتسهيل أعمال الإغاثة الإنسانية والسماح بدخول البضائع التجارية والمواد الغذائية والطبية والمشتقات النفطية وغيرها من المواد الأساسية بدون قيود.

5- تعود حكومة رئيس الوزراء خالد بحاح المشكلة بشكل توافقي، لتمارس مهامها بوصفها حكومة تصريف أعمال لا تتجاوز 60 يومًا يتم خلالها تشكيل حكومة وحدة وطنية، على نحو لا يتعارض مع الدستور.

6- استئناف وتسريع المفاوضات بين الأطراف اليمنية التي تجري بوساطة الأمم المتحدة وفقًا لقرار مجلس الأمن.

وقدم فريق التفاوض الحكومي الآلية التي وضعتها اللجنة السياسية الحكومية إلى مبعوث الأمم المتحدة في 2015/7/1م. وفي هذا اللقاء أوضح المبعوث الأممي أنه سبق له أن اطلع على الآلية المقترحة، وأرسلها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وأنها بحاجة إلى وقت لدراستها وطرح الملاحظات عليها. وطرح في اللقاء بعض الملاحظات الأولية، وبعد التطوير والتعديل المتكرر لمقترح الآلية من قبل اللجنة السياسية قرر مقترح الآلية في اجتماع برئاسة رئيس الجمهورية ضم نائب الرئيس- رئيس الحكومة ومستشاري الرئيس واللجنة السياسية، في 18 أغسطس 2015م، في إطار "صيغة اتفاق للحل في اليمن وتنفيذ قرار مجلس الأمن (2216)"، وحددت الإجراءات الأمنية، والجهود الحكومية للمساعدات الإنسانية، واستئناف العملية السياسية وإعادة الإعمار. كما وضعت اللجنة السياسية مشروع إطار للتشاور والتفاوض في المرحلة الأولى، وتضمن مقترحًا بجدول الأعمال يجعل التشاور منصبًا على آلية تنفيذ قرار مجلس الأمن.

كما وضعت اللجنة السياسية خطة للتحرك السياسي، وإطارًا وخلفية لما يجب طرحه في اللقاءات الخاصة والعامة وكل ما يحتاج إليه. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها هذه اللجنة؛ فقد كان الرئيس والمقربون منه يهملون ما يُقدم عدا ما يتعلق باستراتيجية التفاوض، ومضامين آلية تنفيذ قرار مجلس الأمن (2216). ومع

7-تلتزم كل الأطراف بتسليم السلاح الثقيل إلى الدولة وفقًا لمخرجات الحوار الوطني الشامل.

الوقت تبين عدم اطمئنان الرئيس ومن معه إلى رئيس اللجنة-وزير الخارجية حينذاك، وأحد أعضاء اللجنة-وزير الشؤون القانونية، مما أدى إلى استبعاد مشاركتهما في الاجتماعات المخصصة للتفاوض، ثم إلغاء اللجنة واستيعاب أعضائها في فريق التفاوض (الوفد الحكومي والفريق الفني والاستشاري مع استبعاد وزيري الخارجية والشؤون القانونية).

وعلى الرغم من فشل مشاورات جنيف فإنها كانت أكثر حيوية وتفاوضًا من جولات التشاور اللاحقة.

فجولة بيال-سويسرا كانت لأسبوع واحد بين 15-21 ديسمبر 2015م، وسرعان ما اعتراها الجمود والفشل. وعلى الرغم من أن مشاورات الكويت قد استمرت لفترة طويلة وعلى مرحلتين الأولى من 21 أبريل إلى 30 يونيو 2016م، والثانية من 17 يوليو إلى 6 أغسطس 2016م، فإنها كانت الأكثر جمودًا وفشلًا، وكل ما طرح فيها من قبل الأمم المتحدة، عناصر لاتفاقية الكويت في المرحلة الأولى، ومقترح بالاتفاقية في المرحلة الثانية، ووقع من قبل وفد الحكومة فقط؛ ومن ثم، أعلن نهاية التشاور في الكويت.

تضمنت عناصر الاتفاقية المقترحة من الوسيط الدولي (19) عنصرًا يشوب معظمها الغموض، والصيغ المواربة من حيث اللغة وترتيب النقاط، وربما أن الوسيط عندما وضع النقاط لم يكن يقصد بالترتيب الوارد تراتبًا إجرائيًا. لكن سوء النية معروف سلفًا، ومن ثم يصير الترتيب والخلاف حوله مسألة جوهرية وليست شكلية. إذ ورد استئناف الحوار السياسي أول عنصر، وتأتي بعد ذلك العناصر الأخرى

وهي: تشكيل اللجنة الأمنية الوطنية، وتشكيل لجان المحافظات التي ستتولى الإشراف على انسحاب مليشيات الانقلاب من المنطقة الأولى والتي تشمل صنعاء وتعز والحديدة، وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، ومغادرة اللجان الثورية الوزارات والمؤسسات الحكومية، وبعد ذلك يأتي تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني، ويليه الانسحاب وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة في المناطق الأخرى وبالتراتب: المنطقة الثانية ثم المنطقة الثالثة. ويتضح أن الترتيب الوارد للعناصر لا يقصد به ترتيب الإجراءات، ويتضح هذا أكثر من خلال النص على إصدار مرسوم بالتشكيل والتعيين للجنة الأمنية الوطنية واللجان المحلية في موقع متأخر. لكن الطرف الحكومي توجس من ذلك، وهو توجس في غير محله، لأن تنفيذ أي اتفاق لن يتم إلا في إطار المرجعية الرئيسة وهي قرار مجلس الأمن رقم (2016). أما طرف الانقلاب فرفضه لهذه العناصر يتفق مع استراتيجيته-بقاء الانقلاب.

وقبيل انتهاء المرحلة الثانية من جولة المشاورات في الكويت وتحديدًا في تاريخ 2016/7/31م، قدم الوسيط الدولي مقترح بـ (اتفاق الكويت لإنهاء النزاع المسلح في اليمن). ومقترح الاتفاق هذا توسع في بعض التفاصيل، لكنه لم يخرج عن عناصر الاتفاق التي سبق تقديمها في المرحلة الأولى. واشتملت المسودة المقترحة على سبع نقاط محيلاً التفاصيل إلى ملاحق الاتفاق التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق. ولكن ما اختلف عن اتفاق العناصر، كان ترتيب النقاط

حسب إجراءات التنفيذ؛ وهو الأمر الذي طمأن الحكومة، فوقع وفدها على المقترح ورفضه طرف الانقلابيين.

تضمنت النقاط السبع في الاتفاق الإطار العام لإنهاء الانقلاب والحرب عبر الإجراءات الأمنية الانتقالية التي تتولاها اللجنة العسكرية، والأمنية الوطنية، واللجان العسكرية والأمنية على مستوى المحافظات، والتي تشكل من ضباط عسكريين وأمنيين رفيعي المستوى يتمتعون بالكفاءة والمهنية، مقبولين لدى الأطراف، ولم يشاركوا بشكل مباشر في العمليات العسكرية منذ سبتمبر 2014م، ويُعين أعضاؤها بمرسوم.

حددت مواصفات أعضاء اللجان ومهامها العامة في الفقرة (3) الخاصة بالإجراءات الأمنية، والمهام العامة والرئيسة تمثلت في الإشراف على انسحاب الميليشيات، وتسليم السلاح¹، وأحالت تحديد أعضاء اللجان ومهامها وتفاصيل تسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة وآلياتها خلال المرحلة الانتقالية، والجدول الزمني لإكمال هذه العمليات إلى الملحق الأول بالاتفاق. ويقصد هنا بالمرحلة الانتقالية هي فترة الإجراءات الأمنية الانتقالية حتى استعادة الدولة، واستلام الحكومة لمؤسساتها، وممارسة مهامها الطبيعية. ولكي تتمكن الحكومة من استعادة مهمات الدولة حددت مرحلة تمهيدية مدتها خمسة وأربعون يوماً من تاريخ توقيع الاتفاق، يتم خلالها تنفيذ الإجراءات الأمنية،

¹ - نصت الفقرة (3) على: ((3.1. يتم إنشاء لجنة عسكرية وأمنية وطنية بالإضافة إلى لجان عسكرية وأمنية على مستوى المحافظات المنصوص عليها في الملحق الأول لهذا الاتفاق)).

متضمنة، الانسحاب وتسليم الأسلحة في كل من صنعاء (أمانة العاصمة ومحيطها الأمني) وتعز والحديدة.

وخصصت الفقرة (4) من مسودة الاتفاق لـ (استعادة مؤسسات الدولة وتسليمها) التي أشارت إجمالاً إلى الظروف الواجب توافرها لتمكين الحكومة من استعادة مؤسسات الدولة وإدارة البلاد، وفي مقدمة ذلك، حل المجلس السياسي واللجان الثورية والشعبية، ومغادرتها لكل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية خلال المرحلة الانتقالية، أي خلال مدة الإجراءات الأمنية الانتقالية. وأحالت إلى الملحق الثاني مهمة تحديد الجدول الزمني، والخطوات لاستعادة مؤسسات الدولة وتسليمها¹.

لقد كان مصدر الخلاف بين الطرفين متى تتم العودة إلى العملية السياسية. فالحكومة والأحزاب المؤيدة لها ترى عدم الخروج بأية صورة من الصور على قرار مجلس الأمن رقم (2216) لعام 2015م؛ ومن ثم، لا تكون العودة إلى العملية السياسية إلا بعد انتهاء الانقلاب واستعادة الدولة. بينما الانقلابيون كانوا يتمسكون بالعودة أولاً إلى العملية السياسية ظناً منهم أن ذلك سيشمل اعترافاً بسلطة الواقع، أي الانقلاب. وهنا كان مقترح الأمم المتحدة يتخذ موقفاً متوسطاً، لا هو

¹ - نصت الفقرة (4) على: ((4.1. يتم احترام التراتبية القانونية داخل مؤسسات الدولة وإزالة أي عوائق أو عراقيل تحول بدون عمل مؤسسات الدولة بطريقة سلمية ويشمل ذلك حل المجلس السياسي واللجان الثورية والشعبية ومغادرتها لكل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية خلال المرحلة الانتقالية)).

بالمفّرط في قرار مجلس الأمن، ولا ملتزمًا بحرفيته¹، وتمثل هذا الحل في مسوودة الاتفاق بطرح المسارات المتوازية، بحيث يبدأ التفاوض على اتفاق سياسي مع بداية المرحلة التمهيديّة وفي نهايتها يتم التوصل إلى اتفاق سياسي، وهذا يعني أن الاتفاق السياسي يتم عند انتهاء الانقلاب، وذلك بانسحاب الميليشيات وتسليم السلاح ومؤسسات الدولة في كل من صنعاء وتعز والحديدة؛ وبذلك تكون سلطة الواقع للانقلاب قد انتهت فعلياً وإن وجدت الميليشيات في بعض المناطق.

وبهذا يكون واضحاً للجميع أن رفض قادة الميليشيات للاتفاق يمثل إصراراً على استمرار الانقلاب والحرب، وأن حديثهم على العودة إلى العملية السياسية ليس إلا محاولة للحصول على اعتراف بالانقلاب بوصفه أمراً واقعاً، ماداموا قادرين عن مواصلة الحرب.

لقد أدى تعثر جهود الوسيط الدولي في إقناع الانقلابيين بالتوقيع على الاتفاق إلى جعل مجموعة الرباعية، ودول مجلس التعاون الخليجي، تتبنى خطة للسلام (خارطة الطريق لليمن) أواخر شهر أكتوبر،

¹ - تنص الفقرة (1) على: ((1. يمثل هذا الاتفاق الموقع في الكويت بتاريخ.... يوليو تموز 2016م (ويشار إليه فيما يلي بـ"الاتفاق") مع ملحقاته نصاً واحداً منسجماً وغير قابل للتجزئة (اتفاق الكويت))). وتنص الفقرة (7) على: ((7.1. تلتزم الأطراف بالتوصل لاتفاق سياسي كامل وشامل خلال خمسة وأربعين (45) يوماً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق ويشتمل على آليات وطنية ودولية للمتابعة لضمان تنفيذ الاتفاق. 7.2. اتفقت الأطراف على استكمال المشاورات في غضون خمسة وأربعين يوماً في مكان يتم الاتفاق عليه وذلك بهدف إكمال الاتفاق من أجل سلام شامل ودائم في اليمن)).

يستأنف بموجبها المبعوث الخاص للأمم المتحدة المشاورات أو التفاوض مع الأطراف للتوصل إلى اتفاقية كاملة شاملة للسلام، تشمل الترتيبات السياسية والأمنية لفترة انتقالية مؤقتة، تبدأ من يوم توقيع الاتفاقية وتنتهي بمباشرة العودة إلى إنجاز مهمات المرحلة الانتقالية المتبقية، والمتمثلة في مناقشة الدستور الجديد، والإعداد للانتخابات العامة وإجرائها: النيابية والرئاسية والانتقال إلى الدولة الاتحادية، وتمتد الفترة الانتقالية المؤقتة والمرحلة الانتقالية معاً لمدة عام واحد.

بحسب الخطة سيتم الإعداد للاتفاقية الشاملة الكاملة عبر التشاور والتفاوض بوساطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة، بدعم من الأمم المتحدة ومجموعة الدول الثماني عشرة، وتلتقي الأطراف على مائدة الحوار لأسبوع واحد فقط لوضع اللمسات الأخيرة على نصوص الاتفاقية والتوقيع عليها.

لم تتخل خطة السلام عن شرعية الفترة الانتقالية، إذ نصت على أن يكون التشاور والتوصل إلى سلام على أساس:

المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات العلاقة، ويتضمن ذلك القرار رقم (2216).
المختلف في خطة السلام لمجموعة الرباعية ودول مجلس التعاون الخليجي أن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية سيتم من قبل رئيس الوزراء الجديد الذي سٌيتفق عليه، وبتكليف من نائب رئيس الجمهورية الذي سٌيتفق عليه أيضاً، بعد تخلي رئيس الجمهورية عن مهماته وصلاحياته لنائبه؛ وذلك بعد انسحاب ميليشيات صالح والحوثي من صنعاء

العاصمة ومحيطها الأمني، وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة. ولكي يصير نقل السلطة إلى هذه الحكومة مسئولية وطنية ودولية سوف تعلن الأمم المتحدة عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية خلال مدة أقصاها 30 يومًا من تاريخ التوقيع الرسمي على اتفاق السلام، وبعد أن تكون كل الأطراف قد نفذت التزاماتها. وهذا يعني أن الأمم المتحدة سوف تشرف مباشرة على تنفيذ الأطراف للالتزامات الواردة في اتفاق السلام. من هنا، يتبين أن خطة السلام قد سجلت نقطتين لصالح الانقلاب: الأولى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية قبل انسحاب الميليشيات من تعز والحديدة، وتسليم السلاح هناك، والذي سوف يبدأ تحت إشراف الحكومة في اليوم الخامس والأربعين من توقيع اتفاقية السلام. والنقطة الثانية، تتمثل في تخلي رئيس الجمهورية عن صلاحياته لنائب رئيس الجمهورية المتفق عليه. والنقطة الأولى لا تعد خروجًا كليًا عن قرار مجلس الأمن، إنما تأخيرًا في تراتب المهمات، وحسبان الانسحاب من صنعاء إنهاءً للانقلاب، وهو ليس كذلك في حقيقة الأمر، أما النقطة الثانية فهي تكرار لما حدث في مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي فيما يتعلق بالرئيس السابق، مع الاختلاف في الإبقاء على الرئيس الحالي مع سحب صلاحياته، من دون مراعاة لاختلاف الطرفين.

يبد أن كل ما ورد في الخطة عدا ما تقدم يصب في مصلحة شرعية الدولة وتحقيق سلام شامل ودائم، من حيث استكمال مهمة نقل السلطة بجل مجلس النواب، ومنح صلاحياته للهيئة الوطنية للرقابة

على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وبالمقياس يجب أن يرد في الاتفاق النص على حل المجالس المحلية لإنهاء الانقلاب، ومن حيث العودة إلى العملية السياسية وتنفيذ ما تبقى من مهمات المرحلة الانتقالية؛ مناقشة مسودة الدستور والاستفتاء عليه، وتحقيق العدالة الانتقالية، والإعداد لإجراء الانتخابات العامة والانتقال إلى الدولة الاتحادية، أو من حيث تحمل المجتمع الدولي مسؤولية توفير الاحتياجات الإنسانية العاجلة، واستعادة العملية الاقتصادية والتنمية وإعادة البناء والإعمار.

والنتيجة التي تترتب على اعتماد هذه الخطة؛ ستكون حتمًا القبول بالعنف أسلوبًا وطريقًا للاستيلاء على السلطة، وبذلك تقوض شرعية الدولة والعملية السياسية؛ ومن ثم الانتقال الديمقراطي، ما لم يتم تجاوز ثغرات الخطة المتمثلة في جعل شرعية الدولة محل نزاع بسحب شرعية الرئيس المنتخب، وإخراج تعز والحديدة من الخطة الأمنية (أ) واستبعاد الأحزاب السياسية من المشاورات، والتوقيع على اتفاقية السلام وحكومة الوحدة الوطنية، وعدم وضوح دور الدول الضامنة لاتفاقية السلام بصورة كاملة.

من أجل أن توفر خطة السلام (خارطة الطريق في اليمن) أرضية لاتفاقية سلام دائم وحقيقي، فهي بحاجة إلى تجنب الثغرات التي تمثل مخاطر كبيرة أو نواقص تشجع على المزيد من التمرس وراء السلاح. وبصيغتها الحالية تعاني من نواقص رئيسة خمسة؛ هي:

الأولى-تشتمل الخطة على أسس اتفاق السلام بمساريه السياسي والعسكري، لكنها تقتصر على اتفاق بين القوى التي تحمل

السلاح ومراعية توازن القوى العسكرية، ومستبعدة أطراف التوازن السياسي وهي الأحزاب السياسية التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من شرعية الفترة الانتقالية ومرجعياتها، فهي موقّعة على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها، فهي الطرف الرئيس في مؤتمر الحوار الوطني والتي أقرت مخرجاته، ومن ثمّ هي شريك أصيل في السلطة الانتقالية. فكيف يتم الاتفاق على ترتيبات السلطة الانتقالية بدونها؟ وخطر هذا الأمر، هو أن المستقبل سيتحكم فيه من يحتكم إلى السلاح، وسوف يؤسس لحروب جديدة وليس للانتقال الديمقراطي، وفي نهاية المطاف، يكون المجتمع الدولي قد هدم إمكان الانتقال الديمقراطي بدلاً من دعمه.

الثانية-خطة السلام تسقط رابط شرعية الدولة، وما تبقى من رمزيتها، وهو رئيس الدولة، من دون أن توجد ضمانات حقيقية تبقى على شرعية الدولة وحماية وحدتها وسلامة أراضيها.

الثالثة-استبعدت خطة السلام محافظتي تعز والحديدة من الخطة الأمنية للمنطقة (أ)؛ وهو أمر يترتب عليه استمرار الانقلاب في منطقتين من أهم مناطق البلاد، مما يجعل مشروع الانقلاب قائماً على الأقل من الناحية المعنوية، وترك أكثر من ربع السكان في ظروف تحقق هلاكهم لمدة إضافية يصعب التكهن بنهايتها.

الرابعة-عدم التحديد المباشر لمسئولية الدول الضامنة في تحقيق السلام ومنع اغتياره.

الخامسة-تشكيل حكومة وحدة وطنية من الأطراف المحكمة
إلى السلاح، وهي أطراف تستطيع أن تفشل الحكومة وتستمر في الحرب.

والنتيجة الحتمية لهذا المسار هي تصويغ العنف وسيلة للاستيلاء على السلطة، وتقويض العملية السياسية، والانتقال الديمقراطي وشرعية الدولة.

لذلك، فخطة السلام (خارطة الطريق في اليمن) بحاجة إلى أن تشمل على جملة من التدابير والإجراءات والآليات، مثل:

1- تدابير استكمال نقل السلطة التي كان عدم تحققها من العوامل التي مكّنت الثورة المضادة من تقويض السلام ويشمل ذلك: إلغاء التوافق على استمرار مجلس النواب الذي شارك أعضاؤه الموالون للرئيس السابق في الثورة المضادة والانقلاب، وذلك بحل مجلس النواب وحل المجالس المحلية التي مارست الدور نفسه ووجودها غير قانوني، وإيجاد هيكلية جديدة لمؤسستي الجيش والأمن واستبعاد كل من تم تعيينهم من قبل الانقلابيين في مؤسسات الدولة وأجهزتها.

2- تحديد تدابير إعادة الإعمار واستعادة التنمية وتحديد مسئولية المجتمع الدولي، وفي المقدمة، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

3- تشكيل هيئة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وتحديد مهامها واختصاصاتها بمرسوم رئاسي طبقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وتفعيل صندوق جبر الضرر وتمكينه من تنفيذ مهامه وتعويض الضحايا، وتحديد التزامات المجتمع الدولي في تحقيق استرداد الأموال

المنهوبة الموجوده خارج البلاد. ويعمل بهذه المراسيم حتى تتوافر الظروف الدستورية لإصدارها كقوانين من الهيئة التشريعية.

4- وفيما يتعلق بأطراف التفاوض، فقد فضّلت الحكومة والأحزاب الداعمة للشرعية في بداية عملية التفاوض، أن تكون على مرحلتين، كما سبقت الإشارة، الأولى-المشاورات التي تؤدي إلى إنهاء الحرب، وأن تتم بين وفد من الحكومة وآخر من الانقلابيين، وعند العودة إلى العملية السياسية تبدأ المرحلة الثانية بوصفها حوارًا تشارك فيه كل الأحزاب السياسية. ولما صار الآن الاتجاه وفقًا لخطط مشاريع السلام إلغاء الفوارق بين مرحلتَي التفاوض والجمع بين المسارين الأمني والسياسي، يكون من الواجب إنهاء استبعاد الأحزاب السياسية؛ لأن تشكيل حكومة وحدة وطنية والعودة إلى العملية السياسية والسير في تنفيذ مهمات الفترة الانتقالية يعني الجميع، وفي المقدمة، الأحزاب السياسية؛ وهو الأمر الذي يستوجب أن تحدد اتفاقية السلام الأطراف وتشمل الأحزاب السياسية في المقدمة.

5- توفير الضمانات الكافية للحفاظ على وحدة البلاد وسلامة أراضيها، وتجنب مخاطر جعل الشرعية محل نزاع.

6- تشكيل الحكومة طبقًا للشراكة المتوازنة بين الأحزاب السياسية الشريكة في سلطة الفترة الانتقالية، طبقًا للقاعدة التي وضعتها المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها، وضمانات تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

7- تحديد دور واضح للمجتمع المدني: أحزاب سياسية، نقابات، منظمات غير حكومية وإعلام حر، وطرق دعمه لكي يقوم بنشر ثقافة التسامح وتجاوز الانقسامات.

أنت ردود الأفعال متباينة من قبل الأطراف المعنية، فكان رد الانقلابيين مواربًا في القبول اللفظي والرفض الجوهرى، إذ رحب بالخطوة لكنه تحفّظ على جوهرها¹، وبذلك تمكن من التملص من الضغوط بتكتيك لا يخلو من الذكاء السياسي، غير أن هذا التكتيك لم يصمد طويلًا بإعلان رفض كل مرجعيات الفترة الانتقالية التي لا يمكن تحقيق السلام بدونها².

أما رد الحكومة الشرعية فقد اتسم بالتعجل وعدم الاتزان برفض التعامل مع الخطوة، ثم التخلي عن هذا الموقف غير الصائب والقبول بالتعامل معها، مع تقديم الملاحظات عليها لتصويب بعض من

¹ - صدر بيان عن وفد الانقلابيين بتاريخ 30 أكتوبر 2016م، ومضمونه أن الجانب الإيجابي الوحيد هو: ((تقديم الأمم المتحدة رسميًا مقترحًا مكتوبًا تضمّن لأول مرة الجانب السياسي...)). ويرفض البيان كل مضامين خارطة الطريق؛ لأن معظم (تفاصيلها وترتيباتها الزمنية مستوعبة لرؤية طرف واحد) أي أنها لصالح الحكومة الشرعية حسب زعم البيان.

² - تصريح زعيم الانقلابيين علي عبد الله صالح يقول فيه: ((لم يعد مقبولًا ولا من المنطق (...)) الحديث عما يسمى (الدولة الاتحادية) أو (مخرجات الحوار) أو (الأقاليم) أو ما يسمى أيضًا (المبادرة الخليجية) والقرار (2216) فكل هذه المسميات والمصطلحات لم يعد الحديث عنها أو المطالبة بتحقيقها سوى استقراز (...)).

نواقصها وثرغاتها الناجمة عن خروجها على المرجعيات التي تمثل مصدرًا لشرعية الفترة الانتقالية¹.

كان أول حزب من الأحزاب الداعمة للشرعية اتخذ موقفًا إيجابيًا من خارطة الطريق، هو الحزب الاشتراكي اليمني، إذ أصدرت أمانته العامة بتاريخ 22 نوفمبر 2016م بيانًا أعربت فيه عن: ((دعمها الكامل لجهود الأمم المتحدة، والرباعية الدولية، وجهود المبعوث الدولي ولد الشيخ أحمد من أجل الوصول إلى اتفاق سلام دائم وشامل ينهي الحرب، ويرفع معاناة الشعب، ويزيل مظاهر الانقلاب، ويستعيد العملية السياسية، ومؤسسات الشرعية التوافقية، ويستكمل المرحلة الانتقالية وصولاً إلى الانتخابات)). وفي الوقت ذاته وقف البيان أمام نواقص وثرغات خارطة الطريق، واقترح التدابير والإجراءات التي يجب أن تتضمنها اتفاقية السلام الشاملة، وكان ضمن ذلك المطالبة بالشراكة الفاعلة للأحزاب السياسية في التفاوض والحوار على المسار السياسي والتوقيع على اتفاقية السلام.

ثم أتى البيان المشترك الصادر بتاريخ 4 يناير 2017م عن الحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ليؤكد أهمية مشاركة القوى السياسية في أية مفاوضات قادمة، مبيّنًا سبب الطلب بصورة واضحة، وهو أن المسارين الأمني والسياسي معًا مطروحان على طاولة البحث والتفاوض.

¹ - تقدم الفريق الحكومي المفاوض بملاحظاته على خارطة الطريق في وقت متأخر، وهو الإجراء الذي كان يجب أن تقوم به الحكومة بدون تردد.

إذن فسبب تخلي الحزبين عن موقفيهما السابقين اللذين تمثلا في تفضيل اقتصار التفاوض على ممثلي الحكومة، وممثلي الانقلابيين في المرحلة الأولى؛ هو أن هذه المرحلة لم تكن تشمل المسار السياسي، إنما تقتصر على المسار العسكري-الأمني.

وفي كل الأحوال، فإن عملية السلام وتحقيق سلام مستدام تتطلب قوى سلام قادرة على تعبئة المجتمع باتجاه مناهضة العنف والحروب، وقوى عابرة للعصبيات القبلية والمناطقية والمذهبية والسلالية، وهي القوى القادرة على حشد الجماهير برابطة سياسية وليست عصبية، هذه القوى تتمثل في الأحزاب السياسية؛ وهو الأمر الذي يتطلب إدراكه من كل الأطراف المعنية بتحقيق السلام وفي مقدمتها الحكومة اليمنية والوسيط الدولي.

خلاصة:

من غير الممكن الإحاطة قبل انتهاء الحرب بكل ما سياتر عليها من آثار. لكن المؤكد أن هذه الحرب كارثية على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وسوف تترتب عليها آثار ضارة أكثر سعة وعمقاً من حرب 1994م.

فعلى الرغم من أن حرب 1994م لم تكن ذات طابع طائفي بكل عناصر الطائفية التي أتسمت بها حرب 2014م - 2016م، إذ كان العنصر الجيوسياسي لحرب 1994م، أي طابع الحرب على الجنوب في ظل شراكة جنوبية ملموسة ومؤثرة من خلال جزء من الجيش المنتمي منتسبوه إلى الجنوب، والذين لجأوا إلى الشمال بعد أحداث 1986م، وأبناء الجنوب، المنتمين إلى التنظيمات الإرهابية والذين قاموا بدور كبير في أن تكون الحرب قاسية على سكان الجنوب بسبب الدعوة للكراهية الدينية للتنظيم السروري في التجمع اليمني للإصلاح، وفي الجماعات السلفية، فإن وجود هذا العنصر الطائفي قد أدى إلى انقسام جهوي خطير دفع بجزء من أبناء الجنوب إلى السعي لفك الارتباط، أي فصل الجنوب عن الشمال. أما الحرب الدائرة الآن فقد جمعت مختلف العناصر الطائفية، زمن ثم بعثت نوازع طائفية مقابلة. وقد تمثلت عناصر الطائفية في هذه الحرب بالعنصر الجيوسياسي والعنصر السلالي والعنصر المذهبي. ولا شك أن استخدام

هذه العناصر مجتمعة يجعل من الثورة المضادة انقلاباً فاشياً يتفجر بطفح قبيح من خلال خروج الحقد والتوحش. وهذا ما عبّرت عنه القسوة واستخدام العنف في الحرب التي شنت على المنطقة الجنوبية والوسطى، وتدمير مقومات الحياة لسكان هذه المناطق وخاصة مدينة تعز. وبسبب هذا الطابع للحرب أخذ الانقسام نفس السمة، مما جعل أبناء اليمن يواجهون بعضهم بعضاً في كل بقاع البلاد، ابتداءً بصعدة ومروّراً بالعاصمة ومحيطها وكل المنطقة الوسطى، وانتهاءً بأقصى الجنوب. لكن الكتلة الرئيسة من أبناء اليمن عدوا هذه الحرب عدواناً طائفيّاً وخاصة بعد أن تحول الجيش والأمن إلى ميليشيات بيد أشخاص لا صفة لهم في القيادة العسكرية.

وقد شنت الحرب عام 1994م ضد طرف سياسي بعينه، هو الحزب الاشتراكي اليمني. ولكن الأحزاب السياسية عدا حزب التجمع اليمني للإصلاح لم تكن طرفاً في تلك الحرب، ولم تنقسم على أسس طائفية كما حدث في حرب تحالف الثورة المضادة؛ ومن ثم تُظهر المؤشرات الأولية تفتت القوى السياسية بانقسام المؤتمر الشعبي العام على نفسه، وانقسام اللقاء المشترك، وانقسام بعض أحزابهِ. وبغض النظر عن نتائج الحرب وآثارها التي يصعب تحديدها قبل وقفها، من الواضح أن تفتتاً خطيراً قد أصاب الوحدة الوطنية والكتل السياسية. وعند العودة إلى العملية السياسية سيتجلى هذا الواقع سلّياً في التوافق الوطني الذي كان قد تحقق حول مخرجات الحوار الوطني، ولا سيما فيما

يتعلق بشكل الدولة والحفاظ على وحدة البلاد عن طريق الانتقال إلى إقامة الدولة الاتحادية المدنية الديمقراطية الحديثة.

لقد كانت خيارات الحزب الاشتراكي اليمني في هذه الكارثة صعبة: رفض الثورة المضادة، وعدم قبول الانقلاب على الشرعية، واغتصاب السلطة بقوة السلاح والعصبية الطائفية، وفي الوقت ذاته رفض إيجاد تكتل طائفي مقابل، جهوي أو سلاي أو مذهبي، والدعوة إلى إيجاد كتلة تاريخية للتغيير تكون مهمتها الأولى القضاء على الانقلاب، واستعادة الدولة، وتحقيق السلام، ثم العودة إلى العملية السياسية، وتحقيق ما تبقى من مهمات الفترة الانتقالية.

ولكي يُستعاد التوافق الوطني تقع على عاتق المجتمع المدني، وفي المقدمة الأحزاب السياسية، مهمة المشاركة الفاعلة بتنظيم حملات فكرية وإعلامية واسعة لمناهضة الطائفية، ونشر ثقافة التسامح والقبول بالآخر المختلف سياسيًا ودينيًا، ورفض الانقسام واستخدام الطائفية والصراع الإقليمي، الذي وصل في اليمن، بعد العراق وسوريا ولبنان، إلى التدخل المباشر لتغذية الصراع المذهبي. وتقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية مهمة منع أية سيطرة طائفية على السلطة وعلى البلاد. وأيًا كانت الدوافع الداخلية والخارجية للحرب، وفرت هذه الدوافع بيئة حاضنة للتنظيمات والجماعات الإرهابية. وليست مواجهة هذه التنظيمات مؤجلة إلى ما بعد استعادة الدولة، بل يجب أن تستعد الدولة منها كذلك.

لقد ترتبت على حرب 1994م فقدان الدولة لعامل الوحدة الوطنية الذي يسهم في الدفع بالعملية التنموية، ومن ثمّ تأكلت بالتدريج فاعلية الدولة وقدرتها على المضي قدماً بعملية التنمية. كانت التنمية قد توقفت عن الحركة قبيل ثورة 11 فبراير 2011م، ووصلت الدولة إلى الفشل في إدارة البلاد والسير في العملية التنموية وتقديم الخدمات الاجتماعية. وترتب على ذلك اتساع رقعة الفقر والبطالة. وعند قيام ثورة 11 فبراير كانت النخبة الحاكمة قد وصلت إلى مرحلة العجز الكلي عن إدارة شئون البلاد، ووصل المجتمع إلى مرحلة تتسم بعدم القدرة على تحمل هذا العجز، وتحمل اعتماد السلطة على الفساد والقوة وحدها للبقاء في الحكم. ولم تتح استراتيجة الفشل التي اعتمدها النظام القديم خلال الفترة الانتقالية إمكان استعادة التنمية والخدمات الاجتماعية، والتخفيف من معاناة المجتمع، وإيقاف التدهور الاقتصادي، واستعادة الروابط الوطنية التي مزقتها حرب 1994م، وتعمقت بفعل الفشل التنموي، وأوصلتها الثورة المضادة وحر بها عامي 2014م-2016م إلى الفشل التام.

وفي هذه الظروف الصعبة اقتصادياً واجتماعياً سعت الثورة المضادة في حربها للاستيلاء على السلطة، وسرت الحرب في البلاد كالنار في الهشيم، فدمرت البقية الباقية من مقدرات البلاد، وضربت كل ما بني على مدار السنوات الماضية، ومن ثم توقفت العملية الاقتصادية في البلاد، وحوصرت البلاد وأغلقت كل منافذها إلى العالم،

وفقدت كل مواردها المالية، ويتضمن ذلك الربعية من عائدات النفط والغاز والمساعدات الخارجية.

وإذا كان من غير الممكن تحديد مدى الكارثة الاقتصادية والاجتماعية قبل انتهاء الحرب، فمن المؤكد أن الغالبية العظمى من اليمنيين صاروا بدون عمل وبدون مصدر عيش، وبدون أية حقوق اقتصادية واجتماعية أو ثقافية، وبخاصة المشردين منهم، والذين يبلغ عددهم حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون. وهذا الأمر بدوره يؤدي إلى التمزق الاجتماعي وانتشار العنف والجريمة وإيجاد بيئة حاضنة للإرهاب. من هنا يتوجب على المجتمع الدولي ومؤسساته الاستعداد للمشاركة في استعادة التنمية، ومعالجة الآثار الاجتماعية والنفسية للمواطنين، وتأهيل أكبر قدر من السكان للإسهام في إعادة الإعمار واستعادة الروابط الاجتماعية، وتوفير إمكان عودة المهجرين إلى أماكن إقامتهم، واسترداد مساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم. وأتت حرب الثورة المضادة لتدمير ما تبقى من منجزات ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وأعادت اليمنيين إلى مثلث الجهل والفقر والمرض، وهو تحد يجعل اليمنيين غير قادرين لوحدهم على تجاوزه، ويتطلب جهداً إقليمياً ودولياً.

ولقد صاحبت الحرب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ومنها، جرائم تصنف من الجرائم ضد الإنسانية؛ ومن ذلك! تدمير المرافق والأساسيات الضرورية للحياة؛ كالكهرباء والماء والمنشآت الطبية وطواقم الإسعاف، والقتل العمد لأكثر عدد من السكان بقصف الأحياء السكنية بالأسلحة الثقيل والمتوسط، وتشريدهم هرباً من الموت،

أو بفعل فقدانهم مساكنهم. وشهدت صنعاء والمدن المجاورة لها اعتقالات واختطافات واسعة، وتعرض الضحايا لحالات اختفاء قسري وتعذيب وملاحقات شاملة. وكان من الضحايا قيادات سياسية وإعلامية، بسبب مواقفها السياسية أو معارضتها للحرب واغتصاب السلطة أو للسيطرة الطائفية. وبتكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تسقط الحصانة الممنوحة لرئيس النظام القديم ومن عمل معه، بموجب القانون رقم (1) لسنة 2012م بشأن الحصانة، ويجب أن يخضع من قاموا بتكرار الحروب والانتهاكات للعدالة الجنائية في إطار العدالة الانتقالية طبقاً لمخرجات الحوار الوطني. وتتطلب مواجهة الآثار المترتبة على هذه الانتهاكات معرفة حجمها وضحاياها، عبر الرصد والتوثيق ثم الدراسة والتحليل ليتم تحديد سبل العلاج ورفع الضرر عن الضحايا.

مما تقدم، نخلص إلى أن تحالف الثورة المضادة لم يعد مؤهلاً للحكم، وليس بمقدوره حكم اليمن، كما أن حالة الانقسام التي أدت إليها الحرب تجعل من غير الممكن حكم اليمن من قبل حزب أو تيار سياسي، وإن إنجاز مهمة استعادة الدولة وتجاوز الانقسامات المتعددة لن يكتب لها النجاح مهما كان حجم القوى المدنية التي تعمل لتحقيق ذلك، بدون قيام ائتلاف وطني واسع يضم الأحزاب والتنظيمات العابرة للطائفية بكل عناصرها، يشكل تحالفاً طويل المدى لمدة لا تقل عن 20 سنة للمشاركة في تحقيق السلام، وفي بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، وبدون دعم دولي لاستعادة المسار، وبدون دعم الإقليم

لاستعادة الأمن القومي، والدعم المباشر لإنجاز ما تبقى من مهمات المرحلة الانتقالية، ومواجهة المتطلبات العاجلة للسكان وإعادة التنمية والإعمار، وهو دعم لازم لحماية الأمن القومي وللأمن والسلام الدوليين.

الكاتب

أ. د. محمد أحمد علي المخلافي.

- حاصل على الدكتوراه في القانون الدولي الخاص، جامعة موسكو.
- باحث أول-أستاذ في مركز الدراسات والبحوث اليمني.
- محام مترافع أمام المحكمة العليا في الجمهورية اليمنية.
- محام متخصص في مجال التجارة والاستثمار والملكية الفكرية.
- أحد مؤسسي المرصد اليمني لحقوق الإنسان.
- خبير تدريب في مجال حقوق الإنسان والملكية الفكرية.
- نائب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني.
- وزير الشؤون القانونية في حكومة الوفاق الوطني 2011م -2014م.
- وزير الشؤون القانونية في حكومة الكفاءات الوطنية 2014-2015م.

صدر له العديد من الكتب العلمية منها:

- 1- قضية دولة القانون في الأزمة اليمنية. دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، بيروت 1999م.
- 2- أثر العولمة على نقل التكنولوجيا. سلسلة كتاب مركز الدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى، صنعاء 2001م رقم (2).
- 3- آثار العولمة على التنمية في البلدان الأقل نمواً (مخاطر حرية الاستثمار). سلسلة كتاب مركز الدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى، صنعاء 2002م رقم (6).

4-العولمة والملكية الفكرية. مؤسسة العفيف الثقافية، الطبعة الأولى، صنعاء 2003م.

5-التغيير (الإصلاح الديمقراطي في اليمن-ضروراته...معوقاته). الطبعة الأولى، صنعاء 2011م.

6-دعوة للتسامح والقبول بالآخر. بالشراكة مع أ/ قادري أحمد حيدر، الطبعة الأولى، صنعاء 2013م.

أبحاثه ودراساته:

1-موقف ثورة 26سبتمبر من حقوق الإنسان وتجسيدها في الواقع. مجلة اليمن الجديد، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء 1987م العدد (التاسع)-السنة السادسة عشرة.

2-أهم مصادر القانون الدولي الخاص في اليمن منذ ما قبل الميلاد إلى ما قبل التشريع المعاصر. مجلة الإكليل، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء 1987م العدد (الأول)-السنة الخامسة.

3-تطور التنظيم القانوني لوضع الأجانب. مجلة الإكليل، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء 1988م العدد (الأول)-السنة السادسة.

4-أهم مسائل الاستثمار الأجنبي وتنظيمها في القانون اليمني. مجلة اليمن الجديد، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء 1989م عدد (فبراير) وعدد (يونيو)-السنة الثامنة عشرة.

5-حقوق الإنسان اليمني الأساسية وضماناتها الدستورية. مجلة قضايا العصر، عدن 1992م عدد (مارس)-السنة الثانية عشرة.

6-من تاريخ التشريع في اليمن. مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1985م العدد(20) والعدد (21).

7-مسائل خلافية في القانون الدولي الخاص، وموقف التشريع اليمني منها. مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1987م العدد(30).

8-القانون الدولي الخاص المعاصر في اليمن. مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1988م العدد(31).

9-وسائل التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي في اليمن. مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1988م العدد(33).

10-إطار استثمار رأس المال الأجنبي الخاص-المشروع المشترك. مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1989م العدد(35).

11-الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة العمالة في الجمهورية العربية اليمنية. مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1990م العدد(39).

12-عوائق التنمية في الكادر اليمني. مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1990م العدد(40).

13-أحد مؤلفي دراسة (مكانة المرأة في تشريعات الجمهورية اليمنية). مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1992م العدد(44).

14-الاستثمار الأجنبي بين اختلاف المفاهيم والمواقف. مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1997م العدد(55).

15-الاتجاهات الرئيسية لحماية حقوق الملكية الفكرية. مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1998م العدد(57).

16- الملكية الفكرية في قانون الحق الفكري في الجمهورية اليمنية. مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1998م العدد(58).

17- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة. مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 2000م العدد(62-63).

18- الاتفاقيات العربية الإقليمية كمصدر لقواعد التحكيم التجاري الدولي. مركز الدراسات والبحوث اليمني، مجلة دراسات يمنية 2001م العدد(69).

19- تنظيم التجارة الإلكترونية. مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 2008م العدد(89).

20- احترام فكرة القضاء الحديث في الوطن العربي. إحدى دراسات (القضاء الحديث في الوطن العربي)، مركز استقلال القضاء والحاماة، نشر بدعم من الاتحاد الأوروبي، الطبعة الأولى، القاهرة 2001م. ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، تعز 2002 رقم(4).

21- سياسة تدريس القانون في كليات الحقوق اليمنية. إحدى دراسات (تدريس القانون في كليات الحقوق العربية)، مركز استقلال القضاء والحاماة، نشر باللغتين العربية والانجليزية بدعم من الاتحاد الأوروبي، الطبعة الأولى، القاهرة 2001. ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، تعز 2002م رقم(5).

22- دراسة حول تقويم السلطة المحلية في اليمن. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء 2003م.

23- أحد مؤلفي دراسة (مكانة حقوق الإنسان في مناهج التعليم الثانوي في اليمن). إحدى دراسات (حقوق الإنسان في المؤسسة التعليمية العربية،

إشكالياتها وآفاق تطويرها)، المعهد العربي لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، تونس 2004م.

24- الحق في محاكمة عادلة في اليمن. إحدى دراسات (الحق في المحاكمة العادلة في العالم العربي)، المعهد العربي لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، تونس 2004م.

25- الأنظمة الانتخابية: تقرير التطور الديمقراطي في اليمن. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (أيديا) بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، نشر باللغتين العربية والانجليزية، بيروت 2005م.

26- المركز القانوني للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأثره على الشراكة في اليمن. الجزء الأول من كتاب واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأثره على الشراكة في اليمن، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، تعز 2006م رقم (21).

27- أحد مؤلفي دليل تدريب مدربي حقوق الإنسان للعاملين مع الشرطة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السفارة البريطانية في صنعاء، وزارة حقوق الإنسان، وزارة الداخلية، ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز 2006.

28- نزاهة الانتخابات النيابية في اليمن. إحدى دراسات كتاب (النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية)، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008م.

29- أحد مؤلفي دليل الرصد في مجال حقوق الإنسان. المرصد اليمني لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، صنعاء 2008م.

30-أحد مؤلفي دراسة (المشاركة السياسية في اليمن: السبيل لتجسيد حكم الشعب للشعب بالشعب). الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، والمرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء يونيو 2008م.

31-التحول الديمقراطي في اليمن. إحدى دراسات (تقييم واقع المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في منتدى المستقبل 2009م). حركة السلام الدائم-لبنان، بالشراكة مع مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان-اليمن، والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان-مصر، بيروت 2010م.

32-أحد مؤلفي دراسة (القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن). المرصد اليمني لحقوق الإنسان، بالتعاون مع معهد دراسات التنمية الدولية-كندا، الطبعة الأولى، صنعاء 2009م.

33-أحد مؤلفي دراسة (الآخر في الصحافة اليمنية). إحدى دراسات (الآخر في الصحافة العربية)، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله 2010م.

34-دور القوى العسكرية والأمنية وتأثيراتها على تحديد مسارات التحول الديمقراطي (حالة اليمن). إحدى دراسات (التطورات السياسية في البلدان العربية منذ 2011م)، مؤلف جماعي، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والشئون الدولية والجامعة الأمريكية في بيروت. نشر باللغتين العربية والانجليزية، بيروت 2016م.

نشاطه الأكاديمي:

-شارك في إعداد التقارير العلمية التالية:

1-التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2005م. المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء يونيو 2006م.

- 2- التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2006م. المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء أبريل 2007م.
- 3- التقرير التحليلي للرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية. المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء يوليو 2007م.
- 4- تقرير الدفاع عن المجتمع المدني، التقرير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا رؤى قادة المجتمع المدني. الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، واشنطن تشرين الأول 2007م.
- 5- التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2007م (بناء دولة القانون: متطلبات التحول الديمقراطي حماية حقوق الإنسان). المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء أبريل 2008م.
- 6- الدراسة التقييمية للسجل الانتخابي في اليمن (سجل 2006م). المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء أغسطس 2008م (مشرف ومحرر الدراسة).
- 7- التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2008م (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء مايو 2009.
- 8- التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2009م (حرية التجمع والتنظيم والقبول بالآخر). المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء يونيو 2010م (مشرف ورئيس تحرير التقرير).
- 9- تقرير التسامح في العالم العربي 2008-2009م. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله 2009م.
- 10- تقرير حقوق الإنسان في الوطن العربي، واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، التقرير السنوي 2009م، القاهرة 2010م.

11-المحاكمة العادلة وضماناتها. الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان. صنعاء
2011م (مشرف وباحث).

البريد الإلكتروني: alwaly56@gmail.com

الفهرست

5	المقدمة
13	ثورة 11 فبراير 2011م وسيورتها
25	الفترة الانتقالية
41	موقف الجيش والأمن من ثورة التغيير
51	العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية
63	نقل السلطة
71	مؤتمر الحوار الوطني
79	الثورة المضادة وجأحها في إشعال الحرب الأهلية
87	علاقة السلطة بالأحزاب
111	مسيرة اللقاء المشترك ومآله
127	الموقف الدولي والحوار والتفاوض
188	الكاتب